مقرر

جغرافية العمران

إعداد

أ. م. د. حمدان سعد النجار

د/ أسماء أنور محمد علي

قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – كلية الآداب بقنا

العام الجامعي

٢٠٢٤ / ٢٠٢٥م

بيـانـات أسـاسـية

الكلية :

الفرقة :

التخصص :

عدد الصفحات : ١١٢ صفحة

القسم التابع له المقرر : قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – كلية الآداب بقنا .

الرموز المستخدمة

فيديو للمشاهدة.

نص للقراءة والدراسة.

رابط خارجي.

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

أنشطة ومهام.

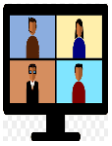 تواصل عبر مؤتمر الفيديو.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	١
الفصل الأول : مفهوم جغرافية العمران	٢-١٥
الفصل الثاني : العمران الريفي	١٦-٣٠
الفصل الثالث : العمران الحضري	٣١-٦٠
الفصل الرابع : مشكلات العمران	٦١-١٠٠
الفصل الخامس : التخطيط العمراني	١٠١-١١٠
المراجع	١١١-١١٢

الصور والأشكال

شكل (١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

شكل (٢) تطور مساحة الكتلة العمرانية بمركز قوص في الفترة من ١٩٥٠-٢٠١٥ .

شكل (٣) العمران بمركز قوص عام ١٩٥٠.

شكل (٤) العمران بمركز قوص عام ١٩٧٢.

شكل (٥) العمران بمركز قوص عام ١٩٨٦.

شكل (٦) العمران بمركز قوص عام ٢٠٠٥.

شكل (٧) العمران بمركز قوص عام ٢٠١٥.

شكل (٨) الأراضي الزراعية بمركز قوص من ١٩٧٢-٢٠١٥م.

شكل (٩) تراجع نصيب الفرد من الرقعة الزراعية بمركز قوص من ١٩٧٢-٢٠١٥

شكل (١٠) استخدامات الأراضي بمركز قوص عامي ١٩٥٠،٢٠١٥م.

شكل (١١) تناقص مساحة الأراضي الزراعية بمركز قوص في الفترة من ١٩٥٠-٢٠١٥

شكل (١٢) تراجع نصيب الفرد من المساحة الزراعية من ١٩٥٠-٢٠١٥م.

شكل (١٣) التوزيع النسبي للتركيب المحصولي بمركز قوص للسنة الزراعية ١٩٨٢/٨١.

شكل (١٤) التوزيع النسبي للتركيب المحصولي بمركز قوص للسنة الزراعية ٢٠١٦/١٥.

شكل (١٥) تناقص إنتاج المحاصيل الزراعية بمركز قوص.

شكل (١٦) تطور نسب العاملين بالزراعة بمركز قوص من ١٩٦٠-٢٠٠٦.

شكل (١٧) تطور نسب العاملين بالأنشطة غير الزراعية بمركز قوص من ١٩٦٠-٢٠٠٦.

شكل (١٨) تزايد أعداد المتعطلين بمركز قوص من ١٩٧٦-٢٠٠٦.

شكل (١٩) تناقص معدل الزواج بمركز قوص من ١٩٧٦-٢٠٠٦م

شكل (٢٠) الوحدات السكنية المضافة من المباني الريفية بمركز قوص.

شكل (٢١) الوحدات السكنية المضافة من المباني المؤقتة بمركز قوص.

شكل (٢٢) الوحدات السكنية المضافة من التكثيف الرأسي بمركز قوص.

شكل (٢٣) الوحدات السكنية الخالية والمغلقة بمركز قوص.

الفيديو

تمهيد

إن العمران في اللغة من " عمر "، والعمارة نقيض الخراب، وعمر بمكان أي أقام به، والمكان العامر مكان ذو عمارة، ولقد عُرف العمران في كثير من معاجم اللغة العربية: ففي معجم المنجد في اللغة والآداب والعلوم عرف العمران بالبنيان وهو اسم لما يعمر به المكان، وفي المعجم الوسيط عرف العمران بما يعمر به البلد ويحسن حاله بوساطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي، كما حدد القلقشندي لفظ عمران وربط بينه وبين العمارة ونشاط الإنسان، وربما كان **عبدالرحمن بن خلدون** (١٣٣٢-١٤٠٦) أول من استخدم تعبير العمران. وذلك في مقدمته الشهيرة التي اقترنت باسمه وهو مصطلح علمي يعني لغوياً " السكن بصورة دائمة والعمل علي التقدم والازدهار ".

عرف هيوستون Houston العمران بأنه الحقيقة الأولى في حياة الإنسان وهو مظهر حضارته، كما عرف مونكهوس Monkhouse العمران بأنه أي شكل لسكن الإنسان قد يكون ريفياً أو مدنياً، كما عرف التوني العمران بأنه اصطلاح عام وكثيراً ما يستخدمه الجغرافيون لمختلف أنواع ونماذج المساكن البشرية فيقال عمران ريفي وعمران حضري كما يقال عمران مبعثر وعمران متكتل.

ويمكن القول أن مفهوم كلمة العمران أكبر بكثير من الاعتبارات لهيكل المسكن نفسه، وأصبح هذا اللفظ يمتد ليشمل البيئة السكنية والبيئة العامة المحيطة بها فيشمل المسكن وشبكة المرافق العامة والشوارع.

الفصل الأول

مفهوم جغرافية العمران

علم الجغرافيا :

Geography كلمة إغريقية تتكون من مقطعين : Geo وتعني الأرض، و Graphy وتعني الوصف.

* الجغرافيا قديماً: تعني علم وصف الأرض، حيث كان الرحالة يصفون ويسجلون مشاهداتهم عن البلاد والأقاليم التي يزورونها.

ثم تطور تعريف علم الجغرافيا واتسع نطاق بحثه منذ القدم وحتى الوقت الحاضر.

* الجغرافيا حديثاً: هي علم دراسة وتحليل الظواهر الطبيعية والبشرية الموجودة على سطح الأرض، مع توضيح العلاقات المكانية المتبادلة فيما بينهما.

- مفاهيم علم الجغرافيا:

علم وصف الأرض	علم دراسة المكان	علم توزيع الظاهرات	علم العلاقات المكانية

تاريخ علم الجغرافيا:

يعد علم الجغرافيا من أهم وأقدم العلوم التي عرفتها البشرية وأكثرها تطوراً على مر العصور:

١- العصور القديمة:

تعود بدايات علم الجغرافيا إلى الرحلات والأسفار التي قام بها الانسان القديم وتطورت من خلالها المعرفة الجغرافية.

٢- العصور الوسطى:

- المسلمون:

اهتموا بدراسة الجغرافيا الوصفية والقيام بالكشوف الجغرافية، ومن أشهر الخرائط التي وضعها الجغرافيون المسلمون خريطة للعالم المسلم الشريف الإدريسي.

- عصر النهضة الأوربية:

تطور علم الجغرافيا مع حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار وبدأ تأسيس علم الخرائط ، ولعل من أشهر وأهم الرحلات كانت لماجلان حول العالم.

٣- العصور الحديثة:

شهد هذا العصر تطور وسائل النقل والمواصلات وعلم المساحة والتصوير الجوي والفضائي وتطورت الخرائط الجغرافية وظهرت الأطالس الحديثة وتم استخدام النظم الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

مجال دراسة علم الجغرافيا:

- وصف وتحليل الظواهر الطبيعية والبشرية والعلاقات بينها.
- استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تفسير وتحديد خصائص الظواهر ونشأتها وأنماط توزيعها.
- تمثل حلقة اتصال بين العلوم المختلفة والاستفادة منها في مجالات دراستها.
- تعالج الظواهر الطبيعية والبشرية والعلاقات بينها بالوسائل التكنولوجية المتقدمة.
- تدرس التفاعل بين الانسان وبيئته.
- تطرح الحلول العملية والممكنة للمشكلات السكانية والبيئية والأخطار التي يتعرض لها الانسان وممتلكاته.
- لها دور مهم في حياة الإنسان وخاصة في مجالات استثمار الموارد الطبيعية والتخطيط العمراني.
- لها دور في ترسيخ إيمان الإنسان بالله (سبحانه وتعالى) من خلال دراسته للكون والأرض.

فروع علم الجغرافيا:

نظراً لاتساع المعرفة ووفرة المعلومات الجغرافية وتنوعها انقسمت الجغرافيا إلى قسمين رئيسيين، ولكل قسم منهما فروعه الخاصة به، وذلك كالتالي:

١- الجغرافيا الطبيعية:

تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية التي خلقها الله سبحانه وتعالى وتفاعل مكوناتها.

٢- الجغرافيا البشرية:

تهتم بدراسة الظواهر البشرية الموجودة على سطح الأرض والناتجة من تفاعل الانسان مع بيئته.

فروع الجغرافيا الطبيعية:

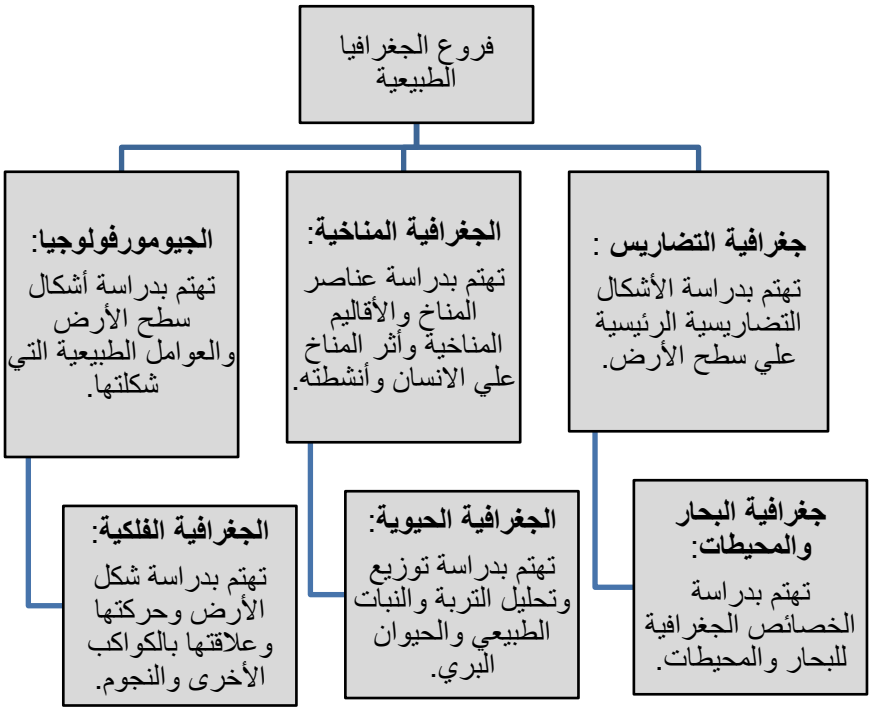

فروع الجغرافيا البشرية:

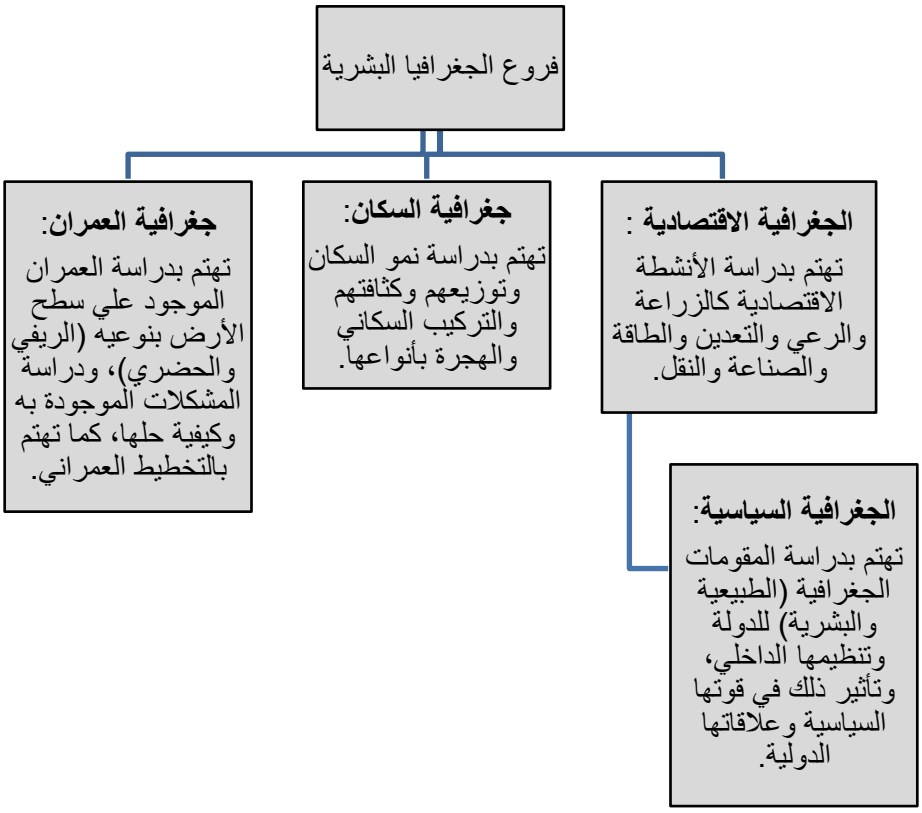

- **فروع أخرى للجغرافيا:**

توجد فروع أخرى للجغرافيا لا تنتمي لمجموعة بعينها ولكنها ترتبط بها في قواسم مشتركة مثل:

١- الجغرافيا الإقليمية:

تهدف إلى تقسيم العالم والقارات إلى أقاليم، وتحدد وتدرس الخصائص(الطبيعية والبشرية) لكل إقليم وما يتميز به عن غيره من الأقاليم المجاورة أو البعيدة.

٢- الجغرافيا التاريخية:

تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية والبشرية في الماضي معتمدة على الخرائط القديمة وأدوات التاريخ المختلفة والوثائق التاريخية وكتابات الرحالة وغيرها.

- **فروع حديثة للجغرافيا:**

نظراً لما يواجه المجتمع من تغيرات تكنولوجية وثورة معرفية فقد ظهرت فروع جديدة للجغرافيا منها:

(الجغرافية الطبية- جغرافية الجريمة- جغرافية الخدمات).

١- الجغرافية الطبية:

تهتم بتوزيع الأمراض وانتشارها والتحليل والتوزيع المكاني لمصادر الخدمات الصحية ودراسة العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب في صحة الإنسان.

٢- جغرافية الجريمة:

تدرس العلاقة بين المكان وأفعال المجرمين وأسباب حدوث الجريمة، وربط هذه الجرائم بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بكل إقليم.

٣- جغرافية الخدمات:

هو العلم الذي يهتم بدراسة قضايا ومشاكل التنظيم المكاني لقطاع الخدمات سواء لبعض فروعه أو لكافة الفروع معاً في ظل التباين والتنوع في الظروف الطبيعية والاجتماعية والديموغرافية والاشكال العمرانية.

فهي فرع من فروع الجغرافية الحديثة الذي يهتم بدراسة المواقع والتوزيعات والتباينات والاختلافات والتنوع والتخصص والعوامل المؤثرة والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية للخدمات.

الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا:

ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا كالاتجاه نحو الدراسات البيئية والجوانب التطبيقية وذلك بتوظيف المعرفة الجغرافية في خدمة المجتمع والمساهمة في حل المشكلات التي يعاني منها وهو ما يعرف بالجغرافيا التطبيقية التي ترتبط بالتخطيط والتنمية وتقييم المشروعات.

مجالات الجغرافيا التطبيقية:

- تحديد مواقع المصانع وتوطن الصناعات من حيث اتجاه الرياح التي تحمل الملوثات الصناعية لمواقع العمران.
- الاختيار الأمثل لموقع المنشآت السكنية والمطارات والفنادق الكبرى والخدمات الطبية وغيرها.
- تحديد مواقع الموانئ بالنسبة لاتجاه الأمواج الذي يرتبط باتجاه الرياح.
- ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وربط مناطق السكن بمناطق الخدمات.
- حل العديد من المشكلات كالازدحام السكاني والنقل والمواصلات والتخطيط للمدن وغيرها.
- التنبؤ بالمشروعات التنموية بحيث لا تضر بالبيئة ولا تستنزف مواردها.

مصادر جمع المعلومات الجغرافية:

تتعدد المصادر التي يمكن الحصول منها على المعلومات الجغرافية مثل:

الكتب و الموسوعات	المعاجم والقواميس الجغرافية	الأطالس	الصور الجوية و المرئيات الفضائية	الدراسة الميدانية	الإنترنت

١- الكتب والموسوعات:

توجد العديد من الكتب في المجال الجغرافي منها (القديم- الحديث- المعاصر)، ومنها ما كتب باللغات (العربية- الأجنبية)، فمن الكتب التراثية في علم الجغرافيا (كتاب رحلة ابن بطوطة)، ومن الكتب الإحصائية الدولية (الكتاب الإحصائي السنوي) الذي تصدره الأمم المتحدة.

٢- المعاجم والقواميس الجغرافية:

تضم تعريف المصطلحات والمفاهيم للظاهرات الجغرافية الطبيعية والبشرية أو شارحة للمعنى الجغرافي للفظ أو الظاهرة.

٣- الأطالس:

تضم الأطالس العديد من الخرائط والأطالس بمثابة معلومات جغرافية مختزلة لشتى الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية.

٤- الصور الجوية والمرئيات الفضائية:

- الصور الجوية: هي عبارة عن صور يتم التقاطها بواسطة كاميرات خاصة تثبت بجسم طائرة، وتلتقط من ارتفاعات قليلة بمقاييس رسم كبيرة إلى متوسطة.
- **المرئيات الفضائية:** هي عبارة عن صور يتم التقاطها بواسطة مستشعرات تثبت بالأقمار الصناعية من ارتفاعات عالية من سطح الأرض وتغطي مساحات واسعة.

٥- الدراسة الميدانية:

تعد الدراسة الميدانية أساس العمل الجغرافي في أي دراسة جغرافية، ويتم إجرائها كالتالي:

- **زيـارات اسـتطلاعية** : يـتم عمـل زيـارات اسـتطلاعية داخـل منطقـة الدراسـة المحـددة للتعرف على عدد من العناصر الموجودة داخل الدراسة.
- **زيـارات بهـدف الدراسـة الميدانيـة** : يـتم عمل الزيـارات بهدف الدراسـة الميدانيـة لجمـع البيانـات والمعلومـات التـي يصـعب الحصـول عليهـا مـن قبـل الجهـات الحكوميـة والخاصـة، ولالتقـاط الصـور الفوتوغرافيـة الواقعيـة، ولإجـراء عـدد مـن المقـابلات الشخصية مع المسئولين لمعرفة البيانات والمعلومات غير المدونة.
- **توزيـع اسـتمارات الاسـتبيان:** يـتم توزيـع عدد من اسـتمارات الاسـتبيان لجمـع البيانـات والمعلومات، وللتأكد من صحة البيانات والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها من قبل الجهات الحكومية المختصة.

الدراسـة الميدانيـة: تـربط بـين الدراسـة النظريـة والواقـع، وتـتم فـي شـكل زيـارات فرديـة أو جماعية للمكان الذي تتم دراسته، وتستخدم في أثناء الدراسة الميدانية العديد من الأدوات مثل(البوصلة– شريط القياس– Gps– الخرائط)، ويتم تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل الدراسة الميدانية بالطرق الرياضية والإحصائية وتعالج بواسطة الحاسب الآلـي ومـن خلالهـا يمكـن رسـم الخـرائط وتوقيـع البيانـات التـي تـم جمعهـا أثنـاء الدراسـة الميدانية.

٦- الإنترنت:

يعـد مـن المصـادر السـريعة فـي الحصـول علـى المعلومـات الجغرافيـة ويعـرف باسـم الشبكة العنكبوتية، ويوجد العديد من المواقع والبرامج التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات الجغرافية مثل برنامج: Google Earth.

" جغرافية العمران "

مفهوم جغرافية العمران:

جغرافية العمران Geography Of Settlement : هي فرع من فروع الجغرافية البشرية، تعالج العلاقات المتبادلة بين الانسان وبيئته وانعكاسها على نمط الحياة السائدة، كما تهتم بالسكن الذي يقيم فيه الانسان سواء كان في الريف أو المدينة، مبعثراً أو مجمعاً، شديد الكثافة أو متوسطاً، بدائياً أم متطوراً، قديماً أو حديثاً، دائماً أو مؤقتاً.

تدرس جغرافية العمران أو السكن موضوعين رئيسيين وهما :

١- السكن الريفي Rural Settlement.

٢- السكن الحضري أو المدني Urban Settlement.

- **السكن الريفي:**

بدأ الاهتمام بالسكن الريفي بعد انعقاد المؤتمر الجغرافي الدولي في عام ١٩٢٥م بالقاهرة، والذي قدم فيه ديمانجون A. Demangeon إلي المؤتمر أول بحث في مفهوم ومنهج جغرافية السكن الريفي، وقد عكفت لجنة منبثقة عن المؤتمر على دراسة الموضوع وأصدرت تقريرها في مجلدات ثلاث ظهرت على التوالي في سنوات ١٩٢٨م، ١٩٣٠م، ١٩٣١م تحت عنوان:

International Geographical Union , Report of the Commission on Types of Rural Settlement.

أثار هذا التقرير الرغبة عند الجغرافيين في معالجة السكن الريفي والكتابة فيه، ففي السنين الأخيرة وبعد فترة شابها شيء من الجمود أحرزت الدراسات الريفية ومنها جغرافية السكن الريفي تقدماً كبيراً في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، تقدماً ليس فقط في سبيل فهم أفضل للبيئات الريفية المعاصرة ومشاكلها وإنما نحو معرفة أعمق بالظروف التاريخية التي نمت في ظلها الأنماط السكنية.

تهتم جغرافية السكن الريفي بدراسة النقاط التالية:

- نشأة سكن الانسان.
- السكن غير الدائم والدائم.
- العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في توزيع السكن.
- أنماط القرى.
- توزيعات إقليمية للقرى.
- المنزل الريفي(صفاته وأنماطه).
- توزيعات إقليمية للمنزل القروي.
- سكان الريف(مشاكلهم وصلاتهم بالمدينة).

ويمكن أن ننظر إلي جغرافية السكن الريفي على أساس أنها مقدمة لدراسة المدينة، فالقرية تاريخياً أقدم من المدينة وكثير من المدن تطور عن أصول قروية.

- **السكن الحضري أو المدني:**

تعد جغرافية المدن Geography of Towns حديثة العهد أيضاً، وإن كان الاهتمام بها جاء سابقاً للاهتمام بجغرافية السكن الريفي، حيث ترجع نشأتها إلى أواخر القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، ففي تلك الفترة ظهرت مقدماتها الأولى في ألمانيا على شكل مقالات قصيرة وكتب صغيرة تدرس من بين ما تدرس الموقع والموضع كما فعل راتزل سنة ١٩٠٦م وكما فعل هاسرت Hassert في جغرافيته العامة للمدن سنة ١٩٠٧م، وفي خارج ألمانيا ظهرت بعض الأعمال المتفرقة في جغرافية المدن منها أبحاث كلرجيه Clerget ولكنها كانت تميل إلى الناحية الاجتماعية أكثر من الجغرافية، وقبل الحرب العالمية الأولى ازداد الاهتمام بدراسة المدينة من نواحي أخرى غير جغرافية هندسية ومعمارية وادارية وسياسية فاستفاد الجغرافيون وبدأت دراساتهم للمدينة تتجه نحو التفصيل والتحليل.

بعد هذه المرحلة جاء وضع القواعد، وقد حدث ذلك في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد بدأت الدراسات التفصيلية لكثير من المدن في أوروبا والشرق الأقصى ، ثم تلتها دراسات تسعى لوضع أصول العلم، فقد وضع جيفرسون Gifferson الأمريكي كتاباً عالج فيه تطور المدن الأمريكية ونمو مدن بريطانيا وإمبراطوريتها، وتبعه بعد ذلك علماء ألمان درسوا بعض المدن الألمانية وحاولوا وخاصة كريستالر Christaller وضع قوانين تحكم حجم المدن وتباعد مواقعها وكان ذلك في منتصف الثلاثينيات من هذا القرن.

يبدو أن الجغرافيين في هذه الفترة استعادوا كثيراً من دراسات علم اجتماع المدن الذي قام وازدهر في الولايات المتحدة، وقد ظهر أثر ذلك في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وهي تمثل مرحلة النضج في تاريخ جغرافية المدن، فقد أحاط الجغرافيون بأطراف الدراسة اجتماعية كانت أم جغرافية وابتدأوا في وضع جغرافية خاصة بالمدن لها هدف وغرض، ثم ما لبثت جغرافية المدن أن أعادت النظر فيما نقلته من العلوم الأخرى وأدخلت فكرة إقليم المدينة وظهرت لها كتب أساسية تحيط بأطراف الموضوع، وكان من مظاهر هذا النضج انقسامها إلى تخصصات فأصبح هناك جغرافية الموانئ وقد برز فيها مورجان Morgan وإقليم المدينة وبرز فيه سميلز Smailes ودكنسون Dickinson وتخطيط المدينة ونشأتها وتفوق فيه بمفرده Mumford ودكنسون، واليوم تسعى جغرافية المدن إلى تحديد الأقاليم المدنية بعد دراسة تحليلية لنشأة المدن وشكلها ومحتوياتها ووظائفها وسكانها ويتم ذلك بالملاحظة والتسجيل والرسم والشم والسمع كما يقول سميلز Smailes.

ومن ثم: فقد بدأ الاهتمام بجغرافية العمران الريفي بتزايد في العقدين الأخيرين، ونفس الاهتمام أو أكثر حظيت به البيئة الحضرية حتى تم إرساء قواعد جغرافية الحضر أو المدن وأصبحت لها معاهد ومركز بحوث لها أقسامها وفروعها لتعدد جوانب البيئة الحضرية.

وبصفة عامة: فإنه يسعى من وراء بحث العمران في المجال الجغرافي إلى دراسته جغرافيا وديموغرافيا واحصائيا من أجل معرفة أسباب وعوامل ونتائج أنماط الانتشار.

وبناءاً على هذا المنهج فإن موضوع العمران في المجال الجغرافي يعالج حسب مكان انتشاره ولذلك قسم إلى عمران ريفي وعمران حضري، وذلك بالرغم من وجود أوجه الشبه بين الفرعين، ووجوه الاختلاف عميقة، فالبيئة الريفية تقابلها البيئة الحضرية، وكل منهما يضم الجانب الإنتاجي والجانب الاجتماعي، ففي البيئة الريفية نجد الأنشطة الزراعية والرعوية وغيرها من الأنشطة الأخرى التي ترتبط بالريف، وفي البيئة الحضرية نجد الصناعة والخدمات والادارة وغيرها من الوظائف غير الريفية التي تقوم في المنطقة الحضرية، كما تضم كل من البيئة الريفية الحضرية محل سكن الإنسان وهو المكان الذي يمارس فيه حياته الاجتماعية ولكن في البيئات الحضرية لا يمكن أن تفصل المنطقة الإنتاجية داخل المدينة عن المنطقة الاجتماعية فهما متداخلتان، أما في البيئة الريفية فتنفصل فيها المنطقة الاجتماعية (القرى) عن المنطقة الإنتاجية (الأراضي الزراعية)، ولذلك نجد أن العلاقات السكانية وعلاقات التفاعل بين الظاهرات في البيئة الحضرية أكثر تعقيدا ونشاطا من البيئة الريفية التي يمكن تجزئتها ودراستها بشيء من التجاوز من خلال جغرافية الزراعة أو جغرافية العمران الريفي.

وفي النهاية لابد لنا أن نفرق بين عدد من المصطلحات: " جغرافية العمران " ، " جغرافية الحضر " ، " جغرافية السكن " ، جغرافية المستوطنات البشرية " ، " جغرافية المدن " : " جغرافية العمران " هي مصطلح شامل لكل مناشط الإنسان على الأرض، فكل بصمات الإنسان على الأرض هي ضمن إعمار الأرض من مدن وقرى وهجر وشبكات وبنيات تحتية وفوقية ومزارع ومصانع إلى غير ذلك، أما " جغرافية الحضر " فتهتم بالحواضر وهي مواقع الاستقرار البشري في المدن والقرى

المستقرة بعكس سكان البوادي المتنقلين كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته حيث ميز بين سكان الحضر والبادية، أما مصطلح " جغرافية السكن " فهو يخص المباني التي خصصت للسكن دون سواها، وتدل جغرافية " المستوطنات البشرية " على دراسة كل المستوطنات الثابتة والمتنقلة، أما " جغرافية المدن " فتهتم بالمدن دون غيرها من المستوطنات.

قم برسم خريطة مفهوم توضح بها بالتفصيل (علم الجغرافيا وكافة فروعه).

١- تُعرف جغرافية العمران بأنها:.....

٢- يُقسم العمران إلى قسمين رئيسيين وهما: .....، .....

٣- ترجع البدايات الأولى لنشأة جغرافية العمران الريفي إلى:.....

٤- ترجع البدايات الأولى لنشأة جغرافية العمران الحضري إلى:.....

٥- تهتم جغرافية العمران الريفي بدراسة .....،.....،.....، .....، بينما تهتم جغرافية العمران الحضري أو المدني بدراسة .....، .....، .....، .....

الفصل الثاني

العمران الريفي

السكن الريفي:

يرتبط مدى دوام أو ثبات السكن الريفي حيثما وجد بمصادر الثروة التي تعتمد عليها الجماعات البشرية المختلفة وإن كان من المحتمل أن يكون السكن الثابت هو نتاج تطور استغرق فترة طويلة من الزمن وانه ارتبط في نفس الوقت بزيادة في الموارد الطبيعية وبزيادة مقدرة الانسان على معاونة الطبيعة وإنماء موارده الغذائية، ويمكن أن نقسم السكن البشري إلي أنواع هي:

١- السكن المؤقت.

٢- السكن شبه الدائم أو شبه الثابت.

٣- السكن الدائم.

السكن المؤقت:

يشترك الصيادون والرعاة وحتى الزراع البدائيون في اتخاذهم المسكن المؤقت، فالبدو من الأعراب يسكنون الخيام والبشمن يسكنون العشش المؤقتة بينما يسكن الزراع من الفانج قرى تتغير مواضعها كل بضع سنوات، السكن عند هذه الجماعات ما هو إلا مظهر من مظاهر حياتها الاجتماعية أو هو تجسيد لتركيبهم الاجتماعي، بل إنه قد يحدث أن الجماعة تتفرق في فصل أو موسم من المواسم أو من الفصول فيقل ترابطها الاجتماعي وتكون النتيجة أن ينعكس ذلك على نوع السكن، فأثناء الصيف تتجه عائلات الاسكيمو نحو الجنوب طلباً للكاريبو والأسمال والطيور، وتسكن الخيام المؤقتة ومتى حل الشتاء رجعت كلها إلى مساكنها الثابتة Igloos على مقربة من البحر حيث تعيش عجول البحر مصدر الغذاء والكساء، وينطبق مثل هذا القول على رعاة الرنة في الشمال القطبي للاتحاد السوفيتي واللاب في شمال اسكندیناوة، فهم في الشتاء يقتربون من حافة الغابات الصنوبرية حيث تجد الرنة غذاءها ويسكنون قرى مساكنها ثابتة يقع نصفها تحت سطح الأرض، وعند حلول الصيف يتجهون في جماعات صغيرة نحو الشمال حيث تعتمد الرنة على الطحالب القطبية ويسكنون هم في خيام، وقد نجد بعض جماعات رعوية أرقى بكثير من تلك التي ذكرناها تعيش في جبال الألب وتنتقل بين الوادي والجبل في رحلة فصلية Transhumance بغرض البحث عن غذاء

للماشية وتقيم لنفسها بيوتاً مؤقتة منتشرة على الجبل وثابتة في الوادي تتجمع في شكل قرى صغيرة بل وتقيم نزلاً مؤقتة متفرقة للراحة في منتصف الطريق.

السكن الدائم:

القرية هي المحلة التي يعمل أهلها بزراعة الأرض أو فلاحة البساتين، وقد يأوي إليها الذين يجمعون بين الرعي والزراعة، وهي تختلف عن المدينة في أن الصناعة والتجارة فيها لا تلعب إلا دوراً ثانوياً في حياة سكانها، ويعتقد ممفورد L.Mumford بأن ارتباط الإنسان ببقعة معينة من الأرض قديم جداً بدأ بزيارة موسمية ليقتي فيها أفراد العشيرة ويتبادلون المنافع ويقدمون القرابين لموتاهم ثم لما زاد ارتباطه بالأرض بعد قيام الزراعة أقام المساكن الثابتة وحفر على مقربة منها أو فيما بينها مقابر لموتاه ولم ينس بيتاً لمعبوده وربما كانت هذه الناحية الروحية هي من بين أهم العوامل التي أدت إلى استقرار الشعوب الزراعية القديمة.

القرى الدائمة منها المتكتل النووي Nucleated ومنها المنتشر Dispersed ، ويستعين الجغرافيون لتوضيح هذين النمطين طبوغرافياً بإحدى الطريقتين: (الملاحظة الشخصية المباشرة – تحليل الاحصائيات)، وربما كان الاعتماد على الملاحظة المباشرة مدعماً بخرائط طبوغرافية توضح توزيع السكن أفضل الطريقتين، أما تاريخ هذين النمطين فبعيد ولكن يغلب على الظن أن القري المتكتلة هي الأقدم عرفها الزراع القدماء في وديان الشرق الأوسط قبل أن يبدأ التاريخ.

ولكن لما كان السكن هو أول خطوة خطاها الانسان في سبيل التكيف مع البيئة، ولما كانت مشاكله تدخل ضمن اختصاص عدد من العلوم فإن تغير أنماطه وأشكاله لا تقدر عليه الجغرافية وحدها ومن ثم كان على الجغرافي البشري أن يستعين بنتائج علوم عدة نذكر منها علم الاجتماع وعلم الانسان والعلوم القانونية والدينية، وما أن يبلغ السكن الريفي دوراً متطوراً حتى تصبح لآراء الاقتصادي وزن كبير وأهمية خاصة، وفي ضوء الجغرافية وهذه العلوم مجتمعة يمكن أن نفسر نشأة أنماط السكن الريفي في جهات الأرض المختلفة ويمكن أن نفسرها بتراكم العوامل الطبيعية أو نرجعها إلى عوامل قومية وسلالية أو إلى أسباب تاريخية.

البيئة الطبيعية والسكن الريفي:

ما هو دور البيئة الطبيعية في التأثير على نمط السكن الريفي؟

لعل الحقيقة الأولى التي تبرز أمامنا إذا ما نظرنا في أثر البيئة الطبيعية على نمط السكن الريفي هي أن دور البيئة ليس حتمياً، وليس أدل على ذلك من وجود استثناءات في كثير من جهات العالم، فدور مصدر الماء في التجمع والانتشار واضح في المناطق الجافة والقليلة المياه، ولكنه غير واضح في المناطق الرطبة الكثيرة الأمطار والتي يستطيع السكان فيها خزن المياه في خزانات خاصة لوقت الحاجة، وتؤدي قلة المياه في المناطق الجافة إلى التجمع والتكتل حول موارده، ولعل أوضح مثال على ذلك هو الواحات في الصحراء، بينما تكون الفرصة مواتية للتبعثر دون صعوبة في المناطق الكثيرة المياه وإن كان هذا ليس قاعدة، ذلك لأن النمط السكني هو نتاج عوامل طبيعية وبشرية وربما يكون للعامل البشري الوزن الأكبر.

وللتربة في بعض الجهات دور في تحديد نوع القرى مندمجة هي أم منتشرة، فقد تبين أنه في كثير من الأقاليم ذات التربات الرملية أو الطفلية يعيش الزراع في مساكن مبعثرة بينما تتجمع المساكن في شكل قرى كبيرة في الأقاليم ذات التربات الجيرية، ونعود فنقول أن ذلك ليس قاعدة فالاستثناءات كثيرة.

ماذا عن دور التضاريس؟ .... يمكن القول بصفة عامة أن السكن الريفي يميل إلى الانتشار في الجبال أكثر منه في السهول وربما ساعد على ذلك أن قطع الأرض الصالحة للزراعة في الجبال متفرقة بينما توجد الأرض الزراعية متصلة في الأرض السهلية، ولكن تتغلب العوامل البشرية كعامل الأمن والحماية والتركيب الاجتماعي والعرف والتقاليد فتظهر قرى كبيرة مندمجة في الجبال كما هي الحال في جبال حوض البحر المتوسط ، تجدها تقف على منحدر بعيدة عن الأرض المزروعة بل قد تزداد تكتلاً في داخل الجبال بالمقارنة بتلك التي تقع على حوافها.

وقد تكون العلاقة الأسرية سبباً في ظهور قرى مندمجة طلباً للأمن والخير المشترك، ومع ذلك فليست العلاقة الأسرية وحدها بكافية لجمع الشمل في قرية نووية إذ قد يفوقها في

الأهمية ما يضعه المجتمع من نظم وشعائر تسير عليها ويضمن لكل فرد الاستفادة من ثروات البيئة المحلية من غابات ومراع وأرض زراعية، وينطبق ذلك على جماعات الزادروجا في الصرب Serbian Zadruga، فهي تعيش في مساكن متباعدة على الرغم من انتسابهم إلى جد واحد، ولا تقتصر سكنى القرى المندمجة على الزراع فقد تبين من دراسة المجتمعات التي لا تمارس الزراعة أنها تميل إلى سكني قرى مندمجة حتى يسهل عليها أداء أعمالها في سهولة ويسر، يفعل ذلك على سبيل المثال لا الحصر صيادو الأسمال وجماعو الغذاء من الهنود الحمر في شمالي كاليفورنيا، وفي أنماط من المحلات الريفية لأوروبا تبين مدى تنوعها.

وقد غالى الأنثربولوجيون الحضاريون في أثر حضارة الشعوب الزراعية على نمط السكن الريفي فيزعم ميتسن Mietzen الألماني أن الشعب الألماني عاش في قرى نووية وسكن الشعب السلافي في قرى مستديرة وعاش الشعب الكلتي في ضياع منعزلة، ولكن هذه النظريات العنصرية ليست أكثر من مزاعم لا ترتكز على أساس متين من الاستقصاء والبحث الجاد، ففي داخل ألمانيا نفسها أقاليم تسود فيها القرى المنتشرة، من تلك الأقاليم حوض المونستر Munster ، وعرف الكلتيون القرى الكبيرة والضياع المتباعدة، وفي فترات الفوضى والاضطراب تفرض ضرورات الأمن والحماية أن يتجمع الزراع في قرى كبيرة مندمجة وما أن يزول الخطر حتى يتفرقوا ليقيموا في مساكن متباعدة.

ويحوي التاريخ أمثلة كثيرة تكشف عن مثل هذه العلاقة، ففي بلاد البحر المتوسط قامت قرى مندمجة على منحدرات التلال الوعرة، وفي بلاد أطلس وإيران قامت القرى على حافات الجبال خوفاً من خطر الرعاة، وما أن زال الخطر في العصر الحديث حتى انتشر السكن في الوديان والسهول المجاورة، ومع ذلك فهناك كثير من أهل القرى ممن لم يهتموا بتحصين محلاتهم بالتكتل في مكان أمين، ففي سهل البو ظل السكن المبعثر هو السائد خلال العصور الوسطى، وكل ما فعله أهل الريف وقت الخطر هو اللجوء إلى حمى قلاع وحصون قوية، وقد تلعب المعتقدات الخرافية والمحرمات والمحللات دوراً في تجميع أهل الريف في قرى مندمجة كأن يحرم السكن في بقاع ويبارك في بقاع أخرى، ولو كان الأمر غير ذلك لانتشر السكن على مساحة واسعة، كما قد تتدخل القوانين والأعرف المرعية لدى الزراع البدائيين في تحديد نمط السكن.

من هذه العجالة يتبين أنه من الخطأ تفسير أنماط السكن الريفي بمجموعة من العوامل المختارة، وعلى الجغرافي البشري إذا ما أراد الحقيقة أن يحيط بمجموعة معقدة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعنصرية، وإذا ما أدركنا أن التطور من سكن مندمج إلى سكن مبعثر أمر سجله التاريخ وأن هناك أنماطاً وسطاً لتبينا مدى التعقيد بإضافة البعد الزمني والأنماط الوسط.

أنماط المحلات الريفية في أوربا

١ ـ قرى بحرسطية صغيرة ٢ ـ قرى بحرسطية كبيرة ٣ ـ قرى طرق شريطية في يوجوسلافيا
٤ ـ قرى دانوبية ٥ ـ قرى دانوبية وفق خطة الزوايا القائمة ٦ ـ ضياع مبعثرة في شمال ايطاليا
٧ ـ قرى متكتلة غير منتظمة في الدغارك ٨ ـ قرى مبعثرة في شمال اسبانيا

أحجام القرى:

تختلف القرى فيما بينها في الحجم تبعاً للموارد المحلية المتاحة وقدرة الإنسان على استغلال هذه الموارد، ففي البيئات الفقيرة على حافة الصحراء لا يزيد عدد مساكن القرية على سبعة صغيرة بينما يرتفع العدد في الأقاليم الوفيرة المياه الكثيرة الطير والحيوان فقد يبلغ عدد المساكن في القرية الواحدة مائة مسكن، ولما كانت ثروات البيئة تنمو وتكثر بفضل جهد الإنسان ودأبه فإن الجماعات التي تستطيع أن تستغل أكثر من مورد (زراعة وجمع ثمار الغابة مثلاً) توفر غذاء يسمح بتجمع عدد كبير من السكان في قرية واحدة كما هي الحال في غربي إفريقية.

ولعل الزراعة الكثيفة هي أنجح أسلوب اتبعه الزراع لاستغلال التربة، فأعطت إنتاجاً وفيراً، ومن الإنتاج الوفير عاش عدد كبير من السكان واحتشدوا في قرى كبيرة ربما متباعدة في أول الأمر ولكنها ما تلبث أن تتقارب نتيجة لازدحام القرى بأهلها ورغبة بعضهم في البحث عن مجال أرحب فتظهر محلات صغيرة سرعان ما تتحول إلى قرى كبيرة، هكذا انتشرت القرى الكبيرة في جنوبي روسيا وفي بريطانيا قبل القرن السابع عشر وفي حوض باريس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر وفي نيوانجلند والغرب الأمريكي، كما تظهر مثل هذه القرى على نطاق واسع في أرض الحضارات الزراعية القديمة في مصر والعراق والهند والصين، فلا زال السواد الأعظم من أهل تلك البلاد يعيش في قرى كبيرة ويعمل بزراعة كثيفة.

أشكال القرى:

كما تختلف الأحجام تختلف الأشكال، فمن بين القرى المتكتلة Compact ما تتخذ رقاعها أشكالاً هندسية منتظمة تكشف عن قيمة الأرض الزراعية وحرص أهلها على عدم التفريط فيها من أجل السكن، ومن بينها ذات الشكل الخطي تترامى مبانيها اليوم على الطرق البرية والأنهار والقنوات الملاحية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وأقدم من هذه القرى تلك التي تقع على جانب زمامها الزراعي ولكن تتوزع مساكنها في خطوط تشبه في تنظيمها عظام الرنجة، وهناك القرى النجمية التي تمتد أطرافها مع المرتفع والمنخفض من خطوط الكنتور وذلك رغبة من أهلها في الاستفادة من غابة أو مرعى إلى جانب زراعة الأرض، وتوجد مثل

هذه القرى في غربي أوروبا، وحيث لا توجد جبال ولا طرق هامة كما في وديان أنهار الشرق الأوسط والأقصى تقوم قرى كبيرة من الطين متكتلة ذات شكل أقرب إلى الدائري منه إلى المربع وتظل على شكلها هذا حتى يمر بها طريق حديث فيتغير الشكل والحجم وحتى الوظيفة.

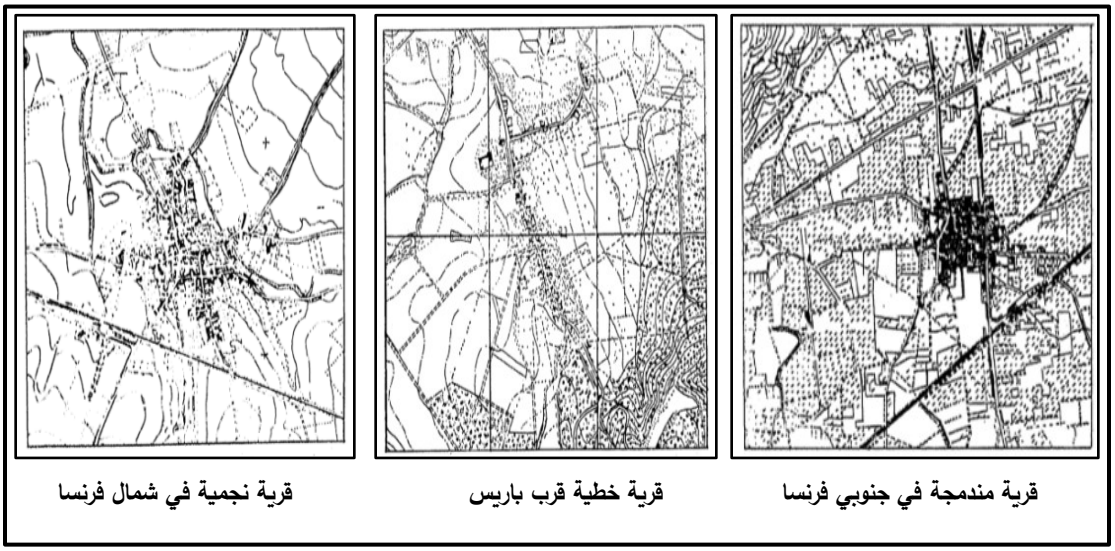

قرية مندمجة في جنوبي فرنسا | قرية خطية قرب باريس | قرية نجمية في شمال فرنسا

أشكال القرى

ويحدثنا المؤرخون أن المهاجرين الأول إلى العالم الجديد سكنوا القرى المندمجة لأنهم وجدوا في التجمع الحماية والسلامة وفرصة للاستفادة الجماعية مما يستوردونه من غذاء وآلات من الوطن الأم وأملاً في رفع شأن مذاهبهم الدينية فقد هاجر أغلبهم هرباً من الاضطهاد الديني، في هذه الأرض الجديدة أطلق هؤلاء المهاجرون علي قراهم الجديدة أسماء قراهم التي تركوها وراءهم في العالم القديم وبنوها بنفس الطريقة أو الطرق التي عرفوها في أوطانهم الأصلية، والشكل المندمج شكل بدائي متخلف كما يؤكد بعض علماء السكن. لا يصلح للسكن إذا ما قوي المجتمع وتطورت حياته الاقتصادية إلى الأفضل. ومع ذلك فإن بعض هذه القرى يحتفظ حتى الآن بشكله على الرغم من تطور أهلها ذلك لأن القرية وحدة اجتماعية قبل أن تكون وحدة سكنية يربط بين سكانها مختلف العلاقات ويؤكد هذه العلاقات ويحدد هذا الاحساس على الدوام تلاقي أغلب أهل القرية في دور العبادة وفي الأسواق وفي الأفراح والمآتم، ويسهم الحرفيون إن وجدوا في تنوع العمل وإلى شيء من الاكتفاء الذاتي

بالنسبة لأهل القرية ككل. وقد تتفوق قرية في إنتاج حرفييها أو ربما تتخصص كلية في صناعة معينة ويتمسك أهلها بزي خاص وينطقون اللغة بلهجة مميزة وتكون النتيجة أن تظهر الفوارق بين القرى وتتباين شخصياتها على الرغم من وقوعها في إقليم واحد.

ذكرنا أن بعض القرى المندمجة قد تحتفظ بشكلها على الرغم من تطور أهلها وأرجعنا ذلك إلى ارتباط أهل القرية بعلاقات اجتماعية قوية وتمسكهم بهذه العلاقات، وحيثما ضعفت هذه العلاقات أو تغيرت الظروف الاقتصادية بحيث أضعفت روح الجماعة تحول أهل القرى المندمجة إلى سكن منتشر، ذلك أنه مع ازدياد قوة مد الفردية تلوح أساليب جديدة لاستغلال الأرض أفضل وأحسن تمهد للانفصال عن الجماعة وتهدد بنسف مقومات الحياة في القرية المندمجة، وهكذا يظهر بالتدريج اقتصاد جديد يمارسه عادة رواد أول تتبعهم نخبة من الأجيال اللاحقة حتى يتم التحول وتستقر الأوضاع الجديدة، في ظل هذا النظام ظهرت الرغبة في زيادة الانتاج لمقابلة الزيادة السكانية وذلك بالاهتمام بإنتاج نباتات العلف اللازمة لغذاء الماشية مصدر السماد غذاء الأرض وبإنتاج اللحوم والألبان غذاء الإنسان، وأيضاً بالتركيز على صرف الماء الزائد من الأراضي الغدقة وإضافة المخصبات ثم إحاطة هذه الأرض الجديدة التي تم تحسينها لتصير ملكاً خاصاً لمن استنبطها يستغلها وفق رغباته وليس وفق رغبات الجماعة.

ونستطيع أن نقول أن هذا التحول بدأ في غربي أوروبا وخاصة بريطانيا وألمانيا والدول الاسكندينافية في القرن الخامس عشر واستمر صداه يتردد في القرون التالية في شمال ايطاليا وسويسرا وروسيا القيصرية والولايات المتحدة وكندا وجزر الهند الغربية، ولكن الوثائق التاريخية تشير إلى أن التحول بدأ في فرنسا قبل ذلك وإن كان ببطء وفي حدود ضيقة، وكان من نتائجه اختفاء الملكيات الصغيرة وظهور الاقطاعيات يقف في وسطها قصر الأمير ومن حوله أكواخ من يفلحون الأرض، ومهما يكن الأمر فإن نظام " الحقل المكشوف " Open-field System في غربي أوروبا انقضى ليحل محله نظام " الحقل المسور " Enclosure-System. وكان لهذا التحول أبعد الأثر في قطر كالجزر البريطانية فبالإضافة إلى تغيير معالم المظهر الخارجي للريف البريطاني قضى في جهات كثيرة منها على حياة القرية التي عرفت قبل القرن الخامس عشر وخاصة بعد قيام الثورة الصناعية ونزوح كثير من عمالة الزراعة للعمل في المناجم وفي المصانع، والانتشار يسير في مراحل حتى إذا ما زاد عن الحد

المعروف ظهرت تجمعات من صنع المدينة (محلات تجارية حظائر للسيارات، دور للسينما، مغاسل الخ..) تلبي لأهل الضياع طلباتهم المادية وتخفف عنهم ما يشعرون به من ضيق العزلة، وبعد فربما كان في الرأي القائل بأن الانتشار السكني هو شكل من أشكال الحرية بينما يعني الازدحام في قرى مندمجة قلة حيلة الانسان وضعف وسائله وخضوعه للتقاليد الموروثة شيء من الصدق.

المسكن الريفي:

المنزل الريفي هو انعكاس صادق لظروف البيئة والمجتمع، ويهتم الجغرافي بتوضيح مدى المواءمة بينه وبين البيئة الطبيعية ومدى استجابته للنظم المتبعة في استغلال الأرض ونمط الحياة الاجتماعية السائد، أما عن المواءمة بين المسكن والوسط فيختلف مظهرها من بيئة لأخرى ومن مجتمع لآخر، ففي المناطق الباردة تضيق الفتحات من نوافذ وأبواب ويخصص مكان لإشعال نار للتدفئة ينساب دخانها من مداخن تؤخذ علامات علي البيئة الباردة... وحيثما تهب نسائم مستحبة قادمة من البحر توجه نحوها النوافذ كما في مصر وحيثما تهب رياح باردة أو ساخنة مترية تعطي المساكن لها ظهورها، وفي المناطق الممطرة تميل السقوف حتى ينصرف المطر بينما تبني السقوف أفقية في الجهات الجافة، ومع ذلك فإن هذه المواءمة قد تختفي في بعض البيئات لأسباب نجهلها، ففي بعض قرى اليابان لا تتلاءم المساكن كثيراً مع ظروف المناخ فهي باردة في الداخل وسقوطها لا تحمي الساكن تماماً من قطرات المطر.

وتظهر أثر البيئة في المواد التي يصنع منها المنزل الريفي، ولكن هنا أيضاً لا يجب أن نجزم بالتكيف والمواءمة في كل الأحوال والأماكن، فالأمر أولاً وأخيراً مرتبط بأثمان هذه المواد وتكاليف النقل، فقد يستطيع أهل قرية أن يبنوا مساكنهم من مواد أفضل مجلوبة من خارج الإقليم، فقد تبنى المساكن في إقليم الإستبس القليل الأشجار من الخشب وقد يستخدم الحجر في البناء في بيئات يعز فيها الحجر، ولكن إذا تغاضينا عن هذه الاستثناءات فإن القاعدة العامة أن يبنى المنزل الريفي من اللبن حيث يتوفر الطين ويبنى من الخشب في المناطق الغابية وقد يبنى من الحجر حيث لا توجد مادة أخرى.

وكما تختلف المساكن الريفية في موادها فهي تختلف في خطتها وحجمها وشكلها، فمنها البسيط المتواضع جداً ومنها المنتظم شكلاً وخطة ومنها المزدوج المستطيل الشكل ومنها الكبير ذو الطابقين إلي غير ذلك من الأشكال والأحجام، وتنشأ هذه الاختلافات من تنوع في نظم استغلال الأرض ومستويات الحضارة ومستويات المعيشة، وعلى أساس هذه الاختلافات تقسم المساكن الريفية إلى أنواع لا تحصى تقف كشواهد على حضارة أصحابها ومجتمعهم أو أذواقهم وتلمع للظروف الطبيعية المحيطة وخاصة المناخية.

أنواع المساكن:

أ- الخيمة:

هي مسكن الجماعات الرعوية وتلك التي هجرت الرعي، ولذلك فوجود الخيام ليس في العادة الدليل على قيام رعي متنقل كما أن هجرها وسكني الأكواخ ليس الدليل على تقدم اجتماعي أو اقتصادي، فربما تهجر الخيام لموت الحيوانات وما يتبع ذلك من فقر وبؤس، والخيمة في المغرب العربي جلبت من المشرق العربي جلبتها القبائل العربية الوافدة في صدر الإسلام تصنع من وبر الإبل أو من صوف الغنم وشعر الماعز، وكان المخيم قبل القرن التاسع عشر يتكون من عدد يتراوح بين ٤٠-٦٠ خيمة تقام في شكل حلقة (الدوار) تبيت الحيوانات في وسطها أثناء الليل، ومع زيادة الإحساس بالأمن صغرت المخيمات في كثير من الأماكن وإن كان عدد الخيام يختلف من موسم إلى آخر وفق غنى المرعي وطول مدة الهجرة الفصلية، وتسود المخيمات في مناطق الإستبس الجنوبية في فصل الشتاء ولكنها تنتقل بأعداد كبيرة إلى إقليم البحر المتوسط حتى لترى في ظاهر كثير من المدن.

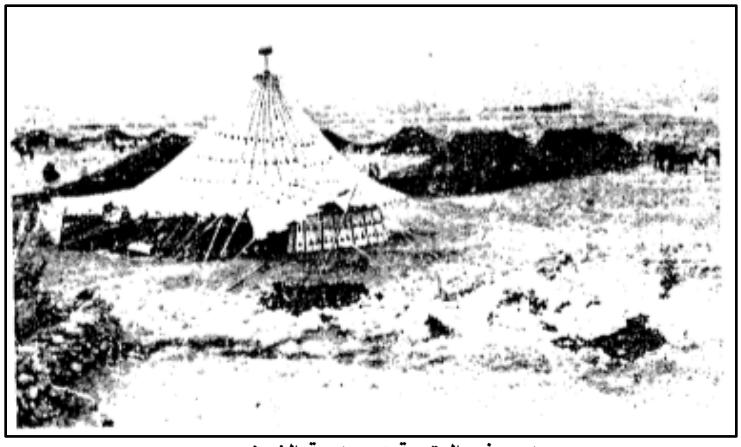

مخيم وفي المقدمة ترى خيمة الشيخ.

ب- **المساكن المؤقتة:**

يسكن كثير من أشباه الرعاة في فصل الشتاء مساكن أو ملاجئ يطلق على الواحد منها جوربي Gourbi "، ويدل وجود هذه المساكن في بعض الأحيان على فقر أصحابها وقلة حيواناتهم مما لا يسمح لهم بتوفير الصوف أو الشعر اللازم لصنع الخيام وليس يدل كما يزعم البعض على مرحلة تطورية بين الخيمة والمسكن الثابت، والجوربي مسكن بسيط يخلو من النوافذ ويبنى من الأغصان أو الأحجار أو الطين له سقف منحدر يصنع من القش أو الغاب، ويمكن هدم هذا المسكن وإعادة بنائه في مكان آخر ولذا فهو مؤقت متغير في المكان، ومن المساكن المؤقتة الأخرى أكواخ من القش تشبه في أشكالها الأقماع وتنتشر في مراكش الأطلسية وأكواخ من جذوع النخيل ومن القش والأغصان وبعض الأحجار يبنيها أنصاف الرعاة على مقربة من الواحات في جنوب تونس.

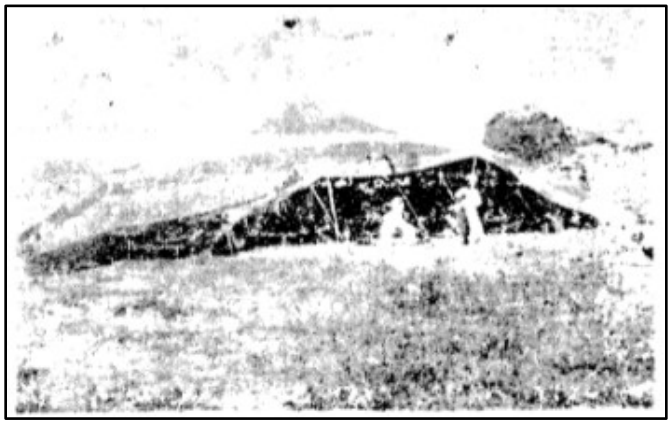

خيمة كبيرة بجوار جوربي

المنزل التقليدي:

منزل يصنع من الطين أو الأحجار بغير نوافذ أو مدخنة ولا يختلف كثيراً عن الجوربي، وهو مسكن المستقرين كما قد يقيمه أنصاف الرعاة للسكنى فترة من السنة، ويشتمل على غرفة واحدة منقسمة إلى قسمين بحاجز من الحجر قسم للحيوانات والآخر لأهل البيت يتوسطه الموقد، وقد تغطي حظيرة الحيوان بسقف أفقي تنام فوقه النسوة والأطفال على أن هذه البيوت تظهر بسقوف أفقية في الجهات الجافة قرب حافة الصحراء وشرقي تونس وبسقوف منحدرة في الشمال بعضها من القش كما في غربي تونس وبعضها من القرميد الأحمر كما في قرى جبال القبائل.

قرية ذات سقوف أفقية تصنع في مجموعات مدرجات

مخازن الغلال الحصينة:

من معالم الريف المغربي وجود مخازن حصينة للغلال يشيدها المستقرون وأنصاف الرعاة على أطراف الصحراء ويطلق عليها أغادير في جنوبي مراكش والجلا في جبال أوراس والقصور في جنوب تونس، وتقوم هذه المخازن بأشكالها المتعددة وأحجامها المختلفة في مواضع متباينة، ولكن أغلبها يتخذ أشكالاً مربعة أو مستطيلة مكونة من عدة طبقات وتحوي أكثر من مائة غرفة للتخزين تقف إما مشرفة على القرية من فوق قمة تل أو تقوم بمفردها على الأرض السهلية، وهناك نوع من المخازن في تونس في شكل أقبية تحت

سطح الأرض، ولا تقتصر أهمية هذه المخازن على ضمان الحياة في هذه البيئات الهامشية فهي أيضاً مراكز اجتماعية وخاصة بالنسبة لسكان الخيام من البدو المتنقلين.

القرى والسكن المبعثر:

أغلب السكان المستقرين في المغرب العربي يعيشون في القرى وأكثر أنماط القرى شيوعاً هي ذات السقوف الأفقية التي تشرف على حقولها من فوق سفوح التلال حتى ليخيل إلى الرائي أن السفوح قسمت إلى مدرجات أو ربما تقوم على الأرض السهلة في الواحات أو في مناطق أحست بالأمن والسلام منها المندمج وغير المندمج، وتقوم القرى المندمجة عادة في السهول ولها مظهر شبه مدني فمن معالمها المسجد والسوق والحمام الشعبي، أما غير المندمجة فقرى جماعات القبائل وهي تمثل سكناً مبعثراً في موقع دفاعي حصين، كذلك هناك " العزب " ذات السقوف المنحدرة في شمال غربي مراكش وتنتشر في شرقي إقليم الريف مساكن مبعثرة لها سقوف منحدرة.

ومنذ وصول الأوربيين تحولت القرى ذات الأسواق إلى محلات إدارية اتخذت أسماءها من أسماء أيام انعقاد أسواقها القديمة، وأنشأ الأوربيون فيها المصارف والمقاهي ومواقف السيارات، بالإضافة إلى هذه المحلات أنشأ الأوربيون في الريف المغربي محلات ريفية تميل إلى التبعثر في مناطق زراعة الحبوب وتميل إلى الاندماج في مناطق زراعة الكروم والمحاصيل الأخرى التجارية غير الحقلية، ولا شك أن نزوح أعداد كبيرة من الأوربيين من المغرب العربي سيغير من أنواع هذه المحلات وأنماطها، ولكن ما من شك في أن بعض الأشكال التي أدخلها الأوربيون ستبقى وسيتمثلها الريف المغربي بطريقته الخاصة، وفي الختام يمكن القول أن السكن الريفي في هذا الجزء من العالم العربي يميل إلى التبعثر كلما انتشر الأمن والسلام سواء في مناطق زراعة الحبوب والفواكه أو في المناطق التي يسكنها أنصاف الرعاة.

١- يُقسم السكن الريفي إلي ثلاثة أنواع : .....، .....، .....

٢- هل للبيئة الطبيعية دور في التأثير على أنماط السكن الريفي؟

٣- تختلف القرى فيما بينها من الحجم والشكل. كيف ذلك؟

٤- ما هي الملامح العامة للمسكن الريفي؟

٥- توجد عدة أنواع للمساكن الريفية. ما هي ؟

الفصل الثالث

العمران الحضري

مفهوم التحضر (urbanization):

يعتبر التحضر ظاهرة حديثة، فقد اهتدي الانسان إلى العيش والسكنى في المدن منذ آلاف السنين، وتجدر الاشارة هنا إلى أن أقدم القرى الكبيرة أو المدن قد ظهر بعد التبلور الحضاري أي أن ظهور المدن كان أحد الظواهر الحضارية.

والتحضر بصفة عامة شرط أساسي في عملية التحديث ويرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية، وكذلك بالانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة العصرية.

و(التحضر): هو عملية من عمليات التغير الاجتماعي، تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة، وإقامتهم بمجتمعها المحلي، أي إعادة توزيع سكان الريف على المدن.

ويحدد بعض المختصين مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

- حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.
- التحضر هو مستوى العلوم والفنون ، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.
- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الانسانية والبيئية مع بعضهم البعض.
- التحضر يعني التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي إنه انتشار القيم، والسلوك، والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه: عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين: (زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية، نمو حجم التجمعات السكانية).

أسس التمييز ما بين الريف والمدينة:

يختلف السكان المدنيين عن السكان الريفيين في: التوزيع، والكثافة، وطريقة الحياة، والتركيب، والنمو ، وأحيانا ما يعتبر التمدن أو حضارة المدن بأنها طريقة للحياة، وهناك رأي متزايد بأن العالمين (الريفي والمدني) ليسا منفصلين وإنما هما يعكسان كلا التجاهين.

١. وقد وضعت الأمم المتحدة (Habitat) سنة ١٩٦٤م عدة معايير للمقارنة بين الريف والحضر، تتلخص في ٣ أنماط رئيسية وهي:

- يتم التفرقة حسب التقسيم الاداري المتبع مع الأخذ في الاعتبار نظام الإدارة المحلية ونسبة السكان المشتغلين بالزراعة بطريقة مباشرة.
- تحديد المحلات المدنية وإضفاء صفة المدن عليها، حيث أن الصفة العمرانية الخاصة بها قد تتغير مثل: قرية (دماص) التي كانت قرية وتحولت إلى مدينة.
- وضع حد سكاني أدنى للمحلات المدنية، حيث أن التعداد السكاني متباين بين القرية والمدينة، والحد الأدنى بالنسبة للقرية يقدر ب ٤ ألاف نسمة وبالنسبة للمدينة يقدر ب ٥٠ ألف نسمة.

٢. وقد قام بعض الباحثون بوضع معايير أخرى قائمة على:

- **الأساسي السكاني أو الديموغرافي:** يطلق هذا الأساس على اثنين من المتغيرات السكانية، يرتبط أولهما بالحجم(أي العدد الإجمالي للسكان)، ويرتبط ثانيهما بالكثافة.

أما فيما يتعلق بالعدد المطلق للسكان فهو يختلف من قطر لآخر، ويرتفع المدى بين الأقطار ريفية الطابع عدد في الأقطار التي تغلب عليها المدن كنمط عمراني، وتعتبر المحلة العمرانية مدينة في كل من فنلندا والسويد إذا زاد عدد سكانها عن ٢٠٠ نسمة فقط، ولكن هذا الحد الفاصل يرتفع إلى ألف نسمة في كل من كندا وفنزويلا وسكتلندا وشيلي، وإلى ٢٠٠٠ نسمة في أستراليا وتشيكوسلوفاكيا والأرجنتين والبرتغال، وإلى ٥٠٠٠ في كل من بلجيكا وغانا والهند وإلى ١٢٠٠٠ في روسيا، وإلى ٣٠٠٠٠ في اليابان، ثم يبلغ الرقم أقصاه في كوريا كما سبق.

ونلاحظ من هذه الأرقام أن كل فئة تضم عددا من الدول غير المتجانسة في الأساس الاقتصادي للمجتمعات وكذلك في العدد الكلي للسكان أو المساحة مما يجعل تفسير وجود تلك الأقطار في فئة واحدة أمرا صعبا، ذلك أن ثمة متناقضات واضحة بين الدول في كل فئة، وهل يوجد تشابه بين أي من بلجيكا وغانا والهند في المساحة أو عدد السكان أو الأساس الاقتصادي، أو هل يوجد ذلك بين كل من أستراليا وتشيكوسلوفاكيا و الأرجنتين و البرتغال؟ وعلى الرغم من ذلك فإن الدول التي تأخذ بالحد الأدنى من السكان كأساس لاكتساب الصفة المدنية للمحلات العمرانية، هي دول تشترك في موقعها الجغرافي، وفي أنها دول مخلخلة سكانها بالقياس إلى مساحتها، كما أنها تتقارب في أسسها الاقتصادية، ولكننا نلاحظ عامة أن عدد السكان كأساس للتصنيف هو أساس قاصر، ويكفي أن أي عدد يمكن أن يتم تجاوزه نتيجة لنمو السكان دون أن يؤدي ذلك إلى تحول في طبيعة المركز العمراني وصفته من محلة ريفية إلى محلة حضرية.

أما فيما يتعلق بالكثافة فإنها تتفاوت هي الأخرى بين مختلف الدول، وتضع بعض الدول في أسس تصنيف المراكز العمرانية، معدل الكثافة إلى جانب عدد السكان الإجمالي، ومن أمثلة ذلك الهند التي تقرن صفة المدنية للمحلة التي يصل عدد السكان فيها أكثر من ٥٠٠٠ نسمة مع كثافة لا تقل عن ١٠٠٠ نسمة في الميل المربع، وكذلك الولايات المتحدة التي تضيف إلى الحد الأدنى لعدد سكان المدينة (وهو ٢٥٠٠ نسمة) ألا تقل الكثافة أيضا عن ألف نسمة/ الميل أربع.

ولابد من التفرقة بين نوعين من الكثافة مما يؤدي إلى مزيد من التنوع فالكثافة الكلية تنسب جملة عدد السكان فيها إلى المساحة الادارية للمحلة العمرانية وإلى جانب ذلك توجد الكثافة الصافية وهي التي ينسب فيها عدد السكان الإجمالي إلى المنطقة المبنية فقط، ويؤدي ذلك إلى فروق واسعة لأن مساحة المنطقة الإدارية لبعض المدن تكون كبيرة جدا، هذا وتجدر الإشارة إلى وجود صعوبات في الدراسة المقارنة تتعلق بعدم توفر بيانات وافية عن مساحة المدن في معظم الأقطار، ووجود عديد من الأسس أو الحدود التي تحسب

المساحة على أساسها في حالات أخرى، مثل الحدود المالية للمدن وهي التي تحدد فيها المساحة التي تدفع عن العقارات فيها ضرائب بلدية تخضع لرسم المدن بينما تخضع الأراضي والعقارات الواقعة خارج هذه الحدود لضريبة الريف أو ضريبه الأراضي الزراعية، كما قد توجد حدود تتعلق بخدمة ما مثل الأمن أو المرور، وهذه كلها صور للتعدد في أسس الحدود تؤدي إلى صعوبة المقارنة بين كثافات المدن إذا حسب هذه الكثافات بناء على حدود وأسس مختلفة.

وربما يكفي للتشكيك في أهمية عامل الكثافة أن نشير إلى أن بعض أجزاء الريف في مصر أو الهند أو الصين قد تكون أعلى كثافة من أطراف مدينة كبرى مثل لندن.

وينبغي هنا أن نشير إلى أمرين هما:

١-أن بعض الدول تدخل تعديلات على الأساس السكاني في التفرقة بين المدينة والريف مثلما حدث في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧م حين احتفظ بالحد الأدنى لعدد سكان المدينة وهي ٢٥٠٠ نسمة، ولكن الأجزاء المبنية التي تجاور المدن أصبحت تحسب ضمن المدن وهو ما لم يكن متبعا من قبل، وقد أدى ذلك إلى نوع من صعوبة المقارنة بين التعدادات الأمريكية، وعلى سبيل المثال فإن جملة عدد سكان المدن الأمريكية في تعداد ١٩٥٠م حسب التعديل يبلغون ٩٦,٥ مليون نسمة، أما قبل التعديل فإن عددهم يكون ٨٨,٦ مليون نسمة فقط في التعداد نفسه.

٢-أن عدد سكان المدن- الكبرى خاصة- يختلف في الليل عنه في النهار، وذلك بتأثير حركة العمل اليومية وانتقال السكان من المحلات التي يسكنون بها إلى المدن التي يعملون بها وهم الذين يطلق عليهم Commutors ولا تظهر بياناتهم الاحصائية ضمن سكان المدن عادة وإن كانوا جزءا هاما من قوة العمل في المدينة، ويكفي أن مدينة لندن يدخلها كل صباح حوالي مليون نسمة من هؤلاء، ثم يغادرونها في المساء بصفة دورية، ولكن ذلك لا يؤثر على فكرة الحد الأدنى للسكان لأن هذه الظاهرة تتعلق بالمدن الكبرى عادة وهي التي تتجاوز الحد الأدنى كثيرا، ويمكن ملاحظة أثر هذه الحركة اليومية في محطات السكك

الحديدية ومواقف سيارات الأقاليم في كل من القاهرة والاسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة وغيرها من عواصم المحافظات التي يفد إليها كل صباح آلاف السكان الذين يسكنون في مدن أصغر أو في قرى.

- **الأساس الاقتصادي:** وهو يتعلق بالوظيفة أو الوظائف التي تمارسها المحلات العمرانية، لذلك يعتبر أكثر الأسس تقبلا لدى الجغرافيين، وكما يرى "بوينس " فإن أهمية المدينة لا تتوقف على المساحة التي تشغلها أو عدد السكان الذين يقيمون بها، ولكنه يستند بالدرجة الأولى على الوظائف التي تمارسها، وتكون التفرقة بين المدينة والريف على أساس تعريف سالب للمدينة في الواقع، كما لاحظ " حمدان " حيث أن التعريف يكون أصلا للقرية على أساس أنها المحلة التي يحترف سكانها الزراعة، أما المدينة فهي التي يحترف سكانها أنشطة غير زراعية، والمشكلة هي أنه لا يوجد مصطلح مفرد للحرف التي تناقض الزراعة.

ومن حيث مكان العمل قد يقال بان سكان القرى يمارسون أعمالهم خارج الكتلة السكنية في الحقول، أما المدينة فإن سكانها يعملون عادة في أبنية مقفلة إلا في حالة مدن التعدين، ويقال أيضا بأن سكان المدينة لا ينتجون سلعا مادية فقط، لأن المدن مراكز للخدمات، بينما ينتج سكان القرى سلعا ومواد مادية ملموسة، كما يقال بأن الإنتاج في المدينة لا يستهدف سكانها المحليين أو المقيمين بها فقط، ولكنه يشتمل دائرة أوسع، ولكن بعض القرى أيضاً يكون إنتاجها الزراعي موجها للعالم الخارجي في حالة الإنتاج للتصدير، مما يؤدي إلى عدم دقة التمييز على أساس دائرة انتشار الانتاج.

ويلاحظ " ماكس فيبر " أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الرئيسية في التفرقة ويركز على ضرورة وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة، علاوة على وجود الأسواق الموسمية والمعارض، وفي سوق المدينة يظهر انتاج ظهيرها المباشر لأن التجارة وظيفة أساسية وقديمة للمدينة، وأما من حيث العلاقة بين المدينة والزراعة فهو يلاحظ وجود المدن شبة الريفية Sem rural cities وهي التي تؤدي خدمات تسويق ومواصلات وقد ينتج بعض سكانها غذاءهم، بل أنهم قد يزرعون بقصد تسويق انتاجهم، وإن كان يلاحظ أنه كلما ازدادت المدينة حجما

كما تخلصت من ذلك، كما إنه إذا كان ساكن المدينة المعاصرة لا ينتج اليوم غذاءه، فإن ذلك لم يكن قاعدة في الماضي عندما كان سكان المدن شبه مزارعين.

ونحن لا نزال نجد حتى اليوم في كثير من مدن العالم قطاعات من الأراضي الزراعية داخل حدود تلك المدن، وعلى الرغم من أن قلة قليلة من السكان هي التي تعمل بالزراعة، وإن معظم تلك الأراضي يزرع بالزهور أو الخضراوات، أو يكون في صورة حدائق، فإن بعض المحاصيل الحقلية تزرع أحيانا في الأراضي الزراعية التي تفصل بين أحياء القاهرة الكبرى وضواحيها خاصة في المعادي وحلوان وغير بعيد من شارع الأهرام وإمبابة، حيث توجد أحيانا حقول القمح والقطن والذرة، بل أننا نجد ان بعض الفلاحين ما يزالون يعيشون داخل حدود مدينة الجيزة ويحاربون محاولات نقل مساكنهم وحظائر حيواناتهم من قلب الكتلة السكنية للمدينة، وهو أمر يوجد أيضا في عواصم المحافظات المختلفة.

وعلى الرغم من أن بعض المدن متخصصة وظيفيا مثل مدن التعدين أو مدن الاستشفاء أو المصايف الجبلية أو بعض الموانئ الحربية ذات المواقع الهامشية التي تنفصل عن بقية عمران الدول التي تقع بها، فإن المدينة تكون عادة متعددة الوظائف بعكس الريف الذي تسوده الزراعة، فالريف أذن أحادي الوظيفة والمدينة ليست كذلك برغم بعض الاستثناءات ، ويلاحظ أن بعض الدول تأخذ بجانب من الأساس الوظيفي في التفرقة بين المحلات العمرانية المدنية والريفية، إلى جانب الأساس الديموغرافي، ومن تلك الدول الاتحاد السوفيتي الذي يشترط إلى جانب الحد الأدنى لعدد سكان المدينة وهو ١٢٠٠٠ نسمة أن يكون ٨٥% منهم من العمال غير الزراعيين، وكذلك الهند التي تشترط إلى جانب العدد الإجمالي للسكان والكثافة أن يكون أكثر من ٧٥% من السكان ممن يعملون بأنشطة غير الزراعة، وفي إيطاليا تعتبر المحلة مدينة إذا كان أكثر من ٥٠% من قوة العمل بها يتكسبون من أعمال غير زراعية وكان المعهد

الدولي للإحصاء يرى في عام ١٩٣٨م أن صفة المدينة لا تخلع على المحلة العمرانية إلا إذا كان أقل من ٤٠% من سكانها يعملون بالزراعة.

- **الأساس الإداري:** وهو يعتمد على قرار أو إعلان حكومي رسمي يحدد المحلات العمرانية التي تعتبر مدنا وتلك التي تعتبر ريفا، وفي بعض الدول يصدر مرسوم خاص لكل محلة تحمل صفة المدينة، يحدد واجبات السكان وحقوقهم، ويمكن تتبع مراسيم المدن حتى في عصور تاريخية قديمة، وتعتبر بريطانيا من الدول التي تحمل مدنها مثل تلك المراسيم ولكن ثمة اقطارا أخرى تأخذ بنظام الإدارة المحلية أو الحكم المحلي، مثل كل من مصر وتونس وتركيا والبرازيل وفنلندا وكولومبيا والسلفادور و هندوراس وجواتيمالا وبيرو والمجر وبولندا ورومانيا وبوجوسلافيا وجنوب افريقية واليابان وفي هذا النظام يكون لكل مدينة إدارة حكومية تعني بشئونها الداخلية مثل الضرائب والأمن والصحة والتعليم، وهذا ما حدث في مصر عندما طبق نظام الإدارة المحلية في عام ١٩٦٠م، وأصبحت توجد مجالس مدن يقوم أعضاؤها بإدارة شئون مدنهم الداخلية، كما يكون للقرى مجالسها التي تصرف شئونها.

وعلى الرغم من أن الأساس الإداري كثيرا ما يصلح للدراسات المقارنة، نظرا لوجود حدود إدارية واضحة يمكن توقيعها على خرائط، فإن الأمر لا يحلو من صعوبة أحيانا إذا كانت بيانات السكان لا تتفق مع الحد الإداري كما هو الحال بالنسبة لمدن المراسيم في الفلبين التي تكون حدودها الإدارية أوسع عادة من امتداد المنطقة المبنية بكثير، ومثال ذلك أنه في عام ١٩٤٨م كانت Davas City تضم داخل حدودها الإدارية حوالي ١١١٠٠٠ نسمة على حين كان عدد السكان في المنطقة يتراوحون بين ٤٧٠٠٠ و ٨٢٠٠٠ نسمة.

فإذا كانت الحدود الإدارية أوسع امتداد من المنطقة المبنية، فإنها تكون حدودا فضفاضة Over-bounded أما إذا كانت المنطقة المبنية تتجاوز الحدود الإدارية وتتعداها فإن عندئذ تكون منكمشة Under-bounded وفي كلا الحالتين تكون المقارنات غير دقيقة.

ومن أمثلة المدن ذات الحدود المنكمشة مدينة سدني في أستراليا، حيث لا تزيد مساحة المدينة وفقا لحدودها الإدارية عن ٢٧ كيلوا مترا مربعا، أما إذا أدخلت الضواحي والمنطقة الحضرية في الاعتبار فإن المساحة تزيد إلى ٢٣٠ كيلوا مترا مربعا، ونجد صورة من ذلك في كثير من المدن البريطانية ومنها مدينة لندن التي نمت كثيرا خارج حدودها الإدارية القديمة، بل أن حدود لندن الكبرى هي الأخرى يمكن اعتبارها منكمشة برغم الحزام الأخضر من حولها ويمكن أن ينطبق الأمر نفسه على مدينة القاهرة، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن الحدود الإدارية لها والتي تدخل في " محافظة " القاهرة تستبعد أجزاء تدخل في مدينة القاهرة عمرانيا وإن كانت خارجها إداريا مثل الجيزة وشبرا الخيمة فكل منهما تابعة إداريا لمحافظة أخرى برغم الوحدة العضوية لها جميعا كمدينة واحدة.

ومدينة الكويت تشغل مساحة كبيرة ويعيش بها أكثر من مليون نسمة، بينما مدينة الكويت من الناحية الإدارية وهي التي تضم الكويت العاصمة بحدودها القديمة التي يحدها شارع السور أقل امتدادا وسكانا بكثير من مدينة الكويت حسب حدودها العمرانية، وبذلك فإن حدود مدينة الكويت حسب حدها الإداري تعتبر حدودا منكمشة.

وعلى العكس من ذلك فإن الحدود الفضفاضة تعني أن الحدود الإحصائية التي تنشر بيانات السكان طبقا لها هي أكبر امتدادا من المنطقة المبنية، وكما سبقت الإشارة فإننا نجد ذلك في بعض مدن الفلبين وكذلك نجد الأمر ذاته في مدن اليابان، وعلى سبيل المثال فإن مدينة طوكيو قد وسعت من حدودها القانونية أكثر من مرة فبعد أن كانت لا تتعدى ٨٥ كيلوا مترا مربعا زيدت في عام ١٩٤٢م إلى ٥٥٤ كيلو مترا مربعا ثم اتسعت بعد ذلك إلى أن أصبحت ٢٠٢٩ كيلو مترا مربعا، ومكن لها ذلك من أن تذكر كأكبر مدن العالم سكانا.

- **الأساس التاريخي:** وهو يرتبط بنشأة المدينة ودورها في التاريخ، ولكننا نجد أن كثيرا من المدن التاريخية أصبحت اليوم اطلالا، وكل ما تبقي منها هو أجزاء مهدمة من قلاعها وأسوارها ولعل كثيرا منها قد أصبح اليوم محلات متواضعة قليلة السكان، وذلك إما نتيجة لتغير العلاقات المكانية أو التغير في وسائل النقل

والمواصلات هذا إلى جانب بعض العوامل الطبيعية مثل نوبات الجفاف أو الزلازل والبراكين التي قد تؤدي إلى اضمحلال مدن تاريخية، كما أن ظهور الحدود السياسية في العصر الحديث قد أدى إلى انكماش مدن كانت لها أهميتها في الماضي، بل أن تغير حدود الوحدات الادارية الصغرى قد يحدث ذلك، هذا إلى جانب أن ظهور الدول المركزية قد أدى إلى ضعف بعض مدن المقاطعات القديمة، وكمثال على ذلك فإننا نجد قرية صغيرة في مركز أسيوط تدعى شطب كان سكانها في تعداد ١٩٦٠م في حدود ٧٠٠٠ نسمة وفي تعداد ١٩٧٦م كان عددهم ٨٦٠٠ نسمة يعمل ٩٠% منهم بالزراعة، على الرغم من أنها كانت مدينة هامة في مصر الفرعونية وكانت عاصمة لإحدى المقاطعات التي لعبت دورا هاما في تاريخ مصر القديمة حين ثارت بعض المقاطعات على الحكم المركزي، وكذلك الحال في تل أتريب التي كانت مدينة هامة في العصر اليوناني الروماني ولكنها انحدرت إلى قرية صغيرة حتى امتد العمران الحديث إليها اخيرا.

وليس الأمر وقفا على تلك المدن الموغلة في القدم، ففي العصر الحديث نجد أمثلة لمدن فقدت أهميتها، وفي الولايات المتحدة نجد أن بعض المدن التي نشأت في عصر العجلة والحصان، وخاصة تلك التي كانت مراكز للراحة في المسافة بين الشرق والغرب، لم تلبث ان انكمشت في عصر القطار والسيارة، بل أن بعضها قد اختفى تماما ولم نحل مكانه حتى قرى صغيرة، على الرغم من المؤسسات ذات الصفة المدنية التي كانت توجد فيها منذ نشأتها من فنادق وبنوك ومؤسسات تجارية كبرى، وعلى أي حال فإن الأساس التاريخي يكون ضروريا لفهم النمو العمراني في حالة الدراسات المنفردة للمدن، ولكنه يكون محدود الأهمية في التصنيف.

- **الأساس الشكلي:** يعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة، فالمدينة تختلف في مظهرها وشكلها الخارجي عن الريف، وبها من التنظيم المكاني ما يفرق بينها وبين الريف، ففي المدينة توجد منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط ، وهذه هي نواة المدينة ممثلة في حي الأعمال المركزي أو القلب التجاري، ويطلق على

هذه النواة عادة مصطلح " البلد " في اللغة العربية وكذلك في كثير من اللغات الأخرى ومن أمثلة ذلك حي " السيتى " في كل من لندن وباريس.

وعادة تكون في المدينة ميادين وساحات، وتكون مبانيها أكثر ارتفاعا من مباني القرية، ولذلك يختلف خط الأفق في كل منهما فهو في المدينة متعرج بدرجة أكبر بينما هو في القرية كالقوس المنتظم، أما في المدينة فإن أطرافها الخارجية وضواحيها تكون هادئة الارتفاع ثم ما يلبث خط الأفق أن يرتفع بالدخول إلى وسطها، حيث يبلغ أقصى ارتفاعه في القلب التجاري وتكثر في افقها التعرجات الحادة والزوايا على عكس أفق القرية.

وشوارع المدينة أكثر تعددا وأكبر اتساعا وأكثر طولا من شوارع القرية ولا تشكل المساكن كل الواجهات المشرفة على الشوارع، حيث توجد في المدينة مؤسسات مختلفة لها وظائف اجتماعية وثقافية إلى جانب الصناعة وغيرها وهو ما لا نجده في القرية، كما أن معظم مدن العالم توجد بها اليوم وسائل النقل الخارجية، وإلى جانب ذلك فإن شوارع المدينة تتزاحم فيها الواجهات الزجاجية للدكاكين وتخطتلط فيها الأضواء والاعلانات على عكس شوارع القرية هادئة.

مفهوم المدينة:

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها لوكوريزيه ، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.

تعريف المدينة:

ما هي المدينة ؟ وهل تعريف المدينة يختص بتعريفها في الوقت الحاضر أم أنه تعريف دائم يمتد عبر كل العصور؟

الحقيقة من الصعب تعريف المدينة تعريفاً واضحاً محدداً شاملاً وذلك بسبب تشابه المدينة والقرية أحياناً في أحد المقومات الأساسية(عدد السكان مثلاً) وبسبب كثرة الاختلافات بين المدن في جهات الأرض، وقد أدى ذلك إلى ظهور تعاريف عامة تحمل كثيراً من الاستثناءات، من ذلك قولهم: " **إن المدينة هي المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية** " أو " **إن المدينة هي المحلة التي لا يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة** أو " **هي المحلة التي يعمل سكانها في داخلها** "

وإذا تمعنا في التعريف الأول نجد أن هناك محلات لها صفات المدينة من حيث الحجم ولكن معظم سكانها يعتمد على الزراعة، ففي الاتحاد السوفيتي قامت مدن جديدة لاستثمار الأراضي البكر في آسيا الوسطى وفي سهل المجر محلات يزيد عدد سكانها على ٢٠ ألف نسمة معظمهم من الزراع، أما اتخاذ عدد السكان كميزة للمدينة على القرية فهو أيضاً لا يستند على أساس من الواقع ففي ايرلندة مدن لا يزيد عدد سكانها على ١٥٠٠ نسمة في الوقت الذي يبلغ حجم سكان بعض القرى في مصر والهند وسهل المجر أكثر من ١٠ آلاف نسمة، ومع ذلك لا يمكن أن نسميها مدناً لأنها تفتقر إلى مقومات أخرى تختص بالمدينة فمبانيها بسيطة ومنخفضة وينقصها كثير من الأنشطة والمؤسسات المدنية فضلاً عن أن أغلب سكانها يعيش بالزراعة، والقول بأن المدينة مكان يعمل سكانه داخل حدوده فتعريف ربما انطبق على المدن القديمة المسورة التي كان الصناع والتجار وأحياناً الزراع يعملون داخل أسوارها، وهذا يخالف الحال في المدن الصناعية الحديثة فكثير من سكانها يعمل خارجها في المصانع وعلى وسائل النقل المختلفة.

ويقترح ماكس سور في كتابه هذا التعريف: " **المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالباً ما يكون ضخم العدد كما أن كثافته مرتفعة ولا يعتمد كل أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة وهو في نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم** " ، ومن الواضح أن هذا

التعريف وإن كان مطولاً إلا أنه أعم وأشمل. ولكن شموله ليس تاماً فهناك استثناءات. فهناك مثلاً المدن الزراعية في سيبيريا السوفيتية وتخصص أغلب أهلها في الزراعة.

ولقد نحا أستاذان أمريكيان هما **توماس وكوين** في كتاب لهما عن المدينة نحواً آخر في التمييز بين المدينة والقرية الأمريكية. فمن علامات المدينة عندهما:

١- وجود المباني المرتفعة والمتقاربة تظهر فيما بينها هنا وهناك المداخن وخزانات المياه.
٢- وجود منازل ومكاتب للإيجار.
٣-كثرة السكان وارتفاع كثافتهم بحيث تتراوح هذه الكثافة بين ألف وعشرة آلاف نسمة في الميل.
٤- المهن والحرف متعددة والتخصص الحرفي أدق، هذا بعكس القرية التي تظهر فيها الزراعة وتربية الحيوانات والصيد كحرف أساسية.
٥-عادات وتقاليد مختلفة عن تقاليد وعادات أهل الريف.
٦-وجود هيئات اجتماعية لا توجد في الريف.
٧-تعقد الحياة وتعقد الروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى بل بين المدينة والعالم.
٨- الحركة تميز المدينة.
٩-تعدد الاقليات بالمدينة.
١٠-المدينة مركز إشعاع ثقافي، وعلمي، وفني وليست كذلك القرية.

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يميل إلى النواحي الاجتماعية أكثر من الجغرافية فإنه يقوم دليلا على أن المدن الأمريكية مميزة على المدينة الأوربية والآسيوية. الحق إن المدينة ظاهرة متطورة ومتغيرة ويتوقف شكلها وطبيعتها على الزمن الذي تنتمي إليه والمكان أو الحضارة التي تنتمي إليها. فكم من مدينة إفريقية وطنية لا تملك من صفات المدينة الأوربية إلا اليسير ومع ذلك تلعب دوراً يشابه دور المدينة الأوربية كمركز نشاط تجاري وكمركز استقطاب لما حولها من قرى، والخلاصة إن تعريف المدينة لا يمكن أن يكون تعريفاً واحداً شاملا ينطبق على كل المدن في كل البلاد وفي كل الحضارات.

نشأة المدينة:

لقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد، ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الانسان القديم جاهدا الحصول عليه، فمن الصحراء والريف والغابات، بدأ ينتقل تدريجياً للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية.

لقد كان تأكيد الباحثون على السؤال: متى وأين وتحت أي ظروف ظهرت هذه المدن وماذا أسهمت به في تاريخ المنطقة؟ وهل هناك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها؟ إن قيام المدن ونموها مسألة يصعب تتبعها بدرجة ملحوظة لأسباب عديدة، ومما لاشك فيه أن المدن انبثقت تعبيرا عن ظروف روحية ومادية واجتماعية و سياسية، ويقصد بنشأة المدن : " **هي مرحلة المدينة في فجر قيامها** "، وتتميز بانضمام بعض القرى لبعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة وقيام الصناعات اليدوية.

تاريخ المدينة يرجع إلى بضعة آلاف من السنين مرت خلاله بمراحل تطور لعل أخطرها المرحلة التي تمر بها في الوقت الحاضر، ويعتقد **جوردن تشيلد** أنه سبق ظهورها ثورة في إنتاج الغذاء كما أن من نتائجها الحصول على فائض لأول مرة في التاريخ سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع معظمهم لأعمال أخرى غير الزراعة وإنتاج الطعام.

انقطعوا للتفكير والتأمل والإبداع والتنظيم فاخترعوا الكتابة وشرعوا قوانين الأخلاق والمعاملة ووضعوا أصولا للفن والصناعة، وبدأت قصة المدينة بتجمع هؤلاء الأفراد في مكان معين يسهل وصول الغذاء إليه بكميات كافية ويسمح بمباشرة أمور الإدارة والحكم بطريقة مرضية وهكذا جمع في داخل المدينة كثير من الوظائف التي كانت مبعثرة وغير منظمة إلى ذلك الحين وأبقيت عناصر المجتمع في حالة يسودها نشاط دافق وتفاعل شديد. " في هذه الوحدة التي جعلها إجبارية تقريباً قيام سور يطوق المدينة نجد أن دار العبادة ومورد الماء والسوق والحصن– وكانت كلها موجودة قبل نشأة المدينة– أسهمت في زيادة السكان وفي تركيز

تجمعهم. كما أدخلت على مبانيها التمييز والتباين ما أكسبها أشكالاً كان يسهل التعرف عليها في كل مرحلة تالية من مراحل تطور حضارة المدينة ".

وظهرت المدينة أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر والعراق والسند وكان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك، وبيئات هذه الأنهار هي أوطان زراعة الري القديمة أوطان الوفرة والعمل، لذا لا عجب أن ازدهرت فيها وفي أمثالها حياة المدينة قبل غيرها من الأوطان، أما خارجها فقد وقفت عقبات في سبيل زيادة الإنتاج وحسن توزيعه، من هذه العقبات ضعف التربة وصعوبة تقليبها وقسوة المناخ وصعوبة النقل، فشمال غربي أوروبا مثلا ظل متأخراً قليل السكان يعيش أهله في القرى حتى نجح الزراع في تقليب التربة تقليباً جيداً باستخدام محراث ذي طرف حديدي، وقد أدى هذا التقدم الزراعي إلى زيادة إنتاج الأرض وإلى زيادة السكان وأهم من ذلك استبقاء فائض يمكن أن يعتمد عليه أهل المدن.

وسوف نتناول بعض الأمثلة لهذه المدن لإعطاء فكرة عن بداية نشأتها وتطورها ووصولها إلى شكلها الحالي وهي:

١-المدن اليونانية:

بدأت المدن في التزايد العددي منذ بداية الآلف الأولى الميلادية، وفي خلال القرن الثامن والسابع قبل الميلاد كانت دولة المدينة اليونانية ظاهرة هامة في المظهر الحضري السياسي بها، وبدأت في التوسع العمراني بل وفي غزو أراض أخرى، ونتج ذلك عن ظروف البيئة الجغرافية لتلك المدن والتي تميزت بقلة الأراضي الزراعية حولها مما دفعها إلى الخروج عن بيئاتها المحلية واستعمار مناطق أخرى.

وعلى سبيل المثال، فقد أنشئت سيراكيوزوكوما وغيرها من المستعمرات في إيطاليا وصقلية. في الفترة اليونانية المبكرة بين سنتي ٧٥٠-٧٠٠ قبل الميلاد، ومن ثم استطاعت دول المدينة اليونانية أن تمد نفوذها على امتداد البحر المتوسط ، وفي سنة ٥٠٠ قبل الميلاد كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي من إسبانيا غربا حتى سهول الجانج في الهند شرقا.

وفي خلال مرحلة الانتشار الحضاري كانت هناك مظاهر حضارية هامة ممثلة في الأساليب والفنون الجديدة لسكان المدن مثل الأدوات والأسلحة الحديدية، كذلك استخدام الكتابة بالحروف الأبجدية وتصميم السفن الشراعية بل وبدء استخدام العملات النقدية في التجارة، وكانت هذه الملامح الحضرية عناصر هامة في الانتشار الحضري، وبدا التخصص في الانتاج سمة مميزة للمدن معتمدة على تبادل انتاجها من الصناعات والأدوات مع المدن الأخرى بغية الحصول على الحبوب، وأبرز مثال على ذلك هو اعتماد المدن اليونانية على تجارة القمح الوارد إليها من سواحل مقدونيا والبحر الأسود.

وكان انعكاس ذلك على النمو الحضري ممثلا في تضخم المدن بالسكان، وأوضح الأمثلة أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد فبالرغم من أن تقدير السكان للمدن القديمة يعد أمرا محفوفا بالصعاب إلا أن سكان أثينا قدروا برقم يتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة، كانت بذلك من المدن الكبرى آنذاك توجد إلى جانبها كثيرة من المدن الأخرى صغيرة الحجم.

وقد ساعد التقدم في المواصلات والأسلحة على قيام وتوسيع الإمبراطورية الهللينية " اليونانية " والتي ساعدت بدورها علي الانتشار الحضري سواء بالتزايد في أحجام المدن القائمة أو بإنشاء مدن جديدة، فحوالي سنة ٣٠٠ ق . م أنشأ الإسكندر المقدوني كثيرا من الطرق الجديدة في إمبراطوريته، ووحد العملة السائدة ونشطت التجارة نشاطا كبيرا انعكس بدوره على التطور الحضري وقد تطلبت مسئوليات الحكم والإدارة نمو مدن هامة قامت بهذا الدور مثل الاسكندرية في مصر التي تبوأت مركزا كبيرا في الفترة الإغريقية والرومانية من بعدها.

وبالرغم من تفكك الإمبراطورية الهللينية بعد وفاة الإسكندر الأكبر سنة ٣٢١ ق. م إلا أن الدفعة القوية للعمران الحضري أثناءها استمرت كذلك في عهد الإمبراطورية الرومانية حتى إن الإسكندرية بلغت مساحة رقعتها ٢٠٠ فدانا في سنة ١٠٠ ق .م. كذلك فقد استمر التخصص الإقليمي في الانتاج الزراعي وأدى بدوره إلى نموه التجارة والمدن في تلك الأقاليم التي كان النقل المائي متوفرا بها، ولقد كانت كل المدن اليونانية في القرن الثالث ق.م . تستورد القمح وتصدر الزيت والنبيذ إلى أراضي ما بين النهرين وشمال سوريا وشمال البحر الأسود والدانوب الأدنى، كذلك وصل نفوذها غربا حتى قرطاجة وإيطاليا وصقلية.

٢-المدن الرومانية:

بدأت الحياة الحضرية في الانتشار بصورة أوسع في عهد الإمبراطورية الرومانية التي توسعت بعد أن هزم الرومان اليونانيين في إيطاليا وصقلية والاستيلاء على مناطق كانت خاضعة لليونان بالإضافة إلى مناطق أخرى في شمال غرب أوروبا، قد ظهرت المدن في شمال جبال الألب لأول مرة، وأنشئت مدن في وادي الراين وفي إنجلترا كذلك، وكانت الوظائف الدفاعية والإدارية لهذه المدن تفوق الوظيفة التجارية ، ووجدت بعض منتجات هذه المدن طريقها عبر الإمبراطورية الرومانية وساعد على ذلك الطرق الرومانية الشهيرة في أوروبا وامتدادها في أسيا وأفريقيا.

وقد أدت مظاهر التقدم الحضاري هذه إلى نمو كبير لبعض المدن سواء كانت موانى أو مراكز إدارية وتجارية، وتعطي التقديرات المعقولة رقما لسكان روما في القرن الثاني الميلادي يصل إلى ٢٠٠,٠٠٠نسمة ولبيزنطة في أواخر الإمبراطورية الرومانية إلى ١٩٢,٠٠٠ نسمة. وكان معظم المدن شبيهه الحجم للمدن التي أنشأها اليونانيون، وقد وصلت رقعة المدن الكبرى مثل لندن الرومانية إلى مساحة بلغت ٣٠٠ فدان وبسكان قدروا بحوالي ٣٠,٠٠٠ نسمة.

ويرجع الفضل للرومان في إنشاء كثير من المدن الداخلية في أنحاء الامبراطورية وكانت هذه المدن معسكرات للمحاربين القدماء الذين نزحوا من إيطاليا لتخفيف ضغط السكان على موارد الرزق، وكان بعضها الآخر محلات للتجار والصناع وغيرهم قامت بجانب الحصون والقلاع على حدود الإمبراطورية مثل يورك في بريطانيا وكولون في ألمانيا وبلغراد في يوغسلافيا.

وإلى جانب هذه المدن الجديدة كانت هناك مدن سبقت قيام الإمبراطورية الرومانية وازدادت أهميتها بسبب التخصص التجاري، مثل مدن البحر الأحمر المصرية والتي كان أهمها أرسينوي " مكان السويس الحالية " وبرنيس في موضعها الحالي- وكانت تستقبل التجارة من الشرق الأقصى، وكذلك زادت أهمية مدن القوافل على حافة الصحراء السورية مثل تدمر في سوريا والبتراء في الأردن بسبب وقوعها على طرق التجارة في ذلك الوقت.

وكانت مدينة الإسكندرية أهم مدينة تجارية في الإمبراطورية الرومانية. وكانت عاصمة لمصر آنذاك . تتجمع فيها الغلال التي كانت تحتاج إليها روما وكانت تنتقل إلى الإسكندرية

بواسطة نهر النيل وفروعه وقنواته ومن ثم يحملها أسطول تجاري إلى روما، ولم تقتصر وظيفة الإسكندرية على التجارة والحكم فقط . بل كانت مركزا ثقافيا وصناعيا كذلك.

وكان لسقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي أثره في انكماش الحياة المدنية، فقد اختفى ذلك الاستقرار الذي أسسه الرومان، وتقلصت التجارة، وانكمشت المدن في حجمها وأهميتها بل وهجر السكان كثيرا من المدن الصغيرة في شمال غرب أوروبا، وفي حوض البحر المتوسط استمرت الحياة المدنية في ظروف محددة للغاية وخاصة في شرق البحر المتوسط ، حيث كان الاستقرار سائد في عهد الإمبراطورية البيزنطية بنفس ملامح التحضر السابقة، ولعل من أبرز الأمثلة مدينة الإسكندرية وبيزنطة رغم أنهما لم يكونا في نفس الازدهار السابق، بل إن بيزنطة قد احتلت مركز روما في أيام مجدها وكانت تشبهها في حجمها وثرواتها وقواتها البحرية.

٣-المدن الإسلامية والعربية :

يرى **ماكس فيبر** أن مجتمع المدينة بمعناه الكامل لم يتحقق إلا من خلال الغرب، وإن المدينة بمعناها الكامل لابد أن تتوافر فيها خمسة مكونات أو مقومات أساسية:

١-الحصون الدفاعية.

٢-الأسواق.

٣-محكمة خاصة وقانون خاص ومستقل نسبيا على الأقل.

٤-قدرة من الترابط والمشاركة.

٥-حكومة ذاتية ودائرة مستقلة جزئيا عن طريق الانتخاب بين السكان.

ومع ذلك فإن فكرته لا تتناقض مع ما يذكره في كتابة عن وجود أجزاء في الشرق الأوسط في بعض أجزاء من سوريا والعراق ولبنان احتوت مدنها على ذلك المكونات من حصون دفاعية وأسواق وغيرها، وإن الأسواق في المدينة العربية كانت تتميز بالتخصص حيث تتجاور فيها

الحرف والأنشطة المتجانسة وتتباعد فيها الصناعات والأنشطة المتناظرة التي يخشى من بعضها البعض.

وإن كان المناخ في معظم الدول العربية والإسلامية قد أدى إلى وجود العائق لحماية البضائع والمنتجات والمشتريات من الحرارة فقد كانت تمطر أحيانا إذا ما ترتب على وجودها ضرر للمشترين كأن تؤدي قلة الضوء إلى عدم التحقق من نوعية السلعة وعدم جودتها وعلى الرغم من أن المدن التي أنشأها المسلمون في بداية فتوحاتهم كانت لها صفة الحربية مما أثر ذلك في تخطيطها إلا أن تلك المدن ما لبثت أن ظهرت فيها خصائص حضرية حيث بدأت الأفكار التخطيطية تأخذ طريقها إلى هذه المدن.

وكانت الشوارع في المدن العربية والإسلامية ضيقة كما هو الحال في هذه المدن الأوربية في العصور الوسطى ولكن هذه الظاهرة كانت متباينة رغم أنها انعكاس للمناخ في الحالتين ففي المدن الأوربية كانت الشوارع قد صممت للحماية من رياح الشتاء البارد وتقليل المسافة المعرضة للأوحال عقب سقوط الأمطار، أما في المدن العربية فإن ضيق الشوارع كان يهدف إلى الوقاية من حرارة الشمس ولزيادة الظل في الصيف.

ويلاحظ أن المدن التي أنشاها المسلمون كانت تمتاز بمواضع ومواقع من نمط خاص: فالمواقع جميعا كانت من الضروري أن تكون حاكمة للطرق وملتقى لها ويتساوى في ذلك توفر هذه الخاصية في مدن السهول ومدن الانتقال الطبوغرافي بين السهل والصحراء وبين البر والبحر وبين الأودية والجبال أو ضفاف الأنهار، أما من حيث المواضع فتختار على النهر والأمر الهام تتحاشى عبور النهر، ومن الإضافات المهمة لهندسة البناء العربي الإسلامي هو الملائمة بين كل التقاليد والقيم الروحية من ناحية وبين ظروف البيئة والمناخ من ناحية أخرى وبهذا الصدد كان البناء الداخلي أو الصحن المكشوف يتوسط البيت العربي كان مصدر للضوء والهواء لحجرات المنزل الداخلية، وعند الحديث عن تخطيط المدينة العربية الإسلامية وإدارتها في التاريخ ترد مصطلحات الحسبة والمحتسب، وكان هذا هو كل ما كان يدير المدينة برغم التعقيد الواضح في العلاقات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، ضمن نسيج متضام لم يكن يترك فيه شبر دون توظيف وربط بما حولة.

إلا أن التعمق في دراسة القانون العربي الإسلامي الذي تناول الأحكام البنائية والتصميم الحضري نرى أنه تراث غني وصل في حينه إلى درجة من النضج حتى إن استعمالها استمر بنجاح في إدارة المدينة العربية الإسلامية إلى بدايات هذا القرن وقبل أن تدخل تأثيرات العمارة الغربية بكل ثقلها وتخرب الأفكار قبل البناء الذي جاء كإستجابة ناجحة لظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية ومناخية كان المعمار المحلي هو الأكثر تفهما لها.

لقد اشتقت المبادئ الأساسية للبناء من جوهر الإسلام وروحة، حيث يمكن القول بأن التطور في هذه المبادئ قد ابتدأ منذ السنة الأولى للهجرة ٦٢٢م حين استقر الرسول الكريم "ص " في المدينة، وفي البداية تمحور تطور مبادئ ونهج البناء والتصميم الحضري حول السكن والشوارع، إذ إن تطورهما سار متوازيا مع التعاليم الإسلامية ثم أصبحت في حكم التشريع، وكذلك اتخذت صفة التغيير الديناميكي بسبب كون البناء وتطور المجتمعات عملية مستمرة وغير ثابتة.

إن أحكام البناء التي تبلورت من خلال تعاليم الشريعة الإسلامية تعتبر المصدر الأساسي الذي تم على أساسه وضع محددات البناء والتخطيط في المدينة العربية الإسلامية، فضلاً عن اعتمادها كدليل ومقياس لحل النزاعات والمشاكل التي قد تنشأ بين السكان خلال حياتهم العامة ونشاطهم اليومي، لهذا فهي تعتبر القاعدة التي قامت عليها أحكام البنيان التي كانت مرعية في المدينة العربية الإسلامية والتي كانت حازمه في المدينة العربية الإسلامية.

إلا أن هذه التشريعات لم تدون بالشكل المعروف إلا بعد مرور عدة قرون، حيث ظهرت أول مرة مخطوطات حول " أحكام الابنية " التي تستند المفاهيم والمبادئ المذكورة انفا، ومنها مخطوطة عيسي بن موسي " المتوفي سنة ٣٨٦هـ-٩٩٦م " ومخطوطة أخرى تعتبر الأكثر شمولية وأهمية من سابقتها في أحكام البنيان وبرغم ثلاثة قرون ونصف التي تفصل بينها فإن الأحكام التي أوردها كلاهما كانت متقاربة لعدم تباين البيئة بين شمال افريقيا وبلاد الأندلس، إضافة إلى أنهما اتبعا نفس الأصول في الشريعة الإسلامية فكلاهما كان مالكيا، كما كتب في نفس المجال أخرون من فقهاء المالكية " نسبة إلى مذهب مالك بن انس وهو من أحد المذاهب الأربعة المعروفة في الدين الإسلامي " ومنهم البرزلي و الوانشاريزي " المتوفي سنة ٩١٤هـ-١٥٠٨م " وغيرهم كثيرون:

وقد تناولت أحكام البنيان كما سموها خطوطا عامة وأحكاما ومحددات تتعلق بتنظيم استعمالات الأرض ضمن المدينة وقواعد تنظيم واستخدام الملكيات المختلفة والطرق وغير ذلك مما يشكل نظاما عاما يراعي الجوانب التخطيطية والعمرانية والبيئية ضمن المدينة العربية الإسلامية.

ويمكن لنا أن نقسم الجوانب التي تناولتها تلك الأحكام إلى الأقسام العامة التالية بحسب أولويتها ودرجة تأثيرها على المدينة عموما:

١-الطرق " النافذة وغير النافذة " والعناصر المرتبطة والمتعلقة بها: حيث أشارت تلك الأحكام إلى الأبعاد الدنيا عموديا وافقيا للطرق والأسس التي اعتمدت عليها في تحديد تلك الأبعاد، كما قسمت الطرق إلى " نافذة وغير نافذة " أو السكة غير النافذة أو الزنقة كما تسمى في الغرب العربي، وتطرقت تلك الأحكام إلى الأمور التي لا تجوز في الطرق كزراعة شجرة مثلا أو إقامة أو ربط حيوان مؤذ فيه أو تسليط مياه الصرف عليه وغير ذلك مما يسبب الضرر لمستخدمي الطريق أو الانتقاص من حقهم في المرور براحة وأمان كما بينت تلك الاحكام بعض المعايير المتعلقة بالعناصر الخارجية التي يمر الطريق تحتها.

٢-المحددات الموقعية للاستعمالات التي تسبب الأذى لسكان المدينة: نرى بأن الصناعة تأخذ المركز الأول في إحداث الأذى والتلوث في بيئة المدينة لذا فقد كان الأذى والاتلاف هما العاملان الاساسيان في تحديد الصناعات وفصلها عن سواها من الحرف المؤذية وعن السكن وباقي استعمالات الأرض في المدينة.

٣-وقد اهتم الفقهاء بهذا المبدأ شديد الاهتمام واسهموا في دراسته: مستندين إلى قوله " ص " لا ضرر ولا ضرار"، ويصنف الفقهاء من اتباع الإمام مالك الضرر إلى نصفين: ضرر قائم وضرر مستجد ، أما الضرر القائم فينقسم إلى أضرار ناتجة من أنشطة بدأت بعد استقرار الجيرة المحيطة بها ومضى عليها وقت طويل قبل أن يشكو منها ساكنو المنطقة ويحكم هذه الحالة قاعدتان القاعدة الأولى وهي وقف الأنشطة في حالة الضرر الشديد مثل دخان نار الحمامات وغبار الطواحين ورائحة الدباغة، أما القاعدة الثانية فتقضي بالإبقاء على الأنشطة ان كان ضررها ضئيلا وممكن التكيف معه مثل دخان المخابز والمطابخ في البيوت.

٤-المدن الأوروبية:

تدرس المدينة في عصر ما قبل الصناعة فيما يدرسه آخرون تحت عنوان العصور الوسطى ومدن النهضة وكلاهما مرحلتين سبقتا ظهور الصناعة وتبدأ العصور الوسطى الأوروبية (العصور المظلمة) من القرن الخامس إلى القرن العاشر الميلادي وربما يكون القرن التاسع هو أكثر العصور المظلمة كان انتعاش الحياة الحضرية في كثير من أجزاء أوروبا بطيئا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية كما لاحظنا، فقد تبع انتشار المسيحية من الشرق الأوسط بين الكنيستين الغربية والشرقية تقسيم جغرافي للعالم الروماني إلى قسمين وتركز النشاط الاقتصادي والسياسي للقسم الغربي اللاتيني في مدينة روما ، أما القسم الشرقي البيزنطي فقد تركز في القسطنطينية.

وقد انهارت الإمبراطورية البيزنطية عندما انتشر الإسلام وسيطر المسلمون على شرق وجنوب البحر المتوسط في القرن السابع الميلادي، وأسهم العرب بجهودهم في نشر العمران المدني في المناطق التي سيطروا عليها، وكانت أوروبا تعيش عصرا مظلما ولم تنشط التجارة فيها إلا في القرن الحادي عشر حيث بدئو إعادة بناء كثير من المدن الرومانية في المواضع السابقة، وأنشئت بذلك مدن حديثة، وبدأت بعض القرى الكبيرة في ممارسة بعض الوظائف الحضرية، وفي القرن الثاني عشر أنشيء المزيد من المدن في مواضع جديدة وخاصة على أيدى الألمان الذين انتشروا وسط وشرق أوروبا ، وارتبطت هذه المواضع بإنشاء قلاع للسيطرة على المواقع الهامة.

وقد أنشئت مدن العصور الوسطى الأولى في نقاط يسهل الوصول إليها، وبتطور التجارة المحلية والخارجية انتشرت الحضارة في أوروبا حتى أصبحت مظهرا واضحا من مظاهر البيئة في القرن الخامس عشر في معظم غرب ووسط أوروبا، وقد كانت تمارس وظائف متشابهة أبرزها الحرف اليدوية والتجارة، كما كانت مركزا للتجارة المحلية والدفاع، ولكن التزايد في أعداد المدن كان أبرز من التزايد في أحجامها في أوروبا العصور الوسطى وظلت هذه المدن محكومة بالمعادلة السابقة في نشأة المدن ، وهي العلاقة بين السكان والموارد المحلية، ومن أمثلة ذلك هامبورج التي قدر سكانها بحوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٤٥٠ ولندن ذات الموقع الهام على نهر التايمز والتي بلغ سكانها ٤٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٣٥٠ ، وربما كان هذا هو عدد سكانها في العصر الروماني كذلك.

في بعض أقاليم أوروبا كانت الحياة الحضرية على ازدهارها السابق، فكان سكان فلورنسا في القرن الرابع عشر ٩٠,٠٠٠ نسمة والبندقية ١٩٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٤٢٢، ويبدو أن سكان المدن الأخرى كانوا يعدون بالمئات وليس بالألاف، ولم تتجاوز أكبر المدن حجما ٥٠,٠٠٠ نسمة، ولكن المدن بدأت تزيد عن هذا الحجم بعد القرن السادس عشر الميلادي وارتبط ذلك بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي الأقاليم التي كانت التجارة نشطة بها- والنظام الإقطاعي أقل تأثيرا- فإن المدن في معابر الطرق التجارية بدأت تتوسع توسعا ملحوظا، وساهم في تطور مدن العصور عاملان آخران هما البلاط وتطور المدفعية وقد أثر هذان العاملان كثيرا في أنماط المدن فقد كانت الأسوار تقاوم المدافع حيث كانت الأخيرة بدائية وتطور بناء الأسوار من الشكل الدائري التقليدي إلى شكل النجمة وعلى نهايتها الخارجية أو أسوارها، كما حدثت تطورات في الهندسة الداخلية كاستجابة تخطيطية لظهور المركبات بوفرة كما بداة الأحياء السكنية تعكس التراكيب الاجتماعية والاقتصادية للسكان وهكذا بدأت ملامح المدن في التغير حتى في أسلوب الإنتاج مما أدى إلى ظهور ثورة مدنية جديدة تمثلت بانتشار الصناعة على نطاق واسع، وفي هذه المناطق بدأت المدن الكبرى في الظهور كعواصم سياسية لوحدات أكبر وما إن تحققت الوحدة القومية داخل هذا الإطار حتى تصبح العاصمة مركز جذب قوي لباقي السكان لتركز الخدمات بها مثل وجود المحاكم والمراكز الإدارية وقد شجع ذلك ظهور حرف وصناعات يدوية لإنتاج السلع الترفيهية والكمالية وساعد عليها اتصال العاصمة بأجزاء الدولة بطرق نقل مناسبة.

كذلك فقد شجع ظهور الدولة القومية على امتداد الحياة المدنية إلى أراض جديدة، ففي خلال القرن السادس عشر ساعد المستكشفون على توسيع نطاق العالم المعروف وبدأت بعض الدول مثل إسبانيا والبرتغال وفرنسا وانجلترا تسيطر على مستعمرات في العالم الجديد وصدرت إليها الحضارة الأوروبية بما فيها النزعة نحو إنشاء المدن الجديدة، ولم تكن المدن الأولى في المستعمرات سووا مراكز تجميع أو قلاع لحماية المستعمرين، وقد تطورت وظائفها في القرن السابع عشر حين طور المستعمرون هذه المناطق وبدأوا في الاستيطان والاستقرار بها، وعلى سبيل المثال فإن مدينة ويليامزبرج في ولاية فرجينيا الأمريكية التي تشبه المدن في الريف الإنجليزي أنشئت سنة ١٦٣٣، وفي نهاية القرن السابع عشر أصبحت عاصمة مستعمرة فرجينيا الجديدة.

٥-المدينة اليوم:

هي مدن الأمس نفسها لكن ملامحها قد تغيرت وكان التغيير في بعضها يتمثل في مزيد من التطور والتنظيم الذي يجعلها مدن أجمل تؤدي وظائفها المتعددة ان هذه المدن هي استمرار للأمس لكنها أصبحت مدن جديدة ترتبط بالصناعة ولم تكن المدن شيئا يذكر قبل ان يحدث الانقلاب الصناعي وقبل عصر الصناعة والاعتماد على الانتاج الواسع فجعل ذلك لكل مبنى شخصية وطراز كما كان لكل مدينة طابعها الخاص كما أدى التطور التكنولوجي إلى أن أصبحت بعض المدن على الأقل يأخذ نموها وامتدادها بعدا جديدا واختفى السطح المسطح حيث لم يكن المنزل المكون من طابق واحد أو طبقتين بل أصبحت ناطحات السحاب في كثير من المدن وأصبحت توجد إلى جانبها أنفاق تحت السطح يتحرك منها الناس والقطارات وأصبح نمو المدينة لا يتم أفقيا فقط بل رأسيا وفي بعض المستويات الرأسية توجد وظائف هامة وخصوصا الخدمات والمرافق مثل وسائل الانتقال تحت سطح الأرض وشبكات المياه والصرف الصحي وعلى الرغم من أن نمو المدينة لم يعد وقفا على المحور الأفقي وأصبح ثمة تباين واضح في خط أفق المدن.

ففي المنطقة الوسطى أو المركزية في المدينة التي تمثل قلب المدينة اليوم أو محور الحياة والحركة النابضة فيها توجد أعلى المباني وأكثرها ارتفاعا وتعددا في الأدوار، كما أنها تجتذب أكبر قدر من الاستثمارات سواء في البناء أو الأموال أو التجارة أو المؤسسات المختلفة.

وأصبح في إمكانية الوصول هذه أثر بالغ في ارتفاع الأراضي إلى درجة كبيرة في المنطقة المركزية في المدن، ويرتبط ذلك بارتفاع العائد من الاستثمارات نظرا لكثرة المترددين إلى قلب المدينة واتساع احتمالات الشراء أو الاستخدام ولهذا تركزت المتاجر والمؤسسات والبنوك فيها، ويرتبط الازدحام الهائل في المنطقة الوسطى في المدينة بكثرة السيارات التي تقف في أماكن الانتظار فتقف ثم تضيق بها أماكن الانتظار فتقف في الشوارع المخصصة للسير ويؤدي ذلك إلى أن تضيق الشوارع وتزدحم بالسيارات حيث في كثير من الشوارع والمدن السير في اتجاه واحد.

السمات العامة للمدن:

تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر، وبالتالي فمن الصعوبة تحديد سمات للمدن، إذ تفسر كل مدينة في ضوء ظروفها التاريخية وعوامل نموها، وقد حدد **لويس** خصائص التحضر في مقالته الشهيرة: " التحضر كأسلوب للحياة " الحجم ، الكثافة واللاتجانس، فترتبط هذه العناصر فيما بينها ارتباطا وثيقا مما يؤدي لوجود تجمع من الناس يتسم بكبر الحجم وشدة الكثافة واللاتجانس، وربما كانت خاصية التمايز الاجتماعي أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية، يجعلنا نقول أن المدينة هي مكان يعمل سكانه في أغلب المهن ما عادا الزراعة وهي بيئة صناعية يتزايد تحكم الانسان فيها وبحياته ووقته وإنتاجه.

ومن السمات العامة للمدن:

١-المهنة:

تخصصت في:

أ-الوظائف الاجتماعية (دفاع، دين ، ثقافة، إدارة ، ترفيه).

ب-الوظائف الاقتصادية (تجارة، صناعة، إنتاج، خدمات).

وينتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق مميزة، فهناك أقسام للسكن، وأقسام للتجارة، وأخرى للصناعة، ورابعة للنزهة والترفيه، وينقسم السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة ، والمتوسطة والغنية.

٢-المظاهر الثقافية:

تمتاز المدينة بأنها كبيرة ومتنوعة وبها ميادين فسيحة من معارض ومتاحف ومقاهي، وفي العمارة ترى العمارة الحديثة إلى جوار المبنى القديم، وحي الأغنياء ملاصقا لحي الفقراء، كل هذه الأضداد مجتمعة في المدينة وهي بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات،

وهي تسمح وتشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار، وللناس فيها طبائع متباينة بعضها ريفي والآخر مستورد من الخارج.

٣-الإنسان الحضري:

مع نمو حجم المدينة تقل معرفة الفرد بالآخرين معرفة شخصية، وبالتالي تصبح العلاقات الاجتماعية سطحية ومؤقتة، ولا يتصف انسان المدينة بالتنقل، ولا يقف موقفا جامدا إزاء التقاليد.

٤-التشريعات القانونية:

تبرز هذه التشريعات للضبط الاجتماعي في المدينة لتحل محل طاعة التقاليد، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية.

٥-امتداد حدود المدينة للخارج:

لا تقف المدينة عند حدودها المحلية، بل تمتد خارج حدودها وتؤثر وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود.

ومن خصائص المدن عند تطبيق شروط الظاهرة الاجتماعية عليها:

* تمتاز بأنها ذات طبيعة إنسانية بثلاث طبائع(حيوية، نفسية واجتماعية).

* المدينة تلقائية النشأة، حيث تكون في البداية مجموعة متناثرة من المنازل التي بنيت لمجرد الإيواء، ثم تتجمع لتعطي القرية، وتتسع القرية نتيجة للتزايد السكاني وتنوع حرفهم ويزداد الدخل القومي في القرية لتتحول لمدينة صغيرة وعندما تتوافر فيها المصانع ووسائل المواصلات والخدمات تنمو لتصبح مدينة رئيسية وهذا يعني أن المدينة كظاهرة اجتماعية ليست من صنع أفراد ولكنها من صنع المجتمع ويوحي من العقل الجماعي.

* المدينة ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات، وتفرض نفسها على سائر أنحاء المجتمع.

* تمتاز المدينة بموضوعتيها، أي أن معرفتنا بها تستمد من الواقع فلكل مدينة تراث اجتماعي.

* تمتاز المدينة بالترابط ، بمعنى أنها تتصل بأجزائها عن طريق المواصلات المختلفة، على اعتبار أن النظام السياسي في المدينة مثلاً يرتبط بالأنظمة التعليمية والاقتصادية والدينية وحتى النظام الأسري.

* تتزود المدينة بصفة الجبر والإلزام ، فالأفراد ملزمون بالحياة فيها عندما تكون لديهم الرغبة بالاستمتاع بمظاهر الحياة الحضرية الراقية والتعليم والترفيه.

* تمتاز المدينة بصفة الجاذبية.

تصنيف المدن:

تعتبر المدينة بصفتها نموذج لمجتمع حضري ظاهرة قديمة، وهي تعتبر كذلك انعكاسا لتزايد التعقد الاجتماعي، واستجابة لظروف اجتماعية وثقافية وجغرافية، وقد انعكس هذا على أساسها الوظيفي الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان، فوظائف مدينة ١٩٥٠ تختلف عن وظائف مدينة ٢٠٠٠، بالرغم من احتفاظها بالمكان الذي تقوم فيه، وعلى ضوء هذا يتبين صعوبة تصنيف المدن، ومع ذلك ظهرت بعض التقسيمات:

١-تقسيم المدن من حيث الحجم:

يعتبر هذا التصنيف أبسط هذه التصنيفات، ويستخدم عند التفرقة بين الحضر والريف فقد أوضح **مان** الاختلاف بينهم، وقد قسم **دنكان وريس** المدن الأمريكية إلى ١١ نموذجاً حسب حجمها، وقسم **فيليب هاوزر** المدن إلى ما قبل الصناعة وصناعية ومترويوليتانية.

ومن تلك التقسيمات التي تضع الحجم معيارا للتقسيم:

أ-المدينة الصغيرة: وهي البلدة أو المدينة الصغيرة التي تتميز عن الوحدات الصغرى (القرى) والوحدات الكبرى (المدن)، وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على المنطقة الريفية، كما تتمتع بأهمية ثقافية كبيرة، وتمارس المدينة الصغيرة التجارة البسيطة الداخلية.

ب-المدينة الصناعية: وهي تتميز بتقسيم العمل، وينتظم وجودها حول الانتاج الذي تنتجه، وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على الإقليم برمته وريفه وحضره.

ج-المدينة: وهي المدينة العظمى أو المدينة الكبيرة، ولها خصائص المدينة الصناعية.

٢- تقسيم المدن من حيث عدد السكان:

وهي أسهل هذه التقسيمات لارتباطه بتعقد الحياة في المدينة، وقد طبقته معظم الدول في تقسيماتها الإدارية، ففي فرنسا كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عددها ٢٠٠٠ نسمة تعتبر مجموعة حضرية، وكل مركز يقل عدد سكانه عن هذا العدد يعتبر قرية في عداد الريف، وفي أمريكا يصل العدد إلى ٢٥٠٠ نسمة وفي بلجيكا إلى ٥٠٠٠ نسمة.

٣-تقسيم المدن من حيث تطورها التاريخي:

لهذا التقسيم أهميته العظمى في تتبع الحضارات التي أثرت في كل مدينة.

٤-تقسيم المدن من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية:

ميز **ريد فلد و سنجر** في هذا التقسيم بين المدن التي تسودها العقائد الدينية المختلفة، والتي كان بعضها يساند ويقوى استقرار النظام الاجتماعي والثقافي والبعض الأخر كان يستجيب للتغير الاجتماعي، وميز **فيبر** بين مدن النبلاء ومدن الفقراء ، وبين مدن الإقطاعيين والبدائيين، ومدن نشأت في ظل الاستعمار الأوروبي ومدن قبل دخول الاستعمار كما في جنوب افريقيا.

٥-تقسيم المدن حسب المتغيرات الاقتصادية:

قسم **بريس** المدن إلى مدن صناعية وإدارية وتجارية وأكد **لامبارد** أن الصناعة السائدة كانت أساس تصنيف المدن، وأن نمو المدن يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي، وصنف **هاريس**

وأولمان المدن حسب موقعها المركزي إلى مدن النقل ومدن ذات وظائف متخصصة، وصنف **ماركس** في ضوء علاقات الإنتاج بالمدن إلى مدن العبيد ومدن الإقطاع ومدن الرأسمالية والاشتراكية، وأشار **هوزليتز** إلى وظيفة المدينة في ضوء نموها الاقتصادي، وصنف المدن إلى مدن منتجة وهي التي يعود تأثيرها بالفائدة على النمو الاقتصادي، ومدن طفيلية وهي المدن الاستهلاكية.

٦-تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها:

حاول **ثورنديك** تقسيم المدن من حيث نوع وكمية الخدمات التي تقدمها للسكان، فقسم الخدمات إلى ٣٧ نقطة تقع في أربع أقسام عامة (الصحة والتعليم والترويح والاقتصاد). وأكتشف من هذه الدراسة أن هناك ارتباط عام بين التقدم والتأخر في المدن، فالمدن التي بها نسبة تعليم مرتفعة يكون سكانها أحسن حالا من الناحية الاقتصادية والصحية والترفيهية.

٧-تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها:

أ-وضع **جينيست هلبرت** تقسيما سداسيا معتمدا على هذا المعيار:

-مدينة صناعية. - مدينة تجارية. - مدينة سياسية. - مدينة ثقافية.
- مدينة صحية ترفيهية. و- مدينة متعددة الأغراض.

ب-أما **بيرجيل** فقد صنف المدن في ٧ تقسيمات:

-المراكز الاقتصادية:

مراكز الإنتاج الأولى (الاستخراجي) :(مدن الصيد، ومدن التعدين، ومدن البترول).
مراكز الصناعة:(مراكز الصناعة الكبيرة، الصناعة المتوسطة، والصناعة الصغيرة).
مراكز التجارة:(مراكز التجارة العالمية، التجارة القومية، ومراكز التجارة المحلية).
مراكز النقل:(الموانئ ، مراكز النقل الداخلي).
مراكز الخدمات الاقتصادية:(خدمات مالية ،التأمين، خدمات متنوعة).
-المراكز السياسية:

مراكز السياسية المدنية:(مراكز عالمية، سياسية قومية ، سياسية إقليمية وإدارة إقليمية).
المراكز الحربية:(مدن القلاع، قواعد حربية ومراكز تدريب).
–المراكز الثقافية:

المراكز الدينية:(مراكز الحكم الديني، مدن الحج، مدن تذكارية).
مراكز ثقافية دينية:(مناطق التعليم العالي والبحث، مراكز اقتصادية للإنتاج الثقافي كالسينما والمسرح والراديو والتليفزيون، مدن المتاحف، مدن الأضرحة لكبار الأدباء والفنانين).
–مراكز ترويحية: (المدن الصحية، مدن الإجازات المشاتي والمصايف).

– مدن سكنية: (الضواحي السكنية، مدن المتقاعدين).

–مدن رمزية:

تضم هذه الفئة مجموعة من المدن مثل روما، بيت لحم، الناصرة وموسكو.

–مدن متعددة الوظائف:

وهي تشمل ما تبقى من المدن التي تتعدد وظائفها دون أن يكون لها تخصص واضح تشتهر به.

١– توجد أسس للتمييز ما بين كل من الريف والمدينة. ما هي؟

٢– ماهي المدينة ؟ ومتى كانت نشأتها الأولى ؟ وما أبرز سماتها ؟ وهل يوجد لها تصنيفات ؟

الفصل الرابع

مشكلات العمران

يوجد بالعمران سواء كان العمران الريفي أو العمران الحضري العديد من المشكلات، ولعل من أهم هذه المشكلات على الإطلاق:

١. الزحف العمراني على الأراضي الزراعية " التصحر البشري للأراضي الزراعية ".
٢. النمو العمراني العشوائي " العشوائيات ".
٣. النمو العمراني الكبير " الانفجار العمراني ".
٤. التكدس العمراني في منطقة بعينها " الانحصار العمراني ".
٥. الهجرة الريفية الحضرية

وفيما يلي ذكر لأهم هذه المشكلات، مع عرض دراسة تطبيقية لها:

المشكلة:

العمران والتصحر البشري للأراضي الزراعية " الزحف العمراني على الأراضي الزراعية "

التصـــحر " Desertification "

هو مصطلح ظهر في أربعينيات القرن الماضي، وقد شاع استعماله في أواخر السبعينيات من القرن نفسه، ويعتبر " أوبريفيل " هو أول من استخدم كلمة تصحر في عام ١٩٤٩م.

يُطلق على عملية تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي تشبه الأراضي الصحراوية في خصائصها على يد الإنسان سواء بطريقة مباشرة من خلال عملية الزحف العمراني عليها، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تبويرها أو تجريفها أو تملحها مما يؤدي في النهاية إلى فقد هذه الأراضي الزراعية لترتبها الخصبة ب " التصحر البشري " Human Desertification.

يعد التصحر البشري للأراضي الزراعية من أهم المشكلات التي تقف في طريق الحفاظ على الرقعة الزراعية ومحاولة زيادتها، حيث يترتب عليه تناقص في مساحة الأراضي الزراعية وتراجع في نصيب الفرد منها مما يؤدي إلى تناقص في الإنتاج الزراعي، وتزايد الفجوة الغذائية، وارتفاع أسعار المنتجات والمحاصيل الزراعية، وتزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد الحاجات الغذائية وغيرها، هذا إلى جانب زيادة معدلات البطالة نتيجة لعدم توافر مجالات العمل أمام المزارعين العاملين بتلك الأراضي، وذلك ما يعكس لنا الأهمية الاقتصادية الكبرى للأراضي الزراعية في مصر.

تعد ظاهرة التصحر البشري ليست بجديدة، لأنها موجودة على مدى تاريخ الجنس البشري، ولكن يمكن القول بأن النشأة التاريخية الحقيقية لبدء حدوث ظاهرة التصحر البشري للأراضي الزراعية في مصر ترجع إلى الستينيات من القرن الماضي، عندما تم البدء في بناء السد العالي من أجل حماية الوادي والدلتا من آثار الفيضان السنوي الذي كانت تتعرض له البلاد خلال شهري أغسطس وسبتمبر.

ترتب على بناء هذا السد بدء حدوث الزحف العمراني من قبل السكان نحو مساحات كبيرة من الأراضي التي كان من المحظور سكنها من قبل بسبب الفيضان، ومن هنا ظهر ما يسمى بتصحر الأراضي حيث إن الزحف العمراني يساهم بشكل فاعل في تدهور التربة والقضاء على إنتاجيتها وبالتالي خروجها من نطاق الحيز الزراعي إلى الحيز العمراني، هذا بالطبع ما وجد من خلال ملاحظة المساحات العمرانية قبل وبعد السد العالي، فبعد أن كانت المساحات الزراعية تمثل غالبية مساحة المنطقة، أخذت بعد بناء السد العالي في التناقص التدريجي إلى أن وصلت إلى ما هو عليه الآن، هذه الأراضي التي تم تكوينها خلال آلاف السنين بسبب فيضان النيل وترسب الطمي الذي كان يأتي كل عام في موسم الفيضان.

منطقة الدراسة : " **مركز ومدينة قوص** "

يمثل مركز قوص مسرحاً لمنطقة الدراسة، وهو أحد مراكز محافظة قنا التسع، وآخر المراكز الجنوبية على حدود محافظة الأقصر، يتكون المركز من خمس قري رئيسة وهي(الحراجية- حجازة قبلي-خزام-جراجوس-الكلالسة) وتسع عشرة قرية تابعة وهي(الكراتية-الحمروالجعافرة-المقربية-المخزن-المقارين-حجازة بحري-العليقات-المفرجية-العيايشا-العقب-الجمالية-جزيرة مطيرة-الخرانقة-الشعراني-الحلة-السيد-المعري-عباسة-شنهور)، مقسمة إلى عدد (٢٤٠) من العزب والنجوع.

تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي لمنطقة الدراسة، إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الموجودة بداخلها حوالي ٣١ ألف فدان، حيث يتم زراعة عدد من المحاصيل المهمة التي تستخدم في عدد من الصناعات التحويلية وعلى رأسها قصب السكر، كما يشتهر المركز بزراعة عدد من المحاصيل الأخرى وعلى رأسها القمح والذرة والسمسم.

يشـهد مركـز قـوص خـلال السـنوات الأخيـرة اتسـاعاً كبيـراً لظـاهرة التصـحر البشـري للأراضـي الزراعيـة خاصـة بعد غياب الرقابـة من جانب الأجهزة المسئولة بعد ثورة ٢٥ ينـاير لعام ٢٠١١م وعملية الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، فقد بلغ مساحة الأراضـي الزراعيـة التـي تـم تصـحرها وتجريفهـا داخـل منطقـة الدراسـة مـن (ينـاير ٢٠١١) حتى(نـوفمبر ٢٠١٦)حوالي(٢٥٢) فداناً من أخصب وأجود الأراضـي الزراعيـة داخـل المنطقـة وذلك بعد حالات تعدي عمراني بلغت نحو(٥٦٩٥) حالة.

يقع مركز قوص على الجانب الشرقي من النيل على بعد ٦٤٥ كم من القاهرة، وهو يعد آخر مراكز محافظة قنا من ناحية الجنوب فهو يبعد عن مدينة قنا بحوالي ٣٥ كيلو متراً، حيث يحده من ناحية الشمال مركز قفط ومن ناحية الجنوب مركز الزينية (محافظة الأقصر) في حين يحده من ناحية الشرق الصحراء الشرقية ومن ناحية الغرب نهر النيل.

تبلـغ المسـاحة الكليـة لمحافظـة قنـا ٩٥٦٥ كيلـو متـر مربـع فـي حـين تمثـل المسـاحة المأهولـة منهـا بحـوالي ١٤% فقط يختص مركز قوص من المحافظة بمساحة كلية تقدر ١٠١٣ كيلو متر مربع في حين تمثل المساحة المأهولة منه بحوالي ١٩% فقط ، فهو يحتل المركز الخامس في المحافظة من حيث المساحة بعد مراكز قنا ودشنا و أبو تشت ونجع حمادي

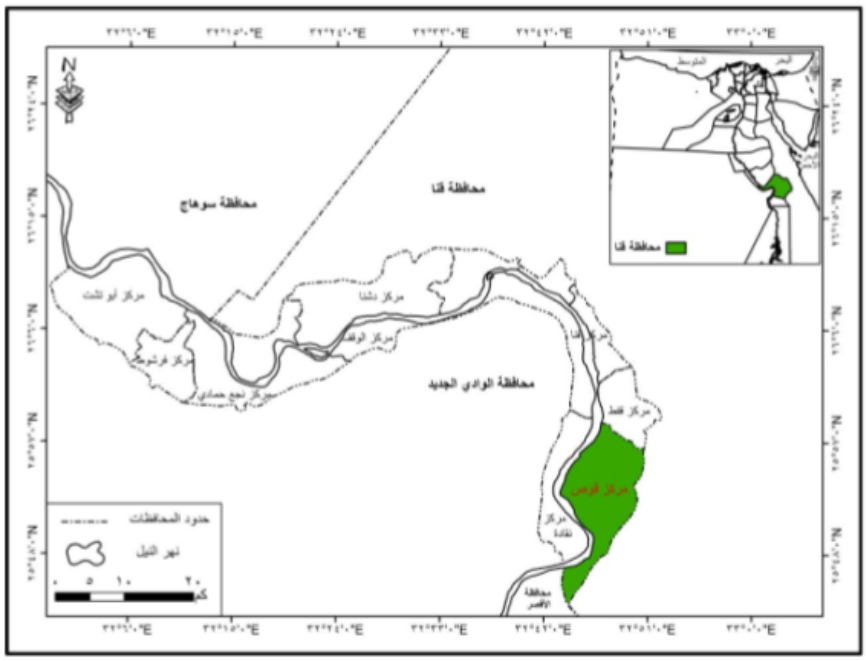

شكل(١) الموقع ا لمنط

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة الأساس للتقسيم الإداري للجمهورية ، الهيئة المصرية العامة للمساحة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٨م.

أولاً: النمو العمراني بمركز قوص:

جدول(١) تطور مساحة الكتلة العمرانية ونسبتها بمركز قوص في الفترة من ١٩٥٠-٢٠١٥م

البيان / السنة	المساحة (بالكم٢)	الزيادة (بالكم٢)	نسبة الزيادة (%)	معدل النمو العمراني (%) [١]	الكثافة العمرانية (نسمة/ كم٢) [٢]
١٩٥٠	٣,٢٦	–	–	–	٥٢٦٦٧
١٩٧٢	٦,٥٢	٣,٢٦	١٠٠	٣,١٥	٢٨٦٠٢
١٩٨٦	٩,٨٠	٣,٢٨	٥٠,٣	٢,٩١	٢٣٨٤٨
٢٠٠٥	١٢,١٦	٢,٣٦	٢٤,١	١,١٣	٢٩٧٤٦
٢٠١٥	١٧,٠١	٤,٨٥	٣٩,٨	٣,٣٥	٢٥٥٤٨

المصدر: من حسابات الطالبة باستخدام برنامج Arc info اعتماداً على:

١- خريطة طبوغرافية لمركز قوص لعام ١٩٥٠ بمقياس رسم ١:٢٥٠٠٠.

٢- المرئيات الفضائية لأعوام ١٩٧٢م، ١٩٨٦م، ٢٠٠٥ م، ٢٠١٥م.

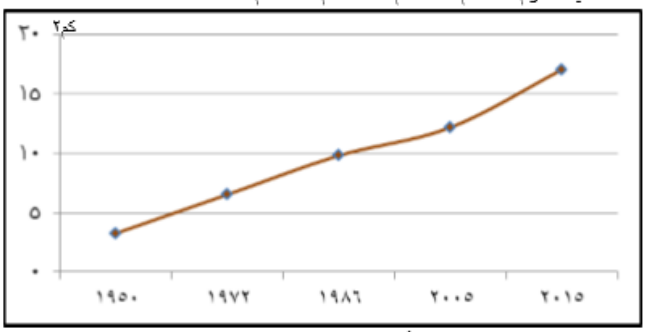

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(١-١).

شكل(٢) تطور مساحة الكتلة العمرانية بمركز قوص في الفترة من ١٩٥٠-٢٠١٥

جدول(٢) تطور مساحة الكتلة العمرانية بمركز ومدينة قوص في الفترة من ١٩٥٠- ٢٠١٥(بالكم٢)

المدينة/ القرية	١٩٥٠	١٩٧٢	١٩٨٦	٢٠٠٥	٢٠١٥
مدينة قوص	٠,٢٢	٠,٥٥	١,١٥	١,٦٦	٢,٨٣
الحراجية	٠,٢٦	٠,٥٩	١,١٠	١,٥٨	٢,٣٨
حجازة قبلي	١,٣٩	٢,٦٦	٢,٩٧	٣,٨٩	٤,٦٩
جراجوس	٠,٣٠	٠,٦٥	١,٤٨	١,٧٦	٢,٩٥
خزام	٠,٩٦	١,٧٣	٢,٤٩	٢,٣٨	٢,٦٨
الكلالسة	٠,١٣	٠,٣٤	٠,٦١	٠,٨٩	١,٤٨
الجملة	٣,٢٦	٦,٥٢	٩,٨٠	١٢,١٦	١٧,٠١

المصدر: من حسابات الطالبة باستخدام برنامج Arc info اعتماداً على: خريطة طبوغرافية لمركز قوص لعام ١٩٥٠، المرئيات الفضائية لأعوام ١٩٧٢، ١٩٨٦، ٢٠٠٥ ، ٢٠١٥.

١. العمران عام ١٩٥٠م:

يمثل عام ١٩٥٠ الأقل من حيث النمو والمساحة العمرانية بمركز قوص على طول امتداد الفترة من عام ١٩٥٠-٢٠١٥م، حيث بلغ إجمالي مساحة المنطقة العمرانية خلاله نحو ٣,٣ كيلومتر مربع بكثافة عمرانية بلغت حوالي ٥٢ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، يرجع هذا إلى مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الفيضان الذي كانت تتعرض له الأراضي داخل المنطقة، والذي كان يعمل على غمر الأراضي الزراعية والمباني السكنية بالمياه، مما كان يؤدي إلى تدمير المباني والطرق والمنشآت الحيوية والجسور، ولذلك كان الحيز العمراني ينحصر في منطقة صغيرة تقام على ربوة مرتفعة خوفاً من أخطار الفيضان، إضافة إلى عدم وجود إقبال على حركة البناء والتعمير نتيجة انخفاض مستوى المعيشة، هذا إلى جانب قلة عدد السكان خلال هذا العام، إذ بلغ إجمالي عدد السكان داخل المنطقة خلاله حوالي ١٧١ ألف نسمة بما يمثل أقل عدد للسكان داخل المنطقة على طول امتداد الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠١٥، علاوة على تواجد فكرة ما يسمى بالسكن الواحد، إذ كان المبنى الواحد يضم عدد كبير من الأسر العائلية الصغيرة، مما كان له دور كبير في تقليل عدد المباني السكنية المتواجدة داخل المنطقة.

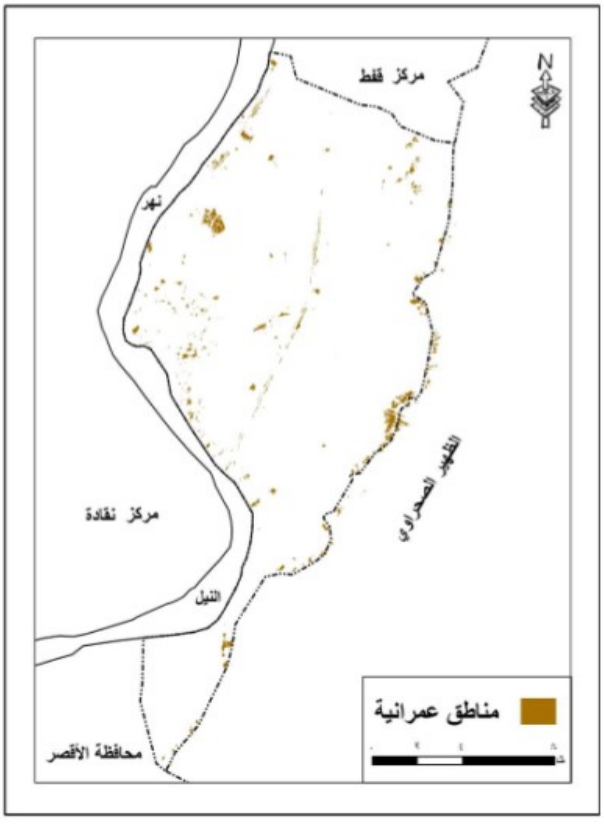

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة طبوغرافية لمركز قوص لعام١٩٥٠ بمقياس رسم ١:٢٥٠٠٠.

شكل(٣) العمران بمركز قوص عام ١٩٥٠

٢. مرحلة النمو السريع(١٩٥١-١٩٧٢):

تمتد هذه المرحلة من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٧٢ أي في فترة زمنية بلغت ٢٢ عام، يمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة النمو العمراني السريع، فبعد أن وصل إجمالي المساحة العمرانية إلى ٣,٢٦ كيلو متر مربع عام ١٩٥٠، بلغ إجمالي مساحة المناطق العمرانية الموجودة داخل منطقة الدراسة خلال هذه المرحلة نحو ٦,٥ كيلو متر مربع أي بفارق في المساحة العمرانية بلغ نحو ٣,٢٦ كيلو متر مربع وبمعدل نمو عمراني بلغ نحو ٣,٢% وبكثافة عمرانية بلغت حوالي ٢٨ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، يرجع هذا إلى مجموعة من العوامل تتمثل في: حركة الامتداد العمراني الذي شهدته المنطقة خلال هذه الفترة بعد بناء السد العالي، وانحصار مياه الفيضان، وقيام ثورة ٢٣ يوليو لسنة ١٩٥٢ وما ترتب عليها صدور عدة قوانين كان لها دور كبير في دفع حركة البناء والتعمير، ولعل من أهم هذه القوانين قانون الإصلاح الزراعي(الذي تم صدوره في ٩سبتمبر ١٩٥٢) والذي عمل على تقليص الملكيات الزراعية بشكل كبير مما دفع بالمستثمرين إلى الاتجاه نحو الاستثمار العقاري، هذا بجانب قانون إعفاء المساكن التي خضعت للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من الضرائب العقارية بنسبة ١٣,٧%.

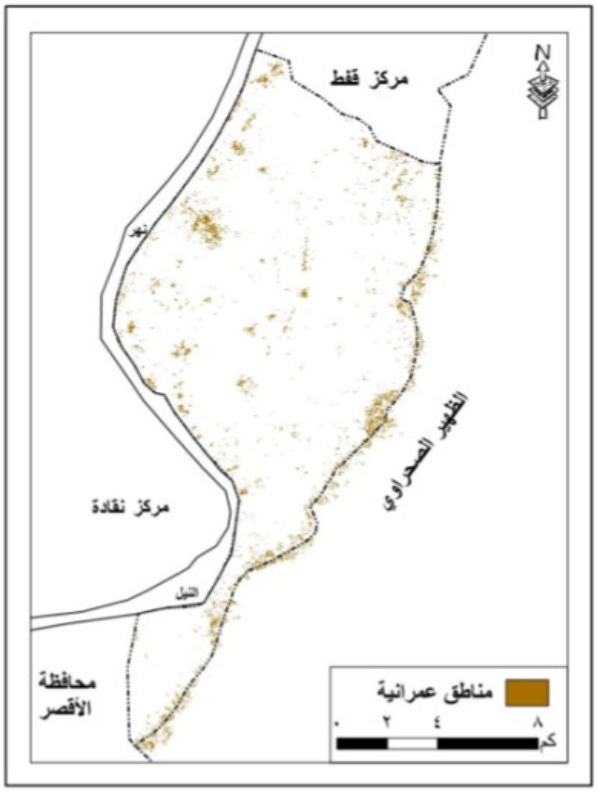

مصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Erdas imagine و Arc map 10.3 اعتماداً على المرئية الفضائية لمركز قوص لعام ١٩٧٢.

شكل(٤)العمران بمركز قوص عام ١٩٧٢

٣.مرحلة النمو المعتدل(١٩٧٣-١٩٨٦):

توصف هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٦ بأنها مرحلة النمو العمراني المعتدل، حيث بلغت مساحة العمران فيها نحو ٩,٨ كيلو متر مربع، بنسبة زيادة قدرها ٣,٢٨ كيلو متر مربع عن المرحلة السابقة، وبمعدل نمو عمراني بلغ نحو ٢,٩% وبكثافة عمرانية بلغت حوالي ٣٣ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، ترجع هذه الزيادة العمرانية بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل تتمثل في: الزيادة السكانية التي شهدتها منطقة الدراسة خلال هذه الفترة، فقد تزايد عدد السكان من ١٨٦ ألف نسمة عام ١٩٧٦ إلى ٢٣٣ ألف نسمة عام ١٩٨٦ بزيادة سكانية قدرها حوالي ٤٧ ألف نسمة مما أدى إلى تزايد الطلب على البناء والتعمير من قبل السكان لكي يتم توفير المتطلبات السكنية اللازمة لهم ، إضافة إلى اتجاه المصريين العاملين بالخارج إلى استثمار أموالهم في المباني والعقارات السكنية مما أدى إلى تزايد معدلات البناء والتعمير ، وارتفاع مستوى المعيشة والدخل خلال هذه الفترة بدرجة كبيرة مما شجع بدوره على التوسع العمراني والبناء خارج الكتلة القديمة المزدحمة بالسكان والتي أخذت تعاني من اختلاط استخدام الأرض بسبب التكدس العمراني فيها.

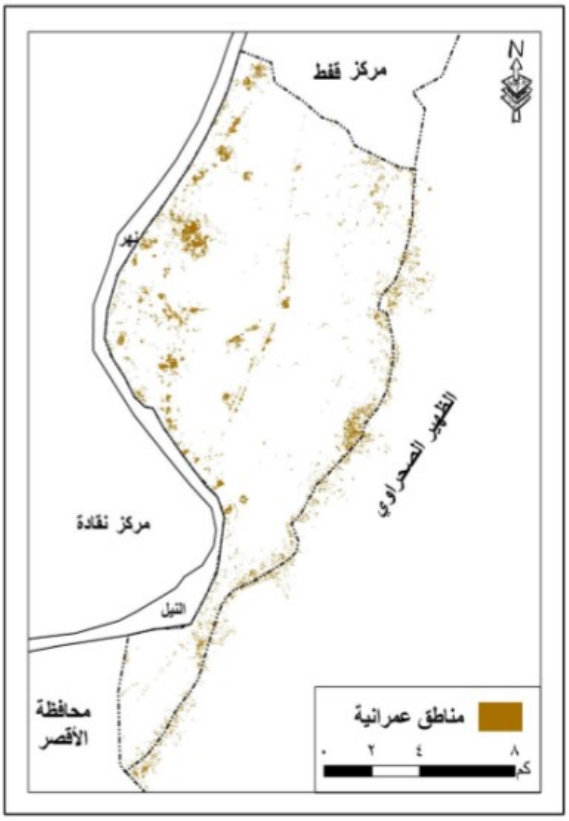

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Erdas imagine و Arc map 10.3 اعتماداً على المرئية الفضائية لمركز قوص لعام ١٩٨٦.

شكل(٥) العمران بمركز قوص عام ١٩٨٦

٤.مرحلة النمو البطيء (١٩٨٧-٢٠٠٥):

تمتد هذه الفترة إلى نحو ١٩ عام من عام ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٥ وتتصف بأنها مرحلة النمو العمراني البطيء، حيث بلغ إجمالي المساحة العمرانية بالمركز في هذه المرحلة نحو ١٢,٢ كيلو متر مربع بزيادة عمرانية قدرها حوالي ٢,٣٦ كيلو متر مربع عن المرحلة السابقة، وبمعدل نمو عمراني بلغ نحو ١,١% وبكثافة عمرانية بلغت حوالي ٢٩ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، ترجع هذه الزيادة العمرانية بشكل رئيسي إلى الزيادة السكانية التي شهدتها منطقة الدراسة خلال هذه الفترة، حيث وصل عدد السكان خلال هذه المرحلة إلى نحو ٣٦١ ألف نسمة بزيادة سكانية قدرها حوالي ١٢٧ ألف نسمة عن المرحلة السابقة التي بلغ فيها عدد السكان ٢٣٣ ألف نسمة، وعلى الرغم من الزيادة السكانية المرتفعة في هذه المرحلة إلا أنه لم يقابلها زيادة عمرانية مماثلة لها، ويرجع ذلك إلى سن مجموعة من القوانين التي تعمل على تحديد وتنظيم عملية البناء والتعمير أهمها قانون البناء رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦م الذي كان له دور كبير في تقليل معدلات النمو العمراني داخل المنطقة.

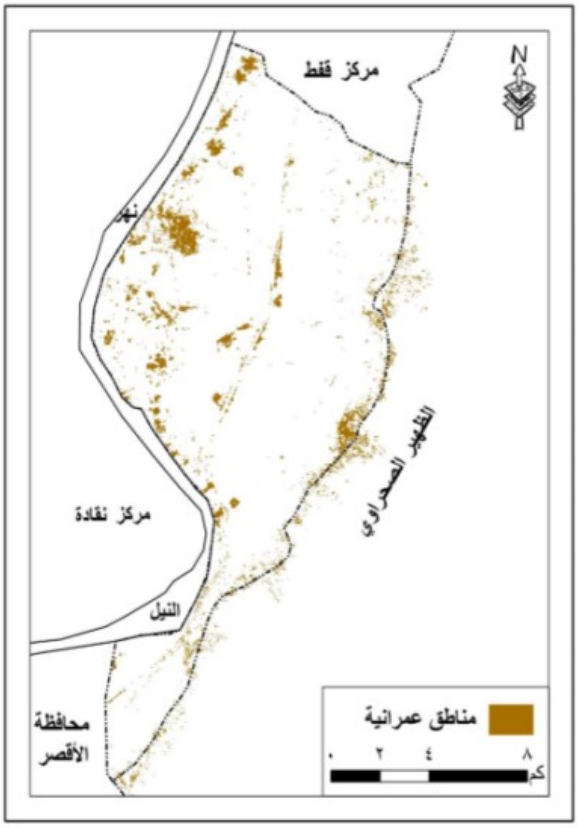

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Erdas imagine و Arc map 10.3 اعتماداً على المرئية الفضائية لمركز قوص لعام ٢٠٠٥.

شكل(٦) العمران بمركز قوص عام ٢٠٠٥

٥.مرحلة الانفجار العمراني(٢٠٠٦-٢٠١٥):

تمتد هذه المرحلة من عام ٢٠٠٦-٢٠١٥، وتعد أكثر المراحل الخمسة من حيث الزيادة العمرانية على الرغم من قصر مدة هذه المرحلة التي تبلغ ١٠ سنوات بالمقارنة بمدة المراحل السابقة التي تراوحت ما بين ١٤إلى ٢٢ عام، بلغ إجمالي المساحة العمرانية المستخدمة داخل المنطقة خلال هذه المرحلة نحو ١٧ كيلو متر مربع بزيادة عمرانية قدرها ٤,٨٥ كيلو متر مربع عن المرحلة السابقة، وبمعدل نمو عمراني بلغ نحو ٣,٣% وبكثافة عمرانية بلغت حوالي ٢٥ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، ترجع هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل تتمثل في: الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة، وتفشي ظاهرة السكن المستقل فبعد أن كانت المباني وخاصة المباني الريفية تحوي عدداً كبيراً من الأسر أصبحت الآن كل أسرة صغيرة تبحث عن سكن خاص بها، والظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة والمتمثلة بشكل رئيسي في ثورة ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١، وعملية الفساد التي توجد داخل المحليات عملت على زيادة حالات التعدي العمراني وخاصة على الأراضي الزراعية مقابل تقاديهم بعض الرشاوي من قبل الأهالي المخالفين.

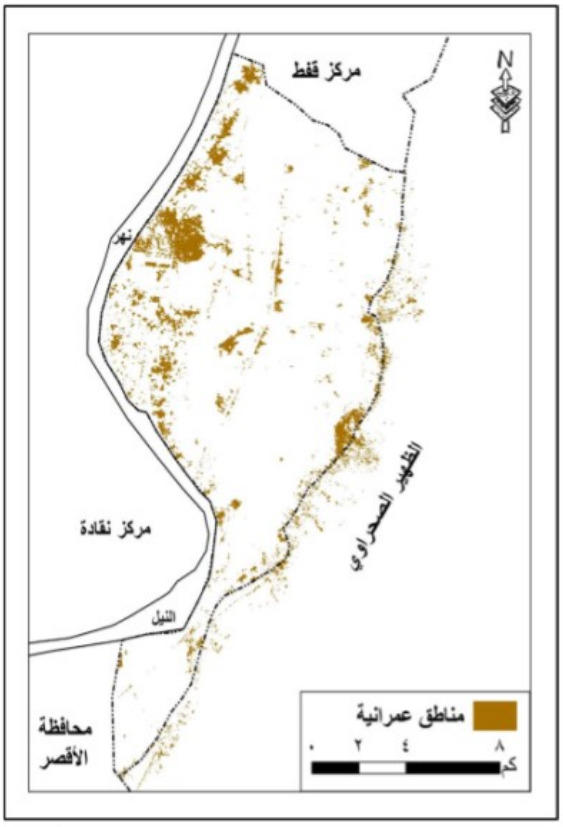

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Erdas imagine و Arc map 10.3 اعتماداً على المرئية الفضائية لمركز قوص لعام ٢٠١٥.

شكل(٧) العمران بمركز قوص عام ٢٠١٥

ثانياً: تطور التصحر البشري للأراضي الزراعية بمركز قوص:

١. تطور مساحة الأراضي الزراعية:

يصاحب عملية التصحر البشري التي تتعرض لها بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة حدوث تناقص شديد في مساحة الأراضي الزراعية، وذلك لأن عملية التصحر تؤدي إلى خروج أجود أنواع الأراضي الزراعية من نطاق الحيز الزراعي وتجعلها غير صالحة للزراعة مرة أخرى، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأراضي الزراعية تعتبر المتنفس الأقرب والأسهل للامتدادات العمرانية التي تجعل السكان يقومون بعملية التصحر، ومن خلال دراسة الشكل(١٣) والجدول(٨) يتضح ما يلي:

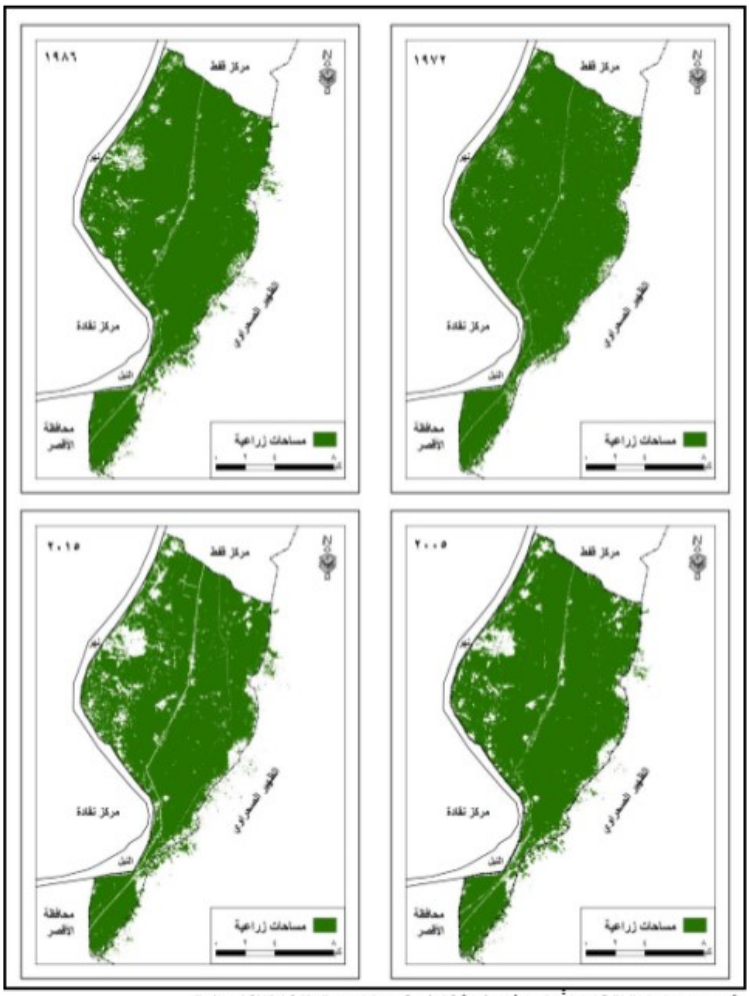

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مرئيات فضائية لمركز قوص لعام٢٠٠٥،١٩٨٦،١٩٧٢، ٢٠١٥.

شكل(٨) الأراضي الزراعية بمركز قوص من ١٩٧٢-٢٠١٥م

جدول(١٣) مساحة الأراضي الزراعية والكتلة العمرانية بمركز قوص خلال الفترة من ١٩٧٢-٢٠١٥م

السنة	الكتلة العمرانية (بالكم٢)	نسبة الزيادة (%)	المساحة الزراعية (بالفدان)	نسبة الزيادة (%)
١٩٧٢	٦,٥٢	–	٣٩٧٧٦	–
١٩٨٦	٩,٨٠	٥٠,٣	٣٧٨٧٦	– ٤,٨
٢٠٠٥	١٢,١٦	٢٤,١	٣٦٣٩٣	– ٣,٩
٢٠١٥	١٧,٠١	٣٩,٨	٣٢٩٠٠	– ٩,٦

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مرئيات فضائية لمركز قوص للسنوات المذكورة.

شهدت منطقة الدراسة تناقصاً كبيراً في مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ٢٠١٥، فبينما وصلت جملة مساحة الأراضي الزراعية داخل المنطقة في عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٣٩ ألف فدان تناقصت في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٣٧ ألف فدان، ثم استمرت عملية التناقص في مساحة هذه الأراضي لتبلغ في عام ٢٠١٥ حوالي ٣٢ ألف فدان، أي أن إجمالي مساحة الأراضي الزراعية التي تم فقدها داخل المنطقة خلال هذه الفترة بلغت ٦٨٧٦ فدان.

يصاحب عملية التناقص في مساحة الأراضي الزراعية داخل المنطقة حدوث ازدياد كبير في المساحة العمرانية المستخدمة، وذلك لأن الغرض الرئيسي الذي يكمن وراء تصحر هذه الأراضي هو استغلالها في عملية البناء والتشييد، فبينما وصلت مساحة العمران داخل المنطقة في عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٦,٥ كيلومتر مربع بلغت هذه المساحة في عام ١٩٨٦ حوالي ٩,٨ كيلومتر مربع، ثم استمرت في التزايد لتصل في عام ٢٠١٥ إلى ١٧ كيلومتر مربع، أي أن إجمالي مساحة العمران التي تم اضافتها داخل المنطقة خلال هذه الفترة بلغت ١٠,٤٩ كيلو متر مربع.

٢. تطور نصيب الفرد من الرقعة الزراعية:

يترتب على التناقص التدريجي في مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة داخل منطقة الدراسة نتيجة لتزايد معدلات التصحر بسبب الزيادة السكانية المرتفعة التي تشهدها المنطقة حدوث تناقص كبير في نصيب كل فرد من هذه الأراضي الزراعية، فكلما تراجعت مساحة الأراضي الزراعية داخل المنطقة كلما تراجع نصيب الفرد منها، فمن خلال دراسة الجدول(٤) والشكل(٩) يتضح ما يلي:

جدول(٤) نصيب الفرد من الرقعة الزراعية بمركز قوص من عام ١٩٧٢-٢٠١٥

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض الزراعية (بالفدان)	نصيب الفرد من الأرض الزراعية (بالقيراط) [١]
١٩٧٢	١٨٦٤٨٨	٣٩٧٧٦	٥,١
١٩٨٦	٢٣٣٧١٧	٣٧٨٧٦	٣,٨
٢٠٠٥	٣٦١٧١٥	٣٦٣٩٣	٢,٤
٢٠١٥	٤٣٤٥٧٧	٣٢٩٠٠	١,٨

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدولين (٣-١) و(٢-١).

[١] نصيب الفرد من الأرض الزراعية = مساحة الأرض الزراعية / عدد السكان

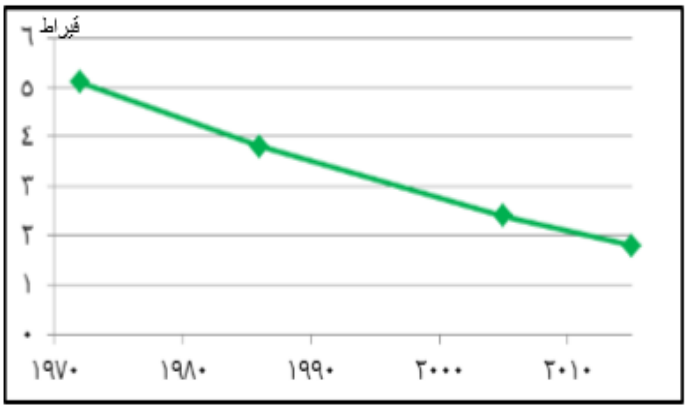

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول (٢-٢).

شكل(٩) تراجع نصيب الفرد من الرقعة الزراعية بمركز قوص من ١٩٧٢-٢٠١٥

شهدت منطقة الدراسة تراجعاً تدريجياً في نصيب كل فرد من مساحة الزمام الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ٢٠١٥، فقد تراجع نصيب الفرد من مساحة هذا الزمام من حوالي ٥ قيراط للفرد في عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٢ قيراط للفرد في عام ٢٠١٥.

تمثل الفترة الزمنية الأخيرة الممتدة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥ أكثر الفترات التي شهدت تناقصاً في نصيب الفرد من مساحة الزمام الزراعي داخل منطقة الدراسة، وذلك نتيجة لعدة عوامل أبرزها الزيادة السكانية التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة، إضافة إلى الظروف السياسية التي عاشتها مصر خلال هذه الفترة والمتمثلة بشكل رئيسي في ثورة ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١م، والتي كان لها دور كبير في زيادة معدل تصحر الأراضي الزراعية بغرض البناء والتعمير، مما أدى إلى تناقص مساحة هذه الأراضي وبالتالي تناقص نصيب الفرد منها.

ثالثاً: الآثار المترتبة على التصحر البشري للأراضي الزراعية بمركز قوص:

١. الآثار البيئية:

أ- تدهور خصوبة التربة للأراضي الزراعية:

يؤدي التصحر البشري إلى هدم أو تدمير للطاقة الحيوية للأرض وإلى عدم قدرة الأرض على إنتاج النبات، مما يؤدي إلى خلق ظروف تشبه ظروف الصحراء، فهو مظهر من مظاهر التدهور الواسع للأنظمة البيئية الذي يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض المتمثلة في الإنتاج النباتي والحيواني ومن ثم التأثير في إعالة الوجود البشري، وذلك كما عرف "جرينجر" التصحر بأنه " التدهور بفعل الإنسان في الأرض لدرجة فقدانها لخصوبتها ومقدرتها على أن تعطي عائداً اقتصادياً في ظل الزراعة أو الرعي".

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

تدهور خصوبه التربه للاراضي الزراعيه بمركز قوص

ب- تغير استخدامات الأراضي:

ترتب على عملية التصحر التي تعرض لها بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة تغيراً في استخدامات الأراضي ما بين الأراضي المخصصة لعملية الزراعة وما بين الأراضي المخصصة لغير ذلك من مساكن وغيره ،حيث يتضح من خلال دراسة الجدول(٥)،والشكل(١٠) ما يلي:

جدول(٥)استخدامات الأراضي بمركز قوص عام ١٩٥٠

استخدام الأراضي داخل مركز قوص			المساحة (الفدان)	النسبة %
أراضي مزروعة	محاصيل وخضر		٥٨٨٤٦	٨٨,٨
	جنائن ومشاتل		٢٢٩	
	مراعي طبيعية		–	
جملة			٥٩٠٧٥	
أراضي غير مزروعة	منافع عمومية		٢٣٠٤	١١,٢
	مستنقعات		١	
	بور تالف	حكومة	٣٨٠٦	
		أهالي	١٢٧١	
	مقام عليها مباني		٦٢	
جملة			٧٤٤٤	
الإجمالي			٦٦٥١٩	١٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الزراعي العام سنة١٩٥٠م، الجزء الثاني.

جدول(٦) استخدامات الأراضي بمركز قوص عام ٢٠١٥م

استخدام الأراضي داخل مركز قوص		المساحة (الفدان)	النسبة %
أراضي مزروعة	داخل الزمام	٥٠٨٠٧	٨٦,٢
	خارج الزمام	١٢٣٠	
جملة		٥٢٠٣٧	
أراضي غير مزروعة	مساكن ومنشآت	٤١١٩	١٣,٨
	منافع وجبانات	٤٢٣٢	
	الأراضي البور	٠	
جملة		٨٣٥٢	
الإجمالي		٦٠٣٩٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات غير منشورة لمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، محافظة قنا، ٢٠١٥م.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدولين(٤-١)،(٤-٢).

شكل(١٠) استخدامات الأراضي بمركز قوص عامي ٢٠١٥،١٩٥٠م

- عند دراسة استخدامات الأراضي داخل منطقة الدراسة عام ١٩٥٠م يلاحظ استحواذ الأراضي المزروعة على معظم المساحة بنسبة تقرب من ٩٠% من إجمالي المساحة الكلية المأهولة داخل المنطقة، كما يلاحظ أن معظم هذه الأراضي المزروعة كانت عبارة عن محاصيل زراعية وخضر بنسبة تقرب من ٩٩,٦% من جملة الأراضي المزروعة داخل المنطقة، في حين تبلغ نسبة الأراضي غير المزروعة داخل المنطقة حوالي ١١% من إجمالي المساحة الكلية المأهولة داخل المنطقة، كما يلاحظ ان معظم هذه الأراضي كانت عبارة عن

بور تالف بنسبة تقرب من ٦٨% من جملة الأراضي غير المزروعة داخل المنطقة، في حين لم تمثل المساحة المقامة عليها مباني السكان سوى نسبة ضئيلة تقرب من ٠,٨% من جملة هذه الأراضي.

-عند دراسة استخدامات الأراضي داخل منطقة الدراسة عام ٢٠١٥م يلاحظ انخفاض نسبة الأراضي المزروعة إلى ٨٦% فقط من إجمالي المساحة الكلية المأهولة داخل المنطقة، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة الأراضي غير المزروعة لتصل إلى ما يقرب من ١٤% من إجمالي المساحة الكلية المأهولة داخل المنطقة، كما يلاحظ ارتفاع في نسبة المساحة المقامة عليها مباني السكان لتصل نسبتها إلى ما يقرب من نصف الأراضي غير المزروعة داخل المنطقة(٤٩,٣%)، وهذا بالطبع زيادة كبيرة بالمقارنة بنسبتها عام ١٩٥٠م والتي كانت أقل من ١% من جملة الأراضي غير المزروعة داخل المنطقة، حيث يرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين وهما النمو السكاني الكبير الذي شهدته المنطقة خلال هذه الفترة إضافة إلى حركة الانتشار العمراني الذي شهدتها المنطقة بعد بناء السد العالي وانتهاء أخطار الفيضان مما أدى إلى ما يسمى بتصحر الأراضي.

ج- تناقص مساحة الأراضي الزراعية وتراجع نصيب الفرد منها:

- تناقص مساحة الأراضي الزراعية:

يتضح من خلال دراسة الجدول(٧) والشكل(١١) ما يلي:

جدول(٧) مساحة الأراضي الزراعية بمركز قوص عامي٢٠١٥،١٩٥٠

مساحة الأراضي الزراعية (بالفدان)	
١٩٥٠	٢٠١٥
٤٠٨٥٩	٣٢٩٣٩

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات :

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الزراعي العام سنة١٩٥٠م، الجزء الثاني.

٢- مديرية الزراعة بقنا، إدارة الخدمات الزراعية، ٢٠١٥م.

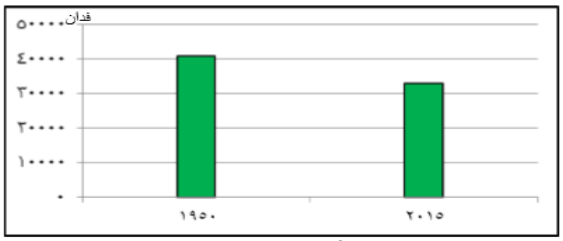

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٤-٣).

شكل(١١) تناقص مساحة الأراضي الزراعية بمركز قوص في الفترة من١٩٥٠-٢٠١٥

تناقص مساحة الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة

فقدت منطقة الدراسة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية نتيجة عملية التصحر على طول امتداد من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠١٥م، فقد تناقصت مساحة الأراضي الزراعية داخل المنطقة من حوالي ٤٠ألف فدان عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٣٢ ألف فدان فقط في عام ٢٠١٥م، أي أن إجمالي ما تم فقده من مساحات زراعية داخل المنطقة خلال هذه الفترة بلغ حوالي ٨ ألاف فدان من أخصب وأجود الأراضي الزراعية الموجودة داخل المنطقة، وهو ما يعد كارثة حقيقية، حيث إنه إذا استمر فقد مثل هذه المساحة من الأراضي الزراعية في مثل هذه الفترة التي تكاد تكون قصيرة فسوف يختفي اللون الأخضر من المنطقة وستتآكل كل المساحة الزراعية تماماً.

- تراجع نصيب الفرد من المساحة الزراعية:

يتبين من خلال دراسة الجدول(٨) والشكل(١٢) ما يلي:

جدول(٨) نصيب الفرد من المساحة الزراعية عامي ١٩٥٠،٢٠١٥

نصيب الفرد من المساحة الزراعية (القيراط)	
١٩٥٠	٢٠١٥
٥,٨	١,٨

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٤-٣)،والجدول(٢-٤).

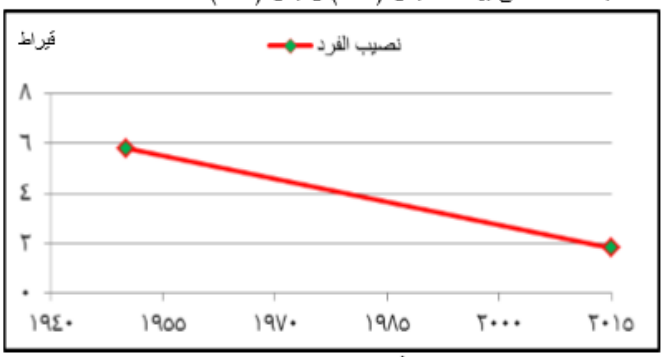

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٤-٤).

شكل(١٢) تراجع نصيب الفرد من المساحة الزراعية من ١٩٥٠-٢٠١٥م

أدى تناقص مساحة الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة إلى حدوث تناقص في نصيب كل فرد من مساحة هذه الأراضي نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة التي دفعت السكان إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مما أدى إلى تصحرها، حيث تراجع نصيب الفرد من مساحة الزمام الزراعي داخل المنطقة من حوالي ٦ قيراط للفرد في عام ١٩٥٠ إلى أقل من ٢ قيراط للفرد عام ٢٠١٥م، وهو ما يعد تراجعا كبيرا في نصيب الفرد من المساحة الزراعية، وهو ما يدفع المزارع إلى إعادة النظر في المحاصيل التي يقوم بزراعتها بعد ضيق المساحة المزروعة لديه، فيكون لديه خياران فقط وهما: إما تقليل مساحة المحاصيل المعتاد على زراعتها أو الاستغناء عن زراعة بعض المحاصيل مقابل زراعته لمحاصيل أخرى أكثر حاجة إليها وفي كلا الحالتين يعد هذا خسارة كبيرة للزراعة داخل المنطقة.

د- **التلوث:**

أدى تصحر بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة إلى إحداث نوع من التلوث للبيئة التي يعيش فيها الإنسان، تبلورت صور هذا التلوث في نوعين رئيسيين من أنواع التلوث البيئي وهما: التلوث المائي والتلوث الجوي(تلوث الهواء).

- التلوث المائي:

يؤدي تصحر الأراضي الزراعية في بعض الأحيان إلى التلوث المائي، وهذا ما حدث بمنطقة الدراسة: حيث أدى بناء كل من مصنع السكر بقوص عام ١٩٦٢م ثم بعد ذلك مصنع الورق في عام ١٩٩٦م(مع العلم أن عملية بناء هذين المصنعين كانت في الأصل على أراضي الزراعية مما أدى إلى تصحرها) إلى حدوث تلوث لمياه نهر النيل، وذلك من خلال أن هذين المصنعين يقومان بصرف المخلفات الصناعية السائلة على نهر النيل من ماسورة صرف المخلفات الخاصة بهم. ينتج عن التلوث المائي بهذه المخلفات الصناعية أخطار جسيمة، تأتي خطورة هذه المخلفات الصناعية في أنها تفسد طبيعة المياه وتحولها في كثير من الأحيان من مياه باعثة على الحياة إلى مياه مسببة للمرض والموت، مما يجعل استخدامها في مجال الزراعة أو الصناعة أو الشرب محفوظاً بالمخاطر.

يأتي من ضمن الأخطار التي تنتج عن تلوث مياه نهر النيل بهذه المخلفات الصناعية السائلة أنها تسبب تسمم لهذه المياه ونفوق الأسماك والكائنات الحية التي تتغذي عليها هذه الأسماك، مما يؤدي إلى تقلص في الإنتاج السمكي.

كذلك يأتي من ضمن الأخطار التي تنتج عن تلوث مياه نهر النيل بهذه المخلفات الصناعية أنها تلحق الضرر بالأراضي الزراعية المتبقية داخل منطقة الدراسة، حيث إن المياه الملوثة عندما تصل إلى الأراضي الزراعية فهي تقتل البكتيريا الموجودة في التربة وبالتالي فهي تلحق الضرر بها لأن هذه البكتيريا تكون مفيدة جداً للتربة وتعطيها المزيد من الخصوبة والإنتاج، إضافة إلى ذلك فإن المياه الملوثة تؤدي بمرور الوقت إلى تلوث التربة مما يعني فقد خصوبتها وبالتالي فهي تتحول من تربة خصبة إلى تربة متصحرة.

صرف المخلفات الصناعية بنهر النيل

المصدر: https://www.vetogate.com.

- التلوث الجوي(تلوث الهواء):

يعد النشاط الصناعي هو المسئول الأول عن التلوث الهوائي الذي يوجد داخل المنطقة، ويقصد بالنشاط الصناعي هنا على وجه التحديد مصنعي السكر والورق، حيث ينتج عن هذين المصنعين أثناء عملية التصنيع والإنتاج كميات كبيرة من الأدخنة والأبخرة والأغبرة والمواد الدقيقة العالقة في الجو التي تعمل على تلوث الهواء عندما تختلط به.

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الأدخنة المنبعثة من المصانع بمركز قوص

كذلك يعد من الآثار البيئية الضارة التي لحقت بمنطقة الدراسة من وراء إنشاء مصنع الورق الرائحة الكريهة التي تحدث أثناء عملية التصنيع، إذ تمر صناعة الورق بمراحل عديدة، تجمع فيها ألياف الأخشاب وتقطع وتعالج بالمواد الكيماوية وتحت ضغط مرتفع وفي وجود محاليل قلوية(هيدروكسيد الصوديوم، وكبريتيد الصوديوم وغيرها)، ويتكون بذلك سائل أسود يحتوي على كميات ضئيلة من كبريتيد الهيدروجين ومركبات كبريتيدات عضوية، ثم يتم استخلاص المذيبات الكيمائية من السائل الأسود المتبقي بتجفيف السائل وحرق المواد الصلبة المتبقية من أفران خاصة، ويتم الحصول على هيدروكسيد الصوديوم بمعالجة تلك المواد بالجير المحروق(هيدروكسيد الكالسيوم) ثم يجفف المحلول بعد ذلك، ويتطاير أثناء التجفيف أبخرة تحتوي على العديد من المركبات العضوية ذات الرائحة النفاذة والكريهة.

٢. الآثار الاقتصادية:

أ- تغير التركيب المحصولي:

صاحب عملية التصحر التي تعرضت لها بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة تغيراً في التركيب المحصولي للأراضي الزراعية المتبقية داخل المنطقة، فبعد أن كانت تسود المحاصيل الأساسية من قطن وأرز وغيرهم من المحاصيل التي كانت تمثل عماد الدورة الزراعية في مصر بدأت عمليات التغيير في أن أصبح المزارع يميل إلى زراعة المحاصيل التي يستطيع أن ينتزع منها أكبر عائد اقتصادي ممكن والمحاصيل التي لا تأخذ فترة زمنية طويلة في الأرض.

لتوضيح ما طرأ على التركيب المحصولي من تغير داخل منطقة الدراسة كان لابد من عرض التركيب المحصولي داخل المنطقة في فترتين زمنيتين مختلفين إحداهما فترة زمنية قديمة والأخرى فترة زمنية حديثة وذلك للمقارنة بينهما وبالتالي معرفة أبرز ملامح هذا التغير، ولذلك سيتم عرض التركيب المحصولي داخل المنطقة على سبيل المثال عام ١٩٨١م ثم عرضه عام ٢٠١٥م، فعند دراسة التركيب المحصولي داخل المنطقة خلال السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١ يتبين من خلال دراسة الشكل(١٣) ما يلي:

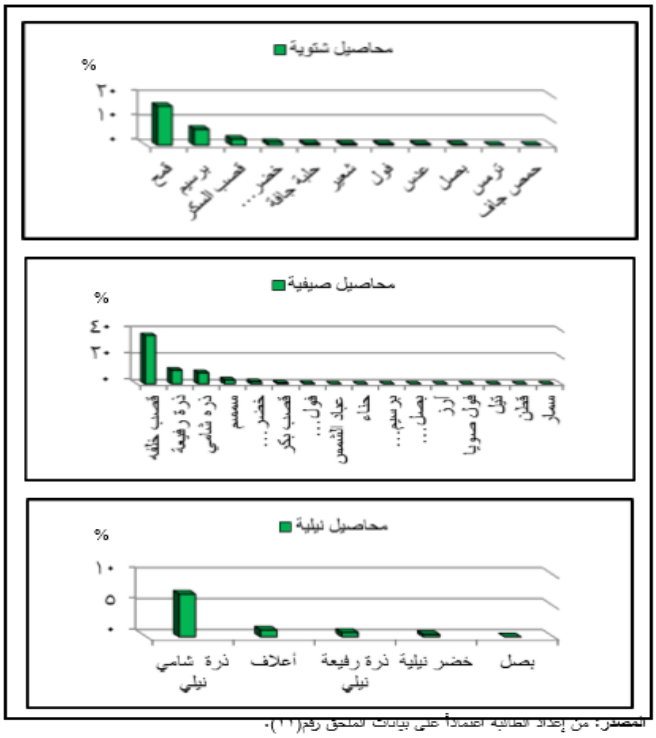

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الملحق رقم(٢١).

شكل(١٣)التوزيع النسبي للتركيب المحصولي بمركز قوص للسنة الزراعية١٩٨٢/٨١

بلـغ إجمـالي المسـاحة المحصـولية داخـل منطقـة الدراسـة خـلال السـنة الزراعيـة ١٩٨٢/٨١م(حضر-ريف) حوالي ٤٦ ألف فداناً، حيث استحوذ محصول القصب على ما يقرب من خمسي هذه المساحة(٣٩,٥%)، فهو يعد أهم المحاصيل الرئيسة التي تزرع داخل المنطقة خاصة بعد إنشاء مصنع السكر عام ١٩٦٢م، حيث يقوم المزارعون في نهاية الموسم الزراعي بتوريد إنتاج هذا المحصول إلى المصنع مقابل عائد مادي يقدم إليهم، فالعائد المادي يعد من الأسباب الرئيسة التي تجعل المزارعون يتجهون إلى زراعة هذا المحصول. يأتي في المرتبة الثانية محصول القمح وهو من المحاصيل الشتوية التي تزرع داخل المنطقة بنسبة ١٥,٩% من إجمالي المساحة المحصولية، حيث يستخدم القمح كغذاء رئيسي لكافة سكان المنطقة، لذا فهو من المحاصيل الزراعية الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ثم يأتي في المرتبة الثالثة محصول الذرة الرفيعة وهو من المحاصيل الصيفية التي تزرع داخل المنطقة بنسبة ١١% من إجمالي المساحة المحصولية، حيث يستخدم هذا المحصول كعلف للطيور والماشية، فهو من المحاصيل الأساسية التي يعتمد عليها في تربية الحيوانات. يلاحظ على التركيب المحصولي داخل منطقة الدراسة خلال هذه السنة الزراعية أنه يتسم بكثرة وتعدد المحاصيل التي يتم زراعتها والتي بلغت ٢٧ محصولاً، بخلاف الخضر سواء الشتوية أو الصيفية أو النيلية وأشجار الفاكهة، هذا على الرغم من تصدر بعض المحاصيل المقدمة مثل القصب والقمح والذرة.

وعند دراسة التركيب المحصولي داخل المنطقة خلال السنة الزراعية ٢٠١٦/١٥م يتبين من خلال دراسة الشكل() ما يلي:

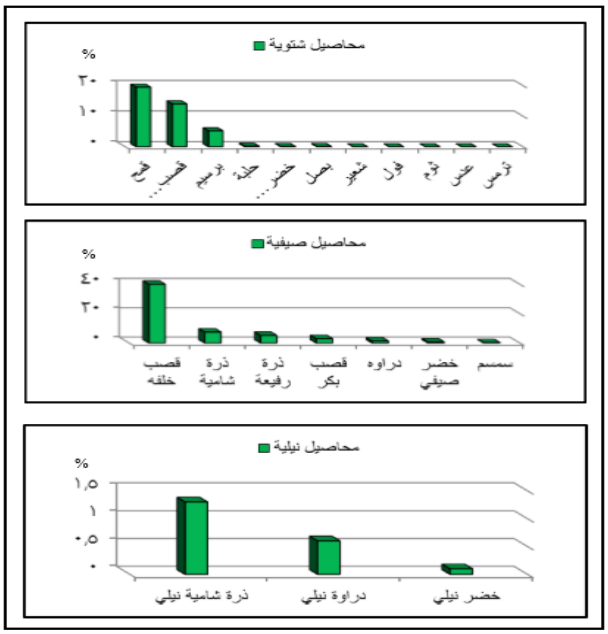

شكل(١٤) التوزيع النسبي للتركيب المحصولي بمركز قوص للسنة الزراعية٢٠١٦/١٥

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الملحق رقم (١٢).

بلغ إجمالي المساحة المحصولية داخل منطقة الدراسة خلال السنة الزراعية ٢٠١٦/١٥م ما يقرب من ٣٩ألف فدان وذلك بخسارة بلغت حوالي ٧ ألاف فدان عن السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١م، مما نتج عن هذا التناقص تقليل في عدد المحاصيل التي يتم زراعتها داخل المنطقة، فبعد أن كان يتم زراعة ٢٧ محصول خلال السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١م أصبح يتم زراعة ١٦ محصول فقط ، وذلك بفقد زراعة ١١ محصول من المحاصيل الأساسية التي كان يتم زراعتها داخل المنطقة مثل القطن والأرز والتيل وفول الصويا وغيرهم.

يلاحظ على التركيب المحصولي داخل منطقة الدراسة خلال هذه السنة الزراعية ارتفاع في نسبة المساحة المزروعة ببعض المحاصيل الزراعية دون غيرها متمثلة بشكل رئيسي في ثلاثة محاصيل يتصدرهم محصول القصب الذي ارتفعت نسبة المساحة المزروعة به من حوالي ثلث المساحة المحصولية بالمنطقة(٣٩,٥%) إلى ما يزيد على نصف هذه المساحة(٥٦,٨%)، ثم يأتي محصول القمح الذي ارتفعت نسبته من ١٥,٩% إلى ١٩,٥%، ثم يأتي محصول البصل الذي ارتفعت نسبته من ٠,٠% إلى ٠,١% من إجمالي المساحة المحصولية بالمنطقة.

ترتب على ارتفاع نسبة المساحة المزروعة ببعض المحاصيل الزراعية داخل المنطقة انخفاض في نسبة المساحة المزروعة لعدد كبير من المحاصيل الزراعية الأخرى، فقد انخفضت نسبة المساحة المزروعة بمحصول الذرة الرفيعة مثلاً من ١١% إلى ٥,١% ومحصول الذرة الشامية من ١٥,٣% إلى ٨,٧% ومحصول السمسم من ٣% إلى ٠,٢% ومحصول البرسيم من ٦,٥% إلى ٥,٢% وغيرهم من المحاصيل الأخرى.

ب- تناقص إنتاج المحاصيل الزراعية:

تؤدي عملية التصحر التي تتعرض لها بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة إلى فقد مساحات كبيرة من هذه الأراضي، مما يترتب عليه فقد ما كان يتم إنتاجه من هذه الأراضي الزراعية من محاصيل، مما يترتب عليه بالتبعية تناقص إجمالي ما تنتجه المنطقة من محاصيل زراعية، وهذا ما يتضح من خلال دراسة الشكل(١٥) حيث يتضح ما يلي:

تشهد منطقة الدراسة تناقصاً في إنتاج عدد كبير من المحاصيل الزراعية التي تزرع داخل المنطقة، إذ بلغ إجمالي عدد المحاصيل الزراعية التي يوجد بها هذا التناقص ١٣ محصولاً بنسبة تزيد على نصف عدد المحاصيل الزراعية التي تزرع داخل المنطقة.

يأتي محصول الذرة الرفيعة في مقدمة المحاصيل الزراعية التي شهدت تناقصا ملحوظا في إنتاجها داخل المنطقة، حيث تناقص إنتاج هذا المحصول من ٣٣١٨٩ أردب خلال السنة الزراعية٢٠٠٢/١م إلى ١٩٤١٥أردب خلال السنة الزراعية ٢٠١٦/١٥م وذلك بتناقص بلغ ١٣٧٧٤أردب، ثم يأتي في المرتبة الثانية محصول الذرة الشامية الذي تناقص إنتاجه من ٣٨٤١٧أردب إلى ٢٤٧٩٩أردب بمعدل تناقص بلغ ١٣٦١٨ أردب، في حين يأتي في المرتبة الأخيرة محصول الترمس الذي تناقص إنتاجه من ١٣٨ أردب إلى ٧ أردب وذلك بفقد ١٣١ أردب من إنتاجه داخل المنطقة.

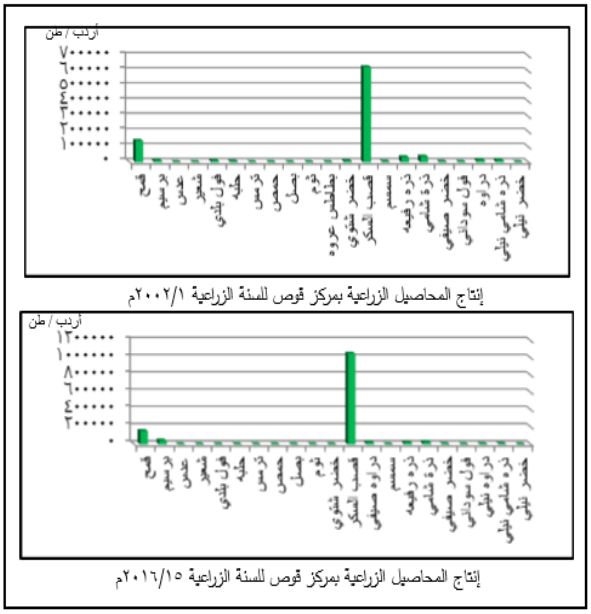

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الملحقين (١٣، ١٤).

شكل(١٥) تناقص إنتاج المحاصيل الزراعية بمركز قوص

ج- تزايد الفجوة الغذائية:

أدي تناقص مساحة الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة نتيجة عملية التصحر إلى حدوث تناقص في المساحة المحصولية التي تزرع داخل المنطقة، مما ترتب عليه تغير في التركيب المحصولي بحيث أصبح يتم زراعة محاصيل معينة دون غيرها، مما ترتب على ذلك فقد زراعة عدد كبير من المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع بمساحات كبيرة داخل المنطقة

بحيث أصبح هناك فجوة غذائية حقيقية تعاني منها منطقة الدراسة، ولتوضيح أهم ملامح هذه الفجوة الغذائية يتبين من خلال دراسة الجدول(٩) ما يلي:

جدول(٩) الفجوة الغذائية لأهم محاصيل الغذاء بمركز قوص

المحاصيل	المساحة المزروعة سابقاً		المساحة المزروعة حالياً	
	ط	ف	ط	ف
أعلاف	٥	٥٤٧	–	–
ذرة رفيعة نيلي	٢٣	٣٤٧	–	–
فول سوداني	٩	١٨٤	–	–
عباد الشمس	–	٣٢	–	–
حمص جاف	٤	١٥	–	–
حناء	١	١٢	–	–
برسيم حجازي	١٥	٧	–	–
أرز	١٢	٤	–	–
فول صويا	٩	٣	–	–
تيل	١	٣	–	–
سمار	٦	١	–	–
قطن	٤	١	–	–

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على:

١- بيانات غير منشورة للإدارة الزراعية بقوص، إدارة الشئون الزراعية،٢٠١٨م.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الزراعي عن السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١، محافظة قنـ

يبلغ إجمالي عدد المحاصيل الزراعية التي إنعدم زراعتها داخل منطقة الدراسة ١٢ محصول زراعي، يتصدرهم الأعلاف بنسبة ٤٧,٣% من إجمالي المساحة المحصولية التي تم فقد زراعتها داخل المنطقة، ثم يأتي في المرتبة الثانية محصول الذرة الرفيعة النيلي بنسبة ٣٠,١%، في حين يأتي في المرتبة الأخيرة محصول القطن بنسبة أقل من ١% هذا المحصول الذي كان يعد من أهم المحاصيل الزراعية التي تزرع داخل المنطقة ولكن سرعان ما أخذت المساحة المزروعة به في التناقص التدريجي إلى أن أصبح من المحاصيل التي لا تزرع نهائياً داخل المنطقة.

٣. الآثار الاجتماعية:

أ- تناقص نسب العاملين بالأنشطة الزراعية:

ترتب على تصحر بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة حدوث تناقص ملحوظ في أعداد العاملين بالنشاط الزراعي، وهذا يعد أمرا طبيعياً في ظل تناقص مساحات كبيرة من هذه الأراضي الزراعية داخل المنطقة مما دفع السكان المزارعون إلى العمل في أنشطة أخرى غير الزراعة مثل الصناعة والتجارة والنقل والخدمات وغيرهم من الأنشطة الأخرى غير الأولية، إذ يتضح من خلال دراسة الجدول(١٠) والشكل(١٦) ما يلي:

جدول(١٠) نسب العاملين بالنشاط الزراعي بمركز قوص من ١٩٦٠-٢٠٠٦

الفترة الزمنية	عدد العاملين (% من إجمالي النشاط)				
	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
مدينة قوص	٢٥,٦	١٧,٣	١٠,٣	٦,٤	٣,٧
الحراجية	٨٩,٦	٧٢,١	٦٥,٧	٥١,٦	٤٣,٢
حجازة قبلي	٨٣,٧	٨٢,٧	٥٧,٤	٥٣,٢	٣٩,٣
جراجوس	٨٦,١	٧٦,٣	٥٢,٣	٤٧,٥	٣٩,٢
خزام	٨٣,١	٧٣,٦	٦٣,٢	٥٠,٥	٣٣,٢
الكلالسة	٨٩,٩	٨١,٦	٦٦,٧	٤٨,١	٤١,٢
الإجمالي	٧٣	٦٨	٤٨	٤٢	٣٣

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ محافظة قنا.

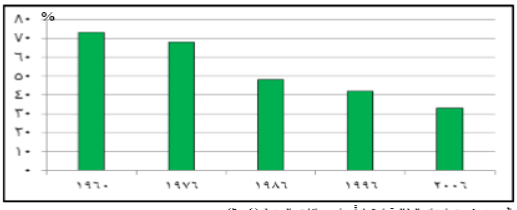

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٤-٦).

شكل(١٦)تطور نسب العاملين بالزراعة بمركز قوص من ١٩٦٠-٢٠٠٦

تناقصت نسب العاملين بالزراعة داخل منطقة الدراسة بشكل تدريجي خلال الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٦م، فقد تناقصت من ٧٣% عام ١٩٦٠ إلى ٣٣% عام ٢٠٠٦م، وهو ما يعد تناقصاً كبيراً حيث تناقصت النسبة من ثلاثة أرباع العاملين تقريباً إلى حوالي الثلث فقط ، مما يفقد الأراضي الزراعية أهميتها ويجعل من السهل التخلي عنها من قبل باقي المزارعين.

ب- تزايد نسب العاملين بالأنشطة غير الزراعية:

ترتب على تناقص مساحة الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة نتيجة لعملية التصحر اتجاه عدد كبير من السكان الذين كانوا يعملون مزارعين في هذه الأراضي إلى العمل في حرف أخرى غير زراعية مثل الصناعة والتجارة والنقل والمواصلات وغيره، حيث يتضح من خلال دراسة الجدول(١١) والشكل() ما يلي:

التعداد / الأنشطة	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
المناجم و المحاجر	٤٩٠	٢٢٥	٢٢٩	٢٧٤	٤٢
الصناعات التحويلية	٥٦٧٤	٣١٢٣	٢٤٣٨	٤٠١٧	٤٦١٢
التشيد والبناء	١٠٩٤	٢٠٧٥	٨٨٠٨	٢٧٥٥	١٣٧١٠
الكهرباء و الغازوالمياه و جمع القمامة وتصريف المجارى	٨٠	١٣٢	١٨٤	٣٤٨	٣٧٣
التجارة	٣٨٣٦	٣٨١٨	٢٥٦٩	٤٨٤٨	٨٩٩٦
النقل والمواصلات	٩٧٣	١١٠٧	١٧٧٢	٢٤٣٨	٣٧٥٧
الخدمات	٤٣٣١	٤١٦٥	٧١٥٢	١١٣٧٥	١٩٣٥٨
الإجمالي	١٦٤٧٨	١٤٦٥٥	٢٣١٥٢	٢٦٠٥٥	٥٠٨٤٨
عدد العاملين (% من إجمالي النشاط)	٢٦,١	٣٠,٧	٤٩,٩	٥٣	٦٦,٤

جدول(١١) عدد العاملين بالنشاط غير الزراعي ونسبته بمركز قوص من ١٩٦٠-٢٠٠٦

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ محافظة قنا.

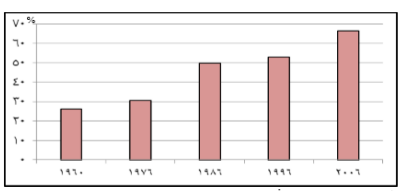

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٤-٧).

شكل(١٧) تطور نسب العاملين بالأنشطة غير الزراعية بمركز قوص من ١٩٦٠-٢٠٠

-

يوجد تزايد ملحوظ في نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية غير الزراعية داخل منطقة الدراسة خلال الفترة(١٩٦٠-٢٠٠٦م)، فبينما بلغت نسبة العاملين بهذه الأنشطة عام ١٩٦٠م حوالي ٢٦% من إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة وصلت هذه النسبة عام ٢٠٠٦م إلى حوالي ٦٦% من إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة، أي أن نسبة العاملين بالأنشطة الاقتصادية غير الزراعية داخل منطقة الدراسة تزايدت من ما يزيد عن الربع إلى ما يقرب من الثلثي.

ج- تزايد معدل البطالة:

ينتج عن عملية التصحر البشري للأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة تزايد في نسبة البطالة الموجودة داخل المنطقة، يتم ذلك من خلال أن عدداً كبيراً من العامليين الزراعيين الذين يقومون بتصحر هذه الأراضي لا يجدون فرص العمل البديلة لهم بعد ذلك، وبالتالي فهم ينضمون إلى قائمة المتعطلين الموجودة داخل المنطقة، مما يزيد من معدل البطالة التي تعاني منها المنطقة، حيث يتضح من خلال دراسة الجدول(١٢) والشكل(١٨) ما يلي:

جدول(١٢) معدل البطالة بمركز قوص من ١٩٧٦-٢٠٠٦

السنة	قوة العمل	عدد المتعطلين (نسمة)	معدل البطالة (%) [١]
١٩٧٦	٥٠٩٤٩	٣٠٨٦	٦,١
١٩٨٦	٥١٥٦٤	٤٩٦٣	٩,٦
١٩٩٦	٥٩٣٩٩	٥٣٥٠	٩
٢٠٠٦	٨٨٢٠٩	١١٢٨٠	١٢,٨

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على البيانات المأخوذة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، محافظة قنا.

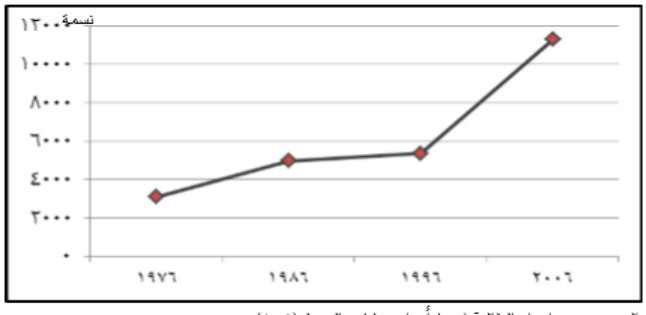

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٤-٨).

شكل(١٨) تزايد أعداد المتعطلين بمركز قوص من ١٩٧٦-٢٠٠٦

تشهد منطقة الدراسة تزايداً مستمراً في أعداد السكان الذين يعانون من مشكلة البطالة، فبينما بلغ عدد هؤلاء السكان في عام ١٩٧٦م حوالي ٣ ألاف نسمة بنسبة حوالي ٦% من جملة

الداخلون في قوة العمل داخل المنطقة والبالغة نحو ٥٠,٩٠٠ نسمة، وصل هذا العدد في عام ٢٠٠٦م إلى حوالي ١١ ألف نسمة بنسبة حوالي ١٢% من جملة الداخلين في قوة العمل داخل المنطقة والبالغة نحو ٨٨,٢٠٠نسمة، أي أن معدل البطالة تزايد داخل المنطقة خلال هذه الفترة بمقدار يزيد على الضعف.

د- تناقص معدل الزواج:

يترتب على عملية التصحر التي تتعرض لها بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة حدوث تناقص ملحوظ في معدل الزواج، وهذا يعد أمراً طبيعياً في ظل وجود تزايد مستمر في معدل البطالة داخل المنطقة، فالعلاقة بين الزواج والبطالة علاقة عكسية، حيث كلما زاد معدل البطالة داخل المنطقة كلما قل معدل الزواج والعكس صحيح، حيث يتضح من خلال دراسة الجدول(١٣) والشكل(١٩) ما يلي:

جدول(١٣) معدل الزواج بمركز قوص من ١٩٧٦-٢٠٠٦م

السنة	جملة عدد السكان في سن الزواج (نسمة)	عدد المتزوجين (نسمة)	معدل الزواج (%)
١٩٧٦	١٠٠٢٥٤	٧٤٩٧٥	٧٤,٨
١٩٨٦	١٢٣٨٦٨	٨٥١٥٢	٦٨,٧
١٩٩٦	١٤٨٥٠٥	٩٧٥٠٩	٦٥,٧
٢٠٠٦	٢١٤٥٢٣	١٢٥٩٨٨	٥٨,٧

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على البيانات المأخوذة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام١٩٧٦ ، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، محافظة قنا.

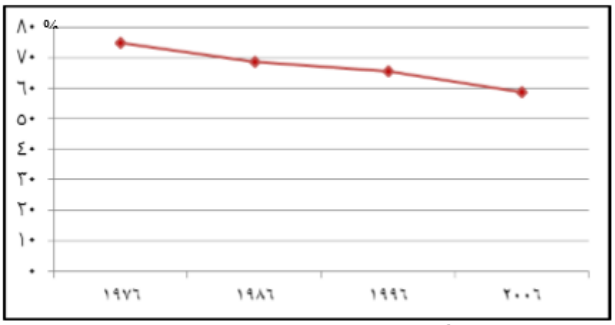

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً علي بيانات الجدول(٤-٩).

شكل(١٩) تناقص معدل الزواج بمركز قوص من ١٩٧٦-٢٠٠٦م

يوجد تناقص ملحوظ في معدل أو نسبة الزواج داخل منطقة الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٧٦-٢٠٠٦م، فبينما بلغ معدل الزواج في عام ١٩٧٦ حوالي ٧٥% من جملة السكان في سن الزواج داخل المنطقة، وصل هذا المعدل في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٥٩% فقط من

جملة السكان في سن الزواج داخل المنطقة، أي أن إجمالي معدل التناقص داخل المنطقة خلال هذه الفترة بلغ ١٦,١%.

هـ- تزايد معدل الهجرة:

يؤدي تزايد معدل البطالة داخل منطقة الدراسة نتيجة لتصحر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الموجودة داخل المنطقة إلى حدوث تزايد في معدل أو نسبة هجرة السكان، وذلك للبحث عن فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر، سواء كان هذا المجتمع داخل حدود الدولة مثل الهجرة من الريف إلى المدينة نظراً لما تتمتع به المدن عموماً من توافر مجالات كثيرة للعمل في الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من الأنشطة الأخرى، والهجرة من محافظة إلى محافظة أخرى من المحافظات الجاذبة للسكان، ويأتي على رأس هذه المحافظات محافظة القاهرة إذ تستحوذ بمفردها على ٢٢,٦% من جملة المهاجرين من محافظة قنا وذلك نظراً لتوافر فرص العمل بها في المدن الكبرى مثل القاهرة والمدن الجديدة.

يأتي في المرتبة الثانية الهجرة خارج حدود الدولة أي الهجرة من دولة إلى دولة أخرى وخاصة إلى دول الخليج العربي وبالتحديد إلى الكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، حيث تسبب اكتشاف البترول بكميات هائلة في منطقة الخليج العربي وارتفاع أسعاره في السبعينيات إلى ازدياد العائد النفطي بالدول العربية مما دفعها لتنفيذ مشروعات تنموية طموحة في مجال الخدمات والصناعة والتشييد والزراعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية مما نتج عن ذلك ظهور فرص عمل مطلوبة تفوق بكثير عرض العمالة الوطنية المتاحة لديها ولذلك استعانت دول الخليج بالقوى العاملة الوافدة من الدول العربية الأخرى وعلى رأسها مصر.

٤. الآثار الصحية:

أ- تعرض الانسان لتأثير المبيدات:

ينتج عن سكن الانسان وسط أو بجوار الأراضي الزراعية بعد قيامه بعملية التصحر داخل منطقة الدراسة تعرضه لتأثير المبيدات التي يتم استخدامها في الأراضي الزراعية المجاورة له، حيث تؤثر هذه المبيدات تأثيراً ضاراً على صحة الانسان سواء من خلال تعرضه لها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

تدخل السموم المرتبطة بالمبيدات لجسم الانسان المتواجد وسط أو بجوار الأراضي الزراعية من خلال الجهاز التنفسي عن طريق عملية الاستنشاق، حيث يعتبر الجهاز التنفسي من أهم المنافذ التي تدخل من خلالها المواد الضارة إلى الجسم، ويسبب وجودها في الرئتين أو في الأجزاء من الجهاز التنفسي أضراراً جسيمة وذلك لسعة الرئة حيث تبلغ أكثر من خمسين مرة من مساحة الجلد بالإضافة إلى رقة أغشية خلاياها وكثرة تدفق الدم بها عبر الشعيرات الدموية المنتشرة والتي تساعد على امتصاص السم وانتقاله من الرئتين إلى الأعضاء الأخرى للجسم عن طريق الدم أو الأوعية اللمفاوية مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بباقي أجزاء الجسم.

كذلك يمكن أن تدخل السموم المرتبطة بالمبيدات لجسم الانسان من خلال الجلد عن طريق ملامسة هذه المبيدات، وأهم مناطق الجلد التي يمكن للمواد السامة النفوذ من خلالها هي تجاويف الشعر والغدد العرقية والغدد الدهنية لوجود الأوعية الدموية المنتشرة التي تسهل امتصاصها ودخولها للجسم، بالإضافة إلى الجروح والخدش الصغيرة في البشرة حيث توجد عندها الأوعية الليمفاوية التي تقوم بنقل المواد السامة إلى الجسم.

يسبب تعرض الانسان للمبيدات لفترات طويلة الإصابة بالعديد من الأمراض تتمثل أهمها في مرض السرطان والفشل الكلوي وتليف الكبد، كما تؤدي إلى حدوث تشوهات في الأجنة وخاصة إذا كان التعرض في الوقت الحرج وهي مرحلة تطوين الأعضاء، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال في الجهاز المناعي ونقص في السائل المنوي وحدوث العقم والاجهاض، كما أنها تؤثر على الجهاز العصبي للإنسان.

ب- تعرض الانسان للإصابة بالأمراض:

يؤدي تصحر بعض الأراضي الزراعية داخل منطقة الدراسة إلى تعرض الانسان للإصابة بعدد من الأمراض، حيث أدى بناء كل من مصنعي السكر والورق بمنطقة الدراسة إلى تلوث المياه نتيجة صرف هذين المصنعين لمخلفاتهم الصناعية السائلة على نهر النيل مما أدى إلى إصابة عدد كبير من السكان بعدد من الأمراض، يأتي في مقدمة هذه الأمراض مرض الفشل الكلوي الذي يصيب الانسان بشكل رئيسي نتيجة تلوث المياه، إضافة إلى أن مادة النشا الأكثر سمية من بين المواد الكيميائية التي يستخدمها مصنع الورق تسبب تأكلاً للغلاف الكبدي بمجرد ترسبها في الجسم، هذا إلى جانب الأمراض الصدرية.

كذلك فإن المياه الملوثة عندما تصل إلى الأراضي الزراعية فإنها تعمل على تلوثها وتلوث ما عليها من نباتات، فالنباتات باعتبارها واحدة من الكائنات الحية تحتاج دائماً إلى مياه نظيفة أو غير حاملة للسموم على الأقل، والفواكه والخضروات التي تسقى من هذه المياه لن تكون بالطبع كتلك التي تسقى من مياه نظيفة خالية من الكيماويات والسموم، وعند نمو تلك النباتات فستكون ملوثة وحاملة للعديد من الأمراض والفيروسات، وبالتالي فإن تلوث التربة يؤدي إلى تلوث المحاصيل الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بصحة الانسان الذي يتغذى عليها مباشرة أو عن طريق انتقال الملوثات إلى المنتجات الحيوانية كالحليب والبيض واللحوم.

ومن ناحية أخرى فإن سكن الانسان وسط أو بجوار الأراضي الزراعية بعد القيام بعملية التصحر يؤثر تأثيراً سلبياً على ما تبقى من أراضي زراعية، ويعمل على تلوثها وبالتالي تلوث ما عليها من نباتات، يحدث ذلك من خلال أن بعض السكان عندما يسكنون وسط أو بجوار الأرضي الزراعية فإنهم يعملون على إلقاء ما تبقى لديهم من مخلفات داخل هذه الأراضي، تكون هذه المخلفات على سبيل المثال عبارة عن المياه غير النظيفة التي تم استعمالها في عملية الغسيل داخل هذه المنازل وغيره، وكذلك يمكن أن تتلوث هذه الأراضي الزراعية من خلال تسرب مياه الصرف الصحي إليها، كل هذا يلحق الضرر بصحة الانسان ويسبب له الإصابة بالعديد من الأمراض.

المصدر: الدراسة الميدانية.

السكن وسط أو بجوار الأراضي الزراعية داخل مركز قوص

الحلول المقترحة:

أولاً: آليات التعامل مع احتياجات السكان من الوحدات السكنية:

يعد توفير احتياجات السكان من الوحدات السكنية بمثابة حلاً جذرياً للقضاء على ظاهرة **الزحف العمراني على الأراضي الزراعية** داخل منطقة الدراسة، حيث إن حاجة السكان إلى السكن هي التي تدفعهم إلى التوجه نحو الأراضي الزراعية والتعدي العمراني عليها مما يؤدي إلى تصحرها.

تتعدد آليات التعامل مع الحاجة المتزايدة من قبل السكان للوحدات السكنية، ويمكن عرض أهم البدائل المقترحة للتنمية العمرانية داخل منطقة الدراسة دون المساس بالأراضي الزراعية على النحو التالي:

١.الإحلال والتجديد للمباني الريفية:

يُعرف المبنى الريفي بأنه : "مبنى به وحدة أو أكثر ويبنى بالطوب النيئ أو الطين ويتكون من طابق أو طابقين على الأكثر، ولا يحتوى على شقق بل على حجرات ".

المصدر: الدراسة الميدانية.

المباني الريفية بمنطقة الدراسة

تقترح الطالبة إزالة هذه المباني وإقامة مباني أخرى غيرها مكونة من خمسة أدوار بحيث تتضاعف معها الوحدات السكنية حيث يمثل كل دور وحدة سكنية واحدة، كما يتضح من الجدول(١٤) والشكل(٢٠):

جدول(١٤) الوحدات السكنية المضافة من الإحلال والتجديد للمباني الريفية

المدينة/ القرية	بيت ريفي ٢٠١٧	عدد الوحدات السكنية	الوحدات السكنية بعد التعلية	مقدار الإضافة في الوحدات السكنية	
				عدد	%
مدينة قوص	٦٣٦	٦٣٦	٣١٨٠	٢٥٤٤	٨,٥
الحراجية	٤٢٩	٤٢٩	٢١٤٥	١٧١٦	٥,٧
حجازة قبلي	٢١٥٧	٢١٥٧	١٠٧٨٥	٨٦٢٨	٢٨,٧
جراجوس	٢٣٨٣	٢٣٨٣	١١٩١٥	٩٥٣٢	٣١,٧
خزام	١٤٧٨	١٤٧٨	٧٣٩٠	٥٩١٢	١٩,٧
الكلالسة	٤٢٩	٤٢٩	٢١٤٥	١٧١٦	٥,٧
الجملة	٧٥١٢	٧٥١٢	٣٧٥٦٠	٣٠٠٤٨	١٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المباني ٢٠١٧، محافظة قنا.

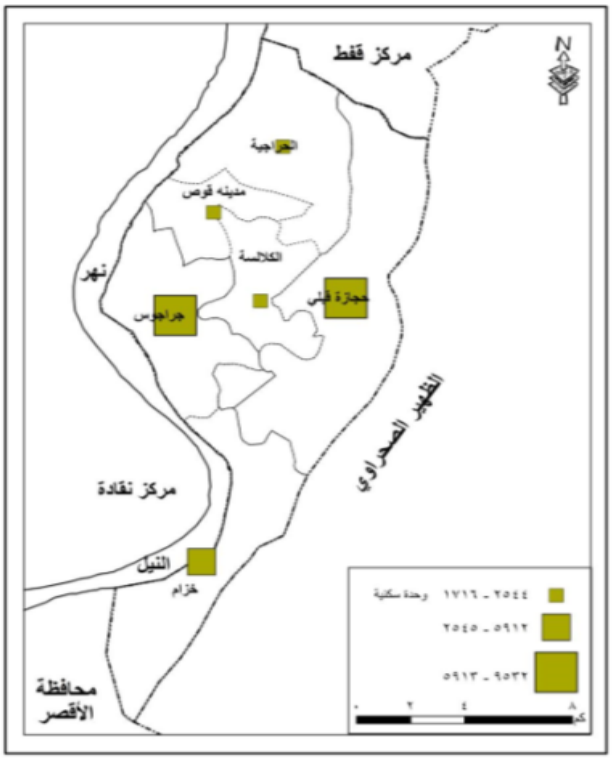

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٥-١٦).

شكل(٢٠)الوحدات السكنيه المضافه من المباني الريفيه بمركز قوص

بلغت جملة الوحدات السكنية التي سوف تنتج عن إزالة هذه المباني الريفية داخل منطقة الدراسة ٣٧٥٦٠ وحدة سكنية، وبذلك سوف يتم إضافة ٣٠٠٤٨ وحدة سكنية إلى الوحدات السكنية التي كانت متواجدة داخل المنطقة، حيث تستحوذ قرية جراجوس على النصيب الأكبر من هذه الوحدات السكنية نظراً لكثرة المباني الريفية المتواجدة بها في حين تستحوذ كل من قريتي الحراجية والكلالسة على النصيب الأقل من هذه الوحدات السكنية نظراً لقلة المباني الريفية المتواجدة بهما.

٢.الإحلال والتجديد للمباني الجوازية:

يُقصد بالمباني الجوازية المباني المؤقتة مثل(العشش-الأكشاك-الأحواش-الخيام-.....)، حيث تقترح الطالبة إزالة هذه المباني وإقامة مباني أخرى مكونة من خمسة أدوار وبذلك تتضاعف الوحدات السكنية حيث يمثل كل دور وحدة سكنية واحدة، كما يتضح من الشكل() والجدول():

المباني الجوازية بمنطقة الدراسة

المصدر: الدراسة الميدانية.

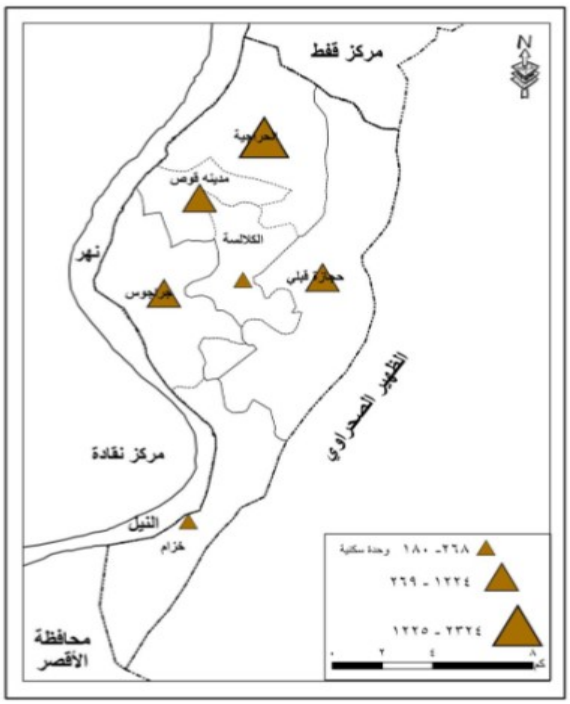

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٥-١٧).

شكل(٢١)الوحدات السكنية المضافة من المباني المؤقتة بمركز قوص

جدول(١٥)الوحدات السكنية المضافة من الإحلال والتجديد للمباني الجوازية

المدينة/ القرية	المباني المؤقتة ٢٠١٧	عدد الوحدات السكنية	الوحدات السكنية بعد التعلية	مقدار الإضافة في الوحدات السكنية	
				عدد	%
مدينة قوص	٣٠٦	٣٠٦	١٥٣٠	١٢٢٤	٢١,٤
الحراجية	٥٨١	٥٨١	٢٩٠٥	٢٣٢٤	٤٠,٦
حجازة قبلي	٢٠٢	٢٠٢	١٠١٠	٨٠٨	١٤,١
جراجوس	٢٢٩	٢٢٩	١١٤٥	٩١٦	١٦,١
خزام	٦٧	٦٧	٣٣٥	٢٦٨	٤,٧
الكلاسة	٤٥	٤٥	٢٢٥	١٨٠	٣,١
الجملة	١٤٣٠	١٤٣٠	٧١٥٠	٥٧٢٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المباني ٢٠١٧، محافظة قنا.

بلغت جملة الوحدات السكنية الناتجة عن إزالة هذه المباني ٧١٥٠ وحدة سكنية، وبذلك سوف يتم إضافة عدد من الوحدات السكنية إلى منطقة الدراسة تبلغ ٥٧٢٠ وحدة سكنية، حيث تستحوذ قرية الحراجية على النصيب الأكبر من هذه الوحدات السكنية المضافة نظراً لكثرة المباني الجوازية بها في حين تستحوذ قرية الكلاسة على النصيب الأقل من هذه الوحدات السكنية نظراً لقلة المباني الجوازية بها.

٣.التكثيف الرأسي للمباني:

يشمل المباني التي يوجد بها كثافة بنائية منخفضة وفي نفس الوقت تتمتع بحالة إنشائية جيدة، لذلك تقترح الطالبة تعلية هذه المباني بحيث تصبح المباني ذات الطابق الواحد ثلاثة أدوار وذلك بإضافة طابقين للمباني والمباني ذات الطابقين ثلاثة أدوار أيضاً وذلك بإضافة طابق واحد للمباني، كما يتضح من الجدول(١٦) والشكل(٢٢):

المصدر: الدراسة الميدانية.

المباني ذات الطابق الواحد والأثنين بمنطقة الدراسة

جدول(١٦) الوحدات السكنية المضافة من التكثيف الرأسي للمباني

المدينة/ القرية	المباني ذات الطابق الواحد	المباني ذات الطابقين	الوحدات السكنية بعد التعلية	مقدار الإضافة في الوحدات السكنية	
				عدد	%
حضر	٢٣١٥	٢٩٣٩	١٢٨٢٣	٧٥٦٩	٨,٦
ريف	٣٠١٠٧	٢٠١٥٠	١٣٠٦٢١	٨٠٣٦٤	٩١,٤
جملة	٣٢٤٢٢	٢٣٠٨٩	١٤٣٤٤٤	٨٧٩٣٣	١٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المباني ٢٠١٧، محافظة قنا.

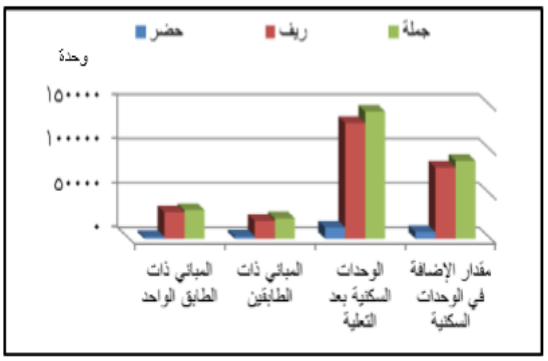

شكل(٢٢) الوحدات السكنية المضافة من التكثيف الرأسي بمركز قوص

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٥-١٨).

بلغت جملة الوحدات السكنية الناتجة عن تعلية هذه المباني ١٤٣٤٤٤ وحدة سكنية، وذلك بإضافة عدد من الوحدات السكنية إلى منطقة الدراسة تبلغ ٨٧٩٣٣ وحدة سكنية، حيث يستحوذ الريف على معظم هذه الوحدات السكنية المضافة بنسبة تزيد على ٩٠% وذلك نظراً لكثرة وجود نوعية هذه المباني به.

٤.الوحدات الخالية والمغلقة:

تقترح الطالبة إضافة هذه الوحدات السكنية الخالية والمغلقة إلى إجمالي الوحدات السكنية التي يتم توفيرها لسد احتياجات عدد كبير من السكان من الوحدات السكنية داخل منطقة الدراسة، كما يتضح من الجدول(١٧) والشكل(٢٣):

المصدر : الدراسة الميدانية.

الوحدات الخالية والمغلقة بمنطقة الدراسة

جدول(١٧)الوحدات السكنية الخالية والمغلقة بمركز قوص

المدينة/ القرية	المباني الخالية	المباني المغلقة	إجمالي الوحدات السكنية الخالية والمغلقة	
			عدد	%
حضر	٥٩٢٤	١٩٢٨	٧٨٥٢	٢٣,٢
ريف	١٨٥٦١	٧٣٨٢	٢٥٩٤٣	٧٦,٨
جملة	٢٤٤٨٥	٩٣١٠	٣٣٧٩٥	١٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المباني ٢٠١٧، محافظة قنا.

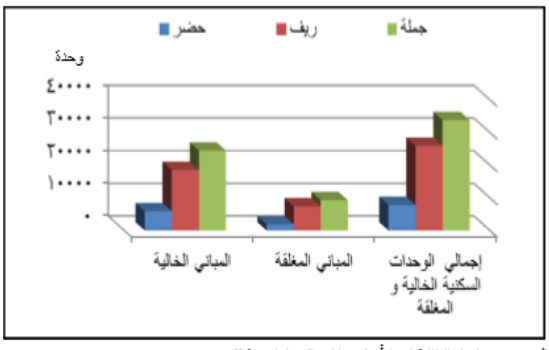

شكل()الوحدات السكنية الخالية والمغلقة بمركز قوص

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول(٥- ١٩).

بلغت جملة الوحدات السكنية الخالية والمغلقة داخل منطقة الدراسة عام ٢٠١٧م أكثر من ٣٣ ألف وحدة سكنية، يستحوذ الريف تقريباً على ثلاثة أرباع هذه الوحدات السكنية نظراً لكثرة وجود ظاهرة الهجرة داخل الريف إضافة إلى امتلاك عدد كبير من السكان داخل الريف لأكثر من وحدة سكنية.

٥.**الخروج إلى الظهير الصحراوي**:

يعد ضيق المساحة الكلية المأهولة من منطقة الدراسة المسبب الرئيسي للمشكلة السكانية والعمرانية التي تعاني منها المنطقة، وبالتالي فهو المسبب الرئيسي لحدوث عملية التصحر للأراضي الزراعية داخل المنطقة من أجل توفير احتياجات السكان من الوحدات السكنية، ولتخفيف الضغط السكاني المتواجد داخل منطقة الدراسة والذي يؤدي إلى عدم مقدرة الحيز العمراني على استيعاب كل هذه الزيادة السكانية فلابد من الخروج إلى الظهير الصحراوي التابع لمنطقة الدراسة والعمل على التخطيط لإقامة تجمعات سكانية جديدة فيه تستوعب الزيادة السكانية المتواجدة حالياً داخل المنطقة والمتوقع الوصول إليها في المستقبل.

ثانياً: <u>آليات التعامل مع التصحر البشري للأراضي الزراعية</u>:

إن مشكلة تصحر الأراضي الزراعية مشكلة خطيرة تهدد الحياة الزراعية داخل المنطقة، لذا بات من الضروري اتخاذ العديد من الاجراءات القانونية والتشريعية والإدارية لوقف عمليات التعدي غير المسبوق على الأراضي الزراعية الذي يهدد بتحويل كل المساحات الخضراء بعد فترة من الزمن إلى كتل من الإسمنت.

توجد عدة حلول يمكن من خلالها القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها بشكل كبير داخل المنطقة، وهذه الحلول تكون قابلة للتنفيذ على أرض الواقع وفي نفس الوقت لا تأخذ فترة زمنية طويلة مقابل تنفيذها، جاءت معظم هذه الحلول من خلال عمل استطلاع لرأي بعض الأفراد والشخصيات العاملين داخل منطقة الدراسة في مختلف المجالات سواء في الزراعة أو في التعليم أو في التنظيم والإدارة أو الذين لا يتنمون إلى أي من هذه المؤسسات، وهذه الحلول يمكن إيجازها فيما يلي:

١.سن قوانين وتشريعات جديدة خاصة بقضية التعدي على الأراضي الزراعية لأي سبب من الأسباب سواء للبناء عليها أو غير ذلك، بحيث تكون هذه القوانين الجديدة لائقة للتعامل مع مثل هذه القضية المهمة سواء من حيث إقرار التجريم والتعامل مع هذه القضية كالتعامل مع القضايا الأخرى مثل السرقة والقتل وغيرها أو من حيث فرض الغرامة أو الحبس، فالحفاظ على الأراضي الزراعية يحقق الأمن الغذائي الذي يعد واحداً من أهم الأهداف القومية.

٢.اتخاذ الإجراءات القانونية الفورية ضد أي مزارع يقوم بتعريض الأراضي الزراعية التي يمتلكها لأي عملية تبوير أو تجريف سواء في بداية الموسم الزراعي أو في أي وقت آخر من السنة، وذلك لأن كثيرا من المزارعين داخل المنطقة يقومون بهذا الفعل تمهيدا للبناء على هذه الأراضي الزراعية بعد فترة من الزمن بعد أن تصبح غير صالحة للزراعة نتيجة لتعرضها لهذه العمليات.

٣.إتباع نظام الإزالة الفورية لأية حالة تعدي عمراني تقع على الأراضي الزراعية داخل المنطقة، حيث إن التباطؤ في تنفيذ الإزالة يجعل الشخص المخالف يستمر في عملية البناء مما يزيد من صعوبة الإزالة بعد فترة من الزمن، وهذا بالفعل الذي يحدث داخل المنطقة، فكثير من المباني المقامة على الأراضي الزراعية لم تتم إزالتها بسبب تأخر عمليات الإزالة بشكل تسبب في اكتمال بناء هذه المباني وسكنها من قبل الأشخاص المخالفين.

٤.تزويد الجهات المعنية بإزالة التعديات الواقعة على الأراضي الزراعية بكافة الآلات والمعدات اللازمة لإزالة أية حالة تعدي عمراني على الأراضي الزراعية، إضافة إلى أن يكون هناك تنسيق كامل مع الجهات الأمنية مثل قسم الشرطة بحيث تكون متواجدة أثناء القيام بعمليات الإزالة تحسباً للقيام بأي رد فعل غير متوقع من قبل الأشخاص المتعديين.

٥.فرض غرامات مالية كبيرة على المباني التي تم بناؤها عشوائياً على الأراضي الزراعية داخل المنطقة بحيث لا تقل قيمة هذه الغرامات عن ١٠ أمثال قيمة المبنى، وإلا تتم الإزالة مع إعادة مظهر الأرض كما كان، وذلك لأن نسبة كبيرة من المواطنين داخل المنطقة يلجأون إلى البناء على الأراضي الزراعية بسب رخص سعر هذه الأراضي الزراعية بالمقارنة بسعر الأراضي السكنية الموجودة.

٦.حرمان جميع المباني التي تم بناؤها عشوائياً على الأراضي الزراعية داخل المنطقة من توصيل كافة الخدمات الأساسية اللازمة للإعاشة من مياه وكهرباء وصرف صحي وغير ذلك، حيث أنه بدون توصيل هذه الخدمات تصبح المباني المقامة غير صالحة للسكن وهذا بدوره يعمل على إرجاع كثير من المواطنين الآخرين عن فكرة البناء على الأراضي الزراعية.

٧.تفعيل الرقابة على المهندسين الزراعين والموظفين الذين يعملون داخل الإدارة الزراعية التابعة لها المنطقة وكذلك في الجمعيات الزراعية التي توجد بكل قرية من قرى المنطقة، وذلك لأن هناك عدداً ليس بقليل من هؤلاء يقومون بالتغاضي عن إجراء محاضر لبعض المتعدين على الأراضي الزراعية مقابل مبالغ مالية أو غير ذلك، ولذلك فإننا نلاحظ أن عدد حالات التعدي المدونة رسمياً لدى هذه الإدارات أقل بكثير من تلك الموجودة على أرض الواقع.

٨.المرور على الأحواض والوحدات الزراعية الموجودة داخل منطقة الدراسة من قبل الموظفين الذين يعملون في الجمعيات الزراعية التي توجد بكل قرية من قرى المنطقة لاكتشاف ورصد أية مخالفات وحالات تعدي تقع على الأراضي الزراعية، وذلك لأن هناك عدداً كبيراً من التعديات التي تحدث على الأراضي الزراعية لم يتم إجراء محاضر مخالفة لها ولم يتم تدوينها رسمياً لدى الجهات الحكومية المختصة لعدم المعرفة بها.

٩.صرف مكافاة مالية مناسبة لكل فرد يقوم بالتبليغ عن أي حالة تعدي تقع على الأراضي الزراعية داخل المنطقة، وهذا بدوره يساعد على تقليل عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية داخل المنطقة بشكل كبير.

١٠.إقامة ندوات تثقيفية للمواطنين داخل المنطقة تحت عنوان " خطورة التعدي على الأراضي الزراعية "، وفي نفس الوقت عمل حملات توعية عن أهمية الأراضي الزراعية وكيفية الحفاظ عليها وذلك من خلال كافة وسائل الإعلام سواء المرئي منه أو المسموع، وذلك لأن جزءاً كبيراً من المواطنين لا يعرفون أهمية الأراضي الزراعية وما هي خطورة التعدي عليها بالبناء.

١١.إنشاء هيكل إداري جديد داخل منطقة الدراسة يحمل اسم " حماية الأراضي الزراعية بمركز ومدينة قوص "، يضم كافة الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها حماية الأراضي الزراعية من التعديات الواقعة عليها داخل المنطقة، وهذا من شأنه تقليل معدل تصحر الأراضي الزراعية بشكل كبير.

١٢.الإهتمام بالأراضي الزراعية الموجودة داخل منطقة الدراسة وتقديم كافة الخدمات التي تمكننا من الحصول على أعلى إنتاج وأفضل محصول من هذه الأراضي، وذلك حتى لا تتعرض هذه الأراضي لعملية التعدي العمراني من قبل المواطنين بحجة ضعف الإنتاج وقلة العائد الاقتصادي الذي يحصل عليه من هذه الأراضي.

١٣.الإهتمام بالمزارعين الموجودين داخل منطقة الدراسة، لأن عدم الاهتمام بهم يجعلهم يفرطون في أراضيهم الزراعية بسهولة من خلال البناء عليها، يأتي هذا الاهتمام من خلال تسهيل عملية الزراعة لهم وتوفير الأسمدة والمعدات الزراعية اللازمة لهم في عملية الزراعة وشراء الإنتاج الزراعي منهم بالثمن الذي يوفر لهم الربح

قم بذكر مشكلة من مشكلات العمران بمنطقتك، ثم قم بدراسة تطبيقية لها.

الفصل الخامس

التخطيط العمراني

تمهيد :

مما لا شك فيه أن أول أنواع التخطيط العمراني Physical Planning قد تمثل في استجابة المصري القديم لطابع بيئته الطبيعية ومحاولته إنشاء أنماط عمرانية تناسب تلك البيئة سواء في مواضع المحلات أو استخدام الأرض عموماً.

أما عن تخطيط العمران بمعناه الواسع من تنظيم للأراضي واستخدام الأرض فلا شك أن تنظيم شئون الزراعة وحفر الترع والقنوات وإقامة جسور الأحواض وتنظيم الري الحوضي تعد كلها مشاهد على براعة المصريين في ذلك المجال، ومن أمثلة ذلك وجود دلائل للتخطيط العمراني للمحلات والأساس الاقتصادي القائم عليه ذلك العمران، أن المحلات العمرانية في الدلتا كانت أكثر تشتتا منها في مصر العليا كاستجابة لطبيعة الايكيومين في كل من القسمين وضيقة في القسم الأخير، كذلك كانت حركة العمران والتخطيط العمراني الشامل كانت تختلف باختلاف الظروف الطبيعية بين الدلتا والصعيد.

ولعل من أكبر مشروعات التخطيط العمراني في مصر القديمة، تلك التي قام بها سنوسرت الثاني في أمور الري والزراعة بالفيوم وتشهد قرية العمال هناك على أبعاد تخطيطية واضحة، وكانت للعمال الذين بنوا هرم ذلك الملك هناك، وكانت جهود أمنمحات الثالث مكملة لأعمال سلفة التخطيطية في مجال استصلاح الأراضي، وبناء الجسور لتحديد البحيرة الطبيعية التي بالفيوم وشيد القناطر عدد هواره، وشيد الترع وبنى الكثير من المعابد مثل معبد مدينة شدت(الفيوم الحالية)، وكان النشاط الاقتصادي هناك دافعاً للتخطيط العمراني وإنشاء المباني والمعابد ولا سيما "اللابرت " الذي أسهب اليونانيون في وصفه.

وكان لهذه المشروعات آثارها الديموجرافية فزاد السكان، لأنه نتيجة مشروعات التخطيط العمراني والزراعي زادت المساحة المستصلحة آنذاك في عهد الدولة الوسطى بحوالي ٢٧,٠٠٠ فدان مما دفع لتخطيط مدن جديدة علاوة على ما كان قائما من قبل.

مفهوم التخطيط Concept Of Planning:

التخطيط كمفهوم عام يعرف على أنه جهد موجه ومقصور ومنظم لتحقيق أهداف معينه في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين، كما عرفه تريدمان طريقة تفكير وأسلوب منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيه وضبط عملية التغير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها، وكمفهوم تنموي عرفه جونز ميردال على أنه برنامج يظهر استراتيجية الدول على المستوى الوطني، واجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي، ويعتبر تعريف واترسون للتخطيط التعريف الأكثر شمولا، إذ يعتبره مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتغلب على جميع الاجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تشكل عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف هو تطبيق للأسس والمبادئ التي تنمو طبقا لسنن وقوانين طبيعة الأشياء، هو نظام ينمو طبقا لهذه القوانين الطبيعية ويبحث عن الانسجام والتجانس ويربط العلاقة بين الأجزاء والكل مع بعضها، ويعطي لكل جزء مكانه الحقيقي في إطار هذا النظام حسب قيمته وأهميته ووظيفته، كما يعرف التخطيط أيضاً بأنه الطريقة المثلى التي تضمن تحقيق أهداف معينة بأقل تكلفة وأكثر فعالية وذلك من خلال سلسلة الأساليب والاجراءات والتدابير التي يتخذها الانسان لتحويل الواقع إلى صورة أفضل وأحسن مما كانت عليه الأمور في الماضي، وهذا يعني دراية وفهم الحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل، والتخطيط بهذا المعنى عام وشامل.

وعرفه ابرويك بأنه (عملية عقلية في جوهرها، فهو استعداد سابق لعمل شيء بطريقة منظمة، استعداد للتفكير قبل التنفيذ، والتنفيذ في ضوء حقائق مؤكدة بدلاً من التخمين). وكما عرفه بنتون على أنه (تحضير وإعداد ذهني للنشاط من أجل العمل إلى بناء خارطة ذهنية).

كما عرفه البعض الأخر بأنه علم وفن ومنهج وهو أيضاً نشاط متعدد الأبعاد ويسعى دائما لتحقيق التكامل بين أبعاده المختلفة ويتعاطى في بعده الزمني مع الماضي والحاضر والمستقبل ويقيم جسورا بينها، وهو أيضاً عملية جماعية وليس فردية، وكل أفراد في مجموعة المخططين له دوره الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وفي نفس الوقت لا يمكن لأي مخطط أن

يؤدي دوره التخطيطي بنجاح منفردا دون الاشتراك والتعاون مع المخططين الأخرين في مراحل عملية التخطيط المختلفة.

يستنتج مما تقدم بأن التخطيط هو موضوع مطلق، يمكن أن يكون موضوعاً اقتصادياً، اجتماعياً، أو عمرانياً، ومهما كان نوع هذا التخطيط فإنه أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والامكانات المتوفرة في البلد، في الإقليم، في المدينة، في القرية أو المؤسسة وتقرير كيفية استخدام هذه الموارد والإمكانات في تحقيق أهداف محددة أو تحسين أوضاع معيشية، على شرط أن يكون الاستخدام محققاً لأكبر قدر من الانتاج ومساعداً على تحقيق كبير من التنمية.

العملية التخطيطية Planning Process:

تعتبر العملية التخطيطية الهيكل الأساسي لعملية المعالجة باعتبارها العملية المستقبلية التي تنطلق من سنة أساس معينة تتحدد خلالها الأزمنة وحجمها الكمي الشامل نحو سنة هدف معينة محددة تتمثل فيها محصلة الإنجاز الذي تم تحقيقه في مجال معالجة أزمة السكن مثلاً سواء كان ذلك بنسبة معينة من المطلوب أو المطلوب كله حسب الخطة ومداها الزمني وحجم التخصيصات ومقدار التنفيذ، هذا وقد اتفق جميع الباحثين بشكل غير مباشر على مجموعة من المحاور الرئيسية للعملية التخطيطية ومنها:

١. التخطيط نشاط إنساني شامل.

٢.التخطيط خيار عقلاني.

٣.التخطيط موجه للعمل المستقبلي.

٤.التخطيط وسيلة لحل المشكلات.

٥.التخطيط أسلوب علمي وعملي وليس نشاط أكاديمي.

وتشكل عملية التخطيط الخطوة الأولى عن طريق التنمية وتتمثل فعالياتها في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالاتي:

١.إجراء الدراسات التفصيلية والمسحية للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وكشف الكامنة منها، وتحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

٢.إعداد الإطار العام لخطة تنموية وذلك بتحويل المشكلات إلى أهداف محددة وقابلة للقياس، وكذلك رسم السياسة التنموية بوضوح.

٣.تحديد البرامج والمشاريع المراد تنفيذها لتحقيق الأهداف، وكذلك تحديد الفترة الأزمة لها .

٤.تقدير الاحتياجات المالية ورصد الموازنات اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع والبرامج.

٥.إصدار قانون الخطة التنموية ولإقرارها بشكل رسمي من قبل الدولة، وتحديد هيئات التخطيط المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها.

٦.مراجعة الخطة بشكل نهائي وتفصيلي.

٧.مراجعة البرامج والمشاريع حسب الخطة وبمشاركة المجموعات المستهدفة (Target Groups).

٨.متابعة وتقييم برامج ومشاريع الخطة وبشكل يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

والجدير بالذكر إن عملية التخطيط تحتاج إلى كم هائل من المعلومات والبيانات والاحصاءات إلى جانب العديد من الكوادر الفنية المتخصصة ذات المستويات المرجعية المختلفة، وكذلك تحتاج لإطار مؤسسي يتمثل في هيئات التخطيط ووحدات التقييم والمتابعة.

العناصر الأساسية لعملية التخطيط :

من أجل أن تكون العملية التخطيطية ناجحة ولها أبعاد مستقبلية إيجابية تنعكس بدورها على السكان، لابد أن تتوفر فيها مجموعة من العناصر الضرورية منها:

١.أن تكون عملية التخطيط واقعية وتهدف إلى تغير الواقع القائم والانتقال بالمجتمع إلى وضع جديد، كما يتطلب هذا الشرط أن تكون الأهداف المراد تحقيقها متلائمة مع حقيقة الوضع القائم، فوضع أهداف غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اقتصادي واجتماعي غير واقعي، وإن تحقيق الواقعية ضمان لنجاح أي خطة، وإن واقعية الخطة تقص ما يأتي:

– الانتقال بالمجتمع من واقع إلى آخر أفضل ويمكن استخدام مؤشرات كمية ونوعية للتأكد من ذلك.

– أن تكون الأهداف معبرة عن حاجات المجتمع بشكل علمي وموضوعي.

– أن تصاغ الأهداف في حدود الامكانات والقدرة على تحقيقها.

– يشترط أن تكون الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ الأهداف ضمن حدود الموضعية وحسب طبيعة ومتطلبات كل هدف.

– يجب أن تضم الخطة المدة المستغرقة التي تكفل استمرارية القدرة على تحقيق الأهداف في الخطة المستقبلية وذلك على أساس الفهم الكامل لضرورة استمرار التطور والتخطيط.

٢.أن تكون للعملية التخطيطية مؤسسة نظامية ضمن إطار الدولة تأخذ على عاتقها التنسيق والإشراف والتنفيذ لعمليات التخطيط ، أي وجود جهاز تخطيطي متخصص.

٣.أن تكون هناك مؤسسات تخطيطية من مختلف الاختصاصات لتقديم مقترحات تخطيطية جديدة ومستمرة من خلال جمع المعلومات والبيانات بصورة مستمرة وتحليلها.

٤.أن تخصص ضمن ميزانيات الدولة مبالغ كبيرة لإعداد وتنفيذ الخطط اللازمة لتنمية وتطوير المدن والأقاليم.

٥.عملية التخطيط تتضمن حاجات الحاضر والمستقبل المتوقعة.

٦.عملية التخطيط تتضمن تحليلاً تعاقبي ومتعدد وكذلك مجموعة من النتائج الاحتمالية الوقوع.

٧. عملية التخطيط تتضمن تحديد القرارات المختارة والمصادق عليها والتي تعاقب من خلال الوقت والموارد المتاحة.

العناصر التي تحكم التخطيط:

التخطيط عكس العفوية والارتجال، وهو توجيه مستقبلي، يرتبط بتحقيق أهداف من خلال اختيار افضل الوسائل للوصول إلى تحقيقها، ويحكم عملية التخطيط عنصران هما:

١.**الوقت** ، الذي ينظر إليه كمورد من الموارد المتاحة التي ينبغي استثمارها، إذ أن التخطيط هو الاستخدام الأمثل للوقت.

٢. **المكان**، الذي ينظر إليه كمجموعة من المعطيات في ظل ظروف وإمكانيات محددة.

إن الصورة الحقيقية للعملية التخطيطية لا تتضح إلا بعد تنفيذها ومتابعتها على أرض الواقع، وما يترتب على ذلك من وضوح لكثير من الحقائق والأخطاء التي يتم إعادة النظر فيها أو تعديلها، ويهدف التخطيط إلى الاستخدام الأمثل للموارد والامكانات المتاحة البشرية والمادية والمعنوية بشكل فعال، والتقليل من احتمالات الخطأ، ونسب الهدر، وتحقيق درجة من الوضوح في أساليب العمل، والتغلب على المشاكل، إذ يهدف التخطيط إلى التنبؤ بالمستقبل ومواجهة المشاكل المتوقعة، وتحقيق الربط بين أنماط التنمية وقطاعاتها.

المفاهيم التي يعتمد عليها التخطيط:

١.الواقعية:

وتعني أن يكون التخطيط لتحقيق هدف، وليس طموحاً أو حلماً لا يمكن تحقيقه، وتكون الخطة وفق الإمكانات المتاحة ومنسجمة مع الواقع، ومتجهة نحو تحقيق الممكن والمعقول وفق تقديرات الموارد المتاحة.

٢.ترتيب الأولويات:

أن يركز المخطط على المشروعات الأكثر أهمية ثم التي تليها، بحيث تبدأ المشروعات العاجلة والأكثر أهمية، فحاجة الإنسان تبدأ بتوفير السكن ثم الخدمات الأساسية والأنشطة الأخرى المكملة لها.

٣.الشمول والتكامل:

عند تخطيط قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي يتم في ضوء علاقاته مع القطاعات الأخرى وتكامله معها.

٤.الاستمرارية:

إن الأنشطة المتعلقة بالتخطيط لابد أن تكون بشكل مستمر وعلى شكل حلقات متصلة، ومراحل متعددة لا تنتهي بنقطة محددة، كما ينبغي أن يواكب المخطط ما يحدث في المجتمع من تطور وتقدم باستمرار لكي يحقق أهدافه.

٥. المرونة:

يظهر في بعض الأحيان أثناء تنفيذ المخططات عوامل جديدة لم تكن موضوعة في الحسبان، وتستجد ظروف تستدعي تغيير مسار الخطة أو إجراء تعديلات عليها، لذا ينبغي أن تكون المخططات مرنة تسمح بإجراء التعديلات المناسبة لمواجهة التغيرات الجديدة.

٦.التوازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية:

إن الهدف من إعداد المخططات لم يكن موجهاً لتحقيق أهداف اقتصادية فقط ، إنما لتحقيق نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية، حيث تكمن كفاءة المخطط في تحقيق أكبر منفعة للفرد.

الأهداف العامة للتخطيط:

١.تحسين البيئة الطبيعية ومحاولة الاستفادة منها في خلق عناصر الاستقرار المفضل إضافة إلى خلق الأنشطة الاقتصادية المناسبة.

٢. توجيه عمليات تنمية المجتمعات لتحقيق عامل الأمان والراحة والترفيه أو الترويح.

٣. دراسة مناطق الطرد والجذب السكاني على مستوي الدولة أو الإقليم لما لها من أثر كبير على العمران.

٤. دراسة وإقرار الأساليب اللازمة لتحقيق الاستغلال الأنسب لجميع الموارد المتاحة والبعد عن ظاهرة الاستنزاف.

٥. توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية والسكانية بما يتناسب مع المتطلبات المختلفة بمناطق المدينة.

٦. توفير الخدمات اللازمة في المكان والزمان الذي يتناسب مع أعداد وكثافات السكان.

٧. تنظيم العلاقة بين الأنشطة المختلفة بالمدينة وبما يتناسب مع قوة العلاقة التي تنعكس على الحركة البندولية بين أنشطة المدينة.

٨. العمل على إيجاد جميع العناصر اللازمة لرفع المستوى المعيشي للسكان مع إيجاد التوازن المناسب بين المستويات المعيشية المختلفة بالمجتمع.

٩. تأكيد مبدأ التدرج الهرمي في جميع العناصر التخطيطية سواء كانت تجمعات عمرانية على مستوى الإقليم أو على مستوى مناطق السكن او الخدمات أو الطرق أو الشبكات بالمدينة.

١٠. تحقيق شبكات عالية للمواصلات والنقل لتأكيد الترابط بين مناطق المدينة أو بين التجمعات العمرانية على المستوى الاقليمي.

الهيئة العامة للتخطيط العمراني:

صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣م بشأن الهيئة العامة للتخطيط العمراني ونص على أن تُنشأ هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة تُسمى " الهيئة العامة للتخطيط العمراني " تكون لها الشخصية الإعتبارية وتتبع وزير الإسكان وتسري في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة، وتتولى الهيئة إرساء قواعد السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية في الجمهورية والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة وفاء باحتياجات الحاضر وأساساً للمستقبل.

وقد نص القرار على أن للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها ما يلي:

– التعاون مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة وخاصة أجهزة الحكم المحلي وأجهزة التخطيط والإنتاج والخدمات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

– الإسهام مع أجهزة التخطيط في الدولة في إعداد وتقرير السياسات والخطط التي تؤثر في مجالات التنمية العمرانية.

– استخدام أسلوب التخطيط الإقليمي بالاشتراك مع الأجهزة المعنية وذلك بهدف إعداد المخططات العمرانية الشاملة لكل إقليم والتنسيق بينها وبين الخطط القومية.

– إجراء الدراسات والبحوث الفنية اللازمة لإعداد المخططات العمرانية.

– إجراء الدراسات والبحوث السكانية التي ترتكز عليها الخطط العامة وعلى وجه الخصوص خطة الإسكان وما يرتبط بها من منشآت الخدمات والمرافق العامة وإفراغ هذه الخطة في برامج تنفيذية تلتزم بها الأجهزة المعنية.

– إعداد المخططات الهيكلية للمدن والقرى حسب أولويتها لتكون أساسا للتطوير العمراني.

– بحث المشكلات العاجلة للتخطيط العمراني في المحافظات ومنها تحديد اتجاهات التوسع العمراني ومداه واختيار مواقع المشروعات وغير ذلك من المشكلات العمرانية الشائعة.

– وضع قواعد وحلول إرشادية للتخطيطات التفصيلية لمكونات المدن والقرى، تستعين بها الأجهزة المحلية للتخطيط العمراني في دراسة مشروعاتها.

– وضع المعدلات التخطيطية الملائمة للهيئات الحضارية والريفية والتجمعات الصناعية وغيرها بغية مراعاتها في الدراسات الشاملة أو التفصيلية التي تعدها الهيئة أو الأجهزة التخطيطية المحلية.

– اقتراح التشريعات الجديدة أو المكملة للتشريعات القائمة في مجال التخطيط العمراني.

– تدريب المهندسين والفنيين العاملين بالهيئة وبوحدات الحكم المحلي لرفع كفاءتهم العلمية لخدمة أغراض الهيئة من ناحية ولدعم الأجهزة المحلية للتخطيط المحلي من ناحية أخرى.

---

١. ما هو مفهوم التخطيط والعملية التخطيطية ؟

٢. يحكم التخطيط عنصرين رئيسيين وهما : .....، .....

٣.يوجد للتخطيط عدة أهداف ، ولعل من أهمهم : .....،.....،.....،.....

٤.يوجد بمصر كيان يسمى " الهيئة العامة للتخطيط العمراني ". ماذا تعرف عنه ؟

المراجع

١- أحمد البدوي محمد الشريعي، دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥م.
٢- أحمد خالد علام، عبدالغني شعبان عبد العظيم، العمران والحكم المحلي في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة ، ٢٠٠٠م.
٣- أحمد علي اسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م.
٤- أسماء أنور محمد علي، العمران والتصحر البشري في مركز ومدينة قوص في الفترة من (١٩٥٠-٢٠١٥م) " دراسة في جغرافية العمران " ، رسالة ماجستير ، جامعة جنوب الوادي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، ٢٠١٩م.
٥- بشير إبراهيم الطيف، صلاح داود سلمان، سلام فاضل علي، جغرافية المدن، بغداد، التنوير، ٢٠١٧م.
٦- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن " نظريات. أساليب. معايير. تقنيات "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠١٥م.
٧- زين العابدين علي صفر، تخطيط المدن " أسس ومفاهيم وتطبيقات "، الطبعة الأولى، دار الوضاح للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية- عمان، ٢٠١٥م.
٨- السيد البشري محمد أحمد، دراسات في جغرافية العمران، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٦م.
٩- عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٠م.
١٠-عبدالرازق عباس حسين، جغرافية المدن، المكتبة الوطنية ببغداد، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧م.
١١-عصام محمد ابراهيم، دراسات في الجغرافيا البشرية، الطبعة الأولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١١م.
١٢- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية العمران " دراسة تحليلية للقرية والمدينة "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
١٣-مازن عبدالرحمن الهيتي، جغرافيا الخدمات (أسس ومفاهيم) الطبعة الأولي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
١٤-محمد السيد عبدالسلام حسن، جغرافية علم العمران الحديث، الطبعة الأولي، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٦م.
١٥-محمد علي بهجت الفاضلي، دراسات في جغرافية العمران الحضري، مطابع القدس، ٢٠٠٣م.
١٦- محمد مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية في مصر القديمة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.